

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2012

يونيو 2013

تقرير السنة المالية 2012

مقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية
من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لعام 2012. ويضم هذا التقرير في جزئه التاسع الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني المذكور أعلاه.

سيدي الرئيس،

شهد عام 2012 استمرار تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي الذي ظهر مع بداية الربع الثاني من عام 2011 بسبب تدهور الظرفية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة والدول الصاعدة على حد سواء؛ حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3,2% مقابل 4% في العام السابق. وفي هذا السياق تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول المتقدمة بحدود 1,2% مقابل 1,6% عام 2011. أما في الدول الصاعدة والدول السائرة في طريق النمو فقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي 5,1% مقابل 6,4% عام 2011.

وبشكل عام، ظل التضخم العالمي معتدلاً تحت تأثير تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى. وفي الدول المتقدمة انخفضت نسبة التضخم إلى 1,9% عام 2012 مقابل 2,7% عام 2011. أما في البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو فقد تراجع التضخم إلى 6,1% عام 2011 مقابل 7,1% عام 2012.

وفي هذه الظرفية الدولية الصعبة، شهد الاقتصاد الموريتاني انتعاشاً قوياً عام 2012 بعد التباطؤ الناجم عن الجفاف المسجل في العام السابق. وهكذا بلغت نسبة النمو 6,9% بالأسعار الثابتة مقابل 3,6% عام 2011. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية، فإن نسبة النمو السنوي قد استقرت عند 8% مقابل 4,4% عام 2011. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى الأداء الجيد الذي حققته قطاعات؛ الزراعة (53,3%)، الصيد (27,6%)، البناء والأشغال العامة (15,6%) والوحدات المعملية (7,2%). كما يعزى هذا التطور، أيضاً، إلى زيادة القيمة المضافة لنشاطات القطاع الثالث وخاصة فرع "التجارة، المطاعم والفنادق" (9,2%) والخدمات الأخرى (5,5%) والنقل والمواصلات (7,2%).

كما تراجعت وتيرة التضخم للسنة الثانية على التوالي، لتستقر عند 3,4% كإنزلاق سنوي و 4,9% كمعدل سنوي لعام 2012 وذلك مقابل نسبتي 5,5% و 5,7% على التوالي عام 2011. ويرتبط هذا التراجع بمواصلة انتهاج سياسة نقدية حذرة، وبتأثير دعم أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الأساسية لصالح السكان الأكثر احتياجاً.

وتميز عام 2012 على صعيد المالية العامة بتحسّن ملحوظ في وضع الميزانية التي حققت فائضاً قياسياً رغم الزيادة المرتفعة في النفقات الجارية لصالح الإعانات والتحويلات وكذلك نفقات الاستثمار. وقد استقرت إيرادات الميزانية مضمنة الهبات عند 462,9 مليار أوقية عام 2012، ما يمثل 39,9% من الناتج المحلي الإجمالي أي بزيادة 42,8% مقارنة مع مستواها عام 2011. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة الحاصلة على مستوى كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وخاصة المنح والتعويض المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد. أما النفقات الإجمالية فقد زادت بـ 25,9%

مقارنة مع مستواها عام 2011 لتبلغ 430 مليار أوقية نتيجة زيادة النفقات الاستثمارية و الجارية بعد بدء العمل ببرنامج التدخل والأمل.

وفي نهاية السنة المالية، سجل الرصيد الإجمالي فائضا قدره 32,9 مليار أوقية (2,8% من الناتج المحلي الإجمالي) بدل العجز الذي بلغ 17,3 مليار عام 2011 (-1,5% من الناتج نفسه عام 2011). وجاء هذا الأداء نتيجة مجهود كبير لتحصيل الضرائب وللحد من النفقات غير الضرورية.

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، فقد حققت الصادرات رغم انخفاض الأسعار العالمية، زيادة خفيفة بنحو 0,4%. ومن ناحيتها سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 36%، يعزى إلى ارتفاع الواردات من الطاقة والمواد الغذائية، وكذلك إلى واردات الشركات المعدنية المخصصة لزيادة القدرة الإنتاجية.

وهكذا بلغ العجز التجاري 157,5 مليار أوقية. وبالرغم من الإيرادات الهامة التي تحققت على مستوى التحويلات، إضافة إلى عائدات اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي، فإن عجز الميزان الجاري قد تعمق هذه السنة حيث انتقل من 69,6 مليار أوقية (7,3% من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2011 إلى 374,8 مليار أوقية أي 31% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 وذلك بسبب المستوى المرتفع للواردات نتيجة زيادة استثمارات الصناعات الاستخراجية. وبالنظر إلى تدفق رؤوس الأموال وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد حقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا بلغ 145,8 مليار أوقية.

وقد مكنت مرونة سياسة سعر الصرف المتبعة من مواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في محيط يطبعه تقلب أسعار المواد الأساسية وحرية حركة رؤوس الأموال وذلك دون الإخلال بهدف زيادة تراكم الاحتياطيات الخارجية الرسمية. وفي نهاية عام 2012 شهد الوضع الخارجي تحسنا ملحوظا حيث بلغت الاحتياطيات الخارجية الرسمية 962 مليون دولار أمريكي (289 مليار أوقية) مقابل 501,6 مليون دولار (144,4 مليار أوقية) عام 2011 أي بزيادة 144,7 مليار أوقية. وبعدها أشهر الواردات من السلع والخدمات، فإن مستوى الاحتياطي قد تضاعف من 3,7 شهرا عام 2011 إلى 6,2 شهرا عام 2012.

وسعيا إلى ترشيد إدارة الاحتياطيات الخارجية الرسمية المتزايدة، فإن البنك المركزي يواصل العمل على تعزيز كفاءة في مجال إدارة الاستثمارات.

وعلى مستوى المديونية، فيقدر مخزون الدين العام الخارجي لموريتانيا بما يناهز 3049 مليون دولار أمريكي عام 2012 أي بزيادة 17,1% مقارنة مع مستواه في العام السابق. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الرصيد الايجابي لتدفق التمويلات الخارجية بعد زيادة السحوبات على القروض الخارجية. وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انتقلت نسبة الدين العام الخارجي من 60,8% عام 2011 إلى 74,9% عام 2012.

وفيما يتعلق بتنفيذ السياسة النقدية خلال عام 2012، فقد تم تحقيق استقرار الأسعار بصفة عامة والمحدد في إطار البرنامج الاقتصادي للحكومة، حيث لم يتجاوز التضخم 4,9% خلال السنة وبقي ضمن الحدود المرسومة له. وقد تحقق هذا الهدف مع الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية ونسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك على التوالي عند 9% و 7%.

وبفضل اعتماد أداة جديدة للسياسة النقدية، فإن البنك المركزي أصبح مزودا بآلية مناسبة لضبط السيولة على المدى القصير.

وفيما يتعلق بالوضع النقدي فقد تميز عام 2012 بتراجع نمو وتيرة الكتلة النقدية من 19,9% في العام السابق إلى 14,5% هذا العام، وأثمر هذا التطور عن زيادة في صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 171,3% وانخفاض في صافي الديون على الدولة بـ 46,42% وارتفاع مستوى الائتمان الموجه إلى الاقتصاد بنحو 13,62% ليتجاوز نسبة عام 2011 (11,18%).

وقد تمت المحافظة على استقرار النظام المالي بفضل الاستمرار في إشراف مصرفي ميداني ومستندي للمؤسسات المالية العاملة في البلاد. وحرصا على دعم مكانة القطاع المالي الوطني ومقاومته للصدمات الداخلية والخارجية فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات خلال عام 2012. ويتعلق الأمر باعتماد استراتيجية لتنمية القطاع المالي في الفترة 2012 – 2017. وترمي هذه الاستراتيجية إلى؛ (1) توطيد استقرار وشفافية القطاع، (2) النفاذ إلى الخدمات المالية بكلفة معقولة لجميع الفاعلين، (3) تحسين الإطار القانوني والقضائي، (4) تطوير ثقافة الادخار والقرض.

ومن أجل زيادة كفاءة وضبط النظام المصرفي والمالي ومطابقته للمعايير الدولية، تم اعتماد وتطبيق التعليمات المتعلقة ب؛ التزامات الهيئات ذات الصلة، التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلية والقدرة على الوفاء (معايير بازل 2). وبالإضافة إلى هذه النصوص التنظيمية تم اتخاذ العديد من الإجراءات منها العمل بمنظومة تنقيط تسمح بالإشراف الوقائي القائم على المخاطر ووضع خط مؤمن بين البنوك والبنك المركزي يسمح بنقل البيانات بصفة آلية ووضع اللمسات الأخيرة على نظام محاسبي مطابق للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) وتنفيذ خطة لإصلاح الصناديق الشعبية للادخار والقرض والقيام بتدقيقات خارجية لجميع البنوك من طرف مكاتب تدقيق دولية.

كما تتواصل برامج تطوير النظام المصرفي وذلك بزيادة الأصول الخاصة للمصارف وفق جدول زمني محدد حسب القانون المنظم للقطاع. وتم الانتهاء من عمليات التدقيق الدولية في جميع البنوك وهو ما سيشجع فرصا أفضل للإشراف عليها وتلافي مكامن النقص الملاحظة في إطار هذه التدقيقات.

وفيما يتعلق بالتمويلات الصغرى، تم التركيز خلال عام 2012 على فحص نشاط جميع الهيئات العاملة في هذا المجال، وهو ما أتاح الفرصة للعمل على إخضاعها للمواصفات

القياسية على نطاق واسع. ونتيجة هذا العمل تم سحب رخص بعض المؤسسات نظرا لعدم تقيدها بالقواعد المعمول بها. وعلى صعيد آخر، فإن جهود إصلاح شبكة الصناديق الشعبية للادخار والقرض أفضت إلى استئناف نشاط هذه المنظومة التي تلعب دورا أساسيا في النفاذ إلى الخدمات المالية سواء على مستوى المشاريع الصغرى والخفيفة والمتوسطة، أو على مستوى الأسر ذات الدخل المنخفض.

وتشجيعا للادخار وتقاديا لعدم التوازن فيما يتعلق بنظام مكافأة رأس المال، فقد تم اعتماد أمر قانوني يتعلق بالحد الأدنى لدفاتر الادخار ويسمح للبنوك بجذب الودائع طويلة الأجل مع تطبيق نسب الفائدة بحرية.

أما الأنشطة باتجاه تشجيع الصيرفة والمنافسة بين المصارف فقد انصبحت حول اعتماد بنوك جديدة وإقامة فروع جديدة داخل البلاد.

وتم إحراز تقدم ملحوظ في مطابقة القواعد والمواصفات المحاسبية الدولية. ويجري الإعداد -بمساعدة مكتب خبرة دولي- للانتقال بحسابات البنك المركزي الموريتاني إلى مطابقة قواعد (IFRS). وخلال المرحلة الأولى، سيتم تطبيق هذه القواعد على الحسابات القائمة اعتمادا على النظام المحاسبي الوطني.

وقد تواصلت خلال عام 2012 الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة مع المنظمات المالية الدولية والتعاون مع البنوك المركزية العربية والإفريقية و الأورو-متوسطية.

وتمشيا مع استراتيجية تعزيز القدرات، شارك العديد من أطر ووكلاء الهيئة خلال العام السابق في ندوات عالية المستوى وفي دورات تكوينية متخصصة في مجال عمل البنوك المركزية.

وفي ميدان إعداد البيانات الاقتصادية والمالية، واصل البنك المركزي نشر البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي والمالية العامة والنقود والصرف والمدفوعات الخارجية والمديونية العامة والقطاع المالي على موقعه الإلكتروني بوتيرة ربع سنوية. أما تقريره السنوي الذي يتضمن رأي مكتب التدقيق الدولي، فإنه يعد ويحال إلى الرئاسة وإلى غرف البرلمان في الآجال القانونية قبل 30 يونيو، وينشر على موقع البنك المركزي في نهاية شهر يونيو من كل سنة.

ويتبين من النتائج الإيجابية لمراجعات البرنامج الاقتصادي والمالي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي للسنة المالية المنصرمة أن هناك مستوى جيدا من التنسيق بين البنك المركزي ووزارات المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية.

وانطلاقا من الأداء الجيد الذي تحقق على مستوى المعايير الكمية والمقاييس الهيكلية المتعلقة بعام 2012 يتوقع الوصول خلال شهر يونيو 2013 إلى خلاصة ملائمة للمراجعة

السادسة والأخيرة لبرنامج التسهيل المعززة للقرض الذي تضمنه الاتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

وبفضل برنامج التصحيح الجاري لحسابات البنك المركزي منذ ثلاث سنوات فقد تم تحقق التوازن المالي حيث سجل كل من حساب التشغيل وحساب النتائج خلال عام 2012 فائضا تجاوز ما تحقق عامي 2010 و 2011، وكانت النتيجة الصافية لعام 2012 تعادل 12,6 مليار أوقية تم تخصيص 7 مليارات منها للخرينة العامة على شكل أرباح موزعة، بينما خصصت 4,7 مليارات كاحتياطي لدعم الأصول الخاصة للبنك.

كانت تلکم سيادة الرئيس أبرز الوقائع التي ميزت تنفيذ مأمورية البنك المركزي، خلال عام 2012 على مختلف الأصعدة ومنها الاقتصادية والمالية في محيط مؤسسي ملائم يتسم بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ستمكن في المستقبل القريب من توسيع القاعدة الاقتصادية و تحقيق النمو الشامل وتخفيف البطالة بين الشباب بشكل ملموس.

نواكشوط بتاريخ، 15 يونيو 2013

سيد أحمد الرايس

الفهرس

15.....	الجزء الأول:	
15.....	المحيط الدولي	
17.....	النمو العالمي	I.
19.....	التضخم	II.
20.....	التجارة الدولية	III.
22.....	الأسواق المالية	IV.
22.....	تطور أهم الأسواق المالية	4.1
22.....	نسب الفائدة	4.2
22.....	سوق الصرف	4.3
23.....	الدولار	4.3.1
23.....	اليورو	4.3.2
23.....	الجنيه الإسترليني	4.3.3
24.....	الين	4.3.4
25.....	سوق المواد الأولية	4.4
25.....	النفط	4.4.1
25.....	الذهب	4.4.2
26.....	النحاس	4.4.3
26.....	الحديد	4.4.4
26.....	السكر	4.4.5
27.....	القمح	4.4.6
27.....	الأرز	4.4.7
29.....	الجزء الثاني:	
29.....	الوضع الاقتصادي والمالي الوطني	
31.....	النشاط الاقتصادي	I.
31.....	التحليل القطاعي	1.1
31.....	القطاع الأول	1.1.1.
31.....	الزراعة	1.1.1.1
31.....	تنمية المواشي	1.1.1.2
32.....	الصيد البحري	1.1.1.3
32.....	القطاع الثاني	1.1.2.
32.....	النشاطات الاستخراجية	1.1.2.1
32.....	المعادن	1.1.2.2
33.....	النفط	1.1.2.3
33.....	الصناعات المعملية	1.1.2.4
34.....	البناء والأشغال العامة	1.1.2.5
34.....	القطاع الثالث	1.1.3.
34.....	النقل والمواصلات	1.1.3.1
34.....	التجارة، المطاعم والفنادق	1.1.3.2
34.....	الإدارات العمومية	1.1.3.3
34.....	الطلب الداخلي	1.1.3.4
35.....	الاستهلاك	1.2.1
35.....	الاستثمار	1.2.2
35.....	التضخم	II.
38.....	القطاع الخارجي	III.

38	المعاملات الجارية	3.1
39	الميزان التجاري	3.1.1
39	الصادرات	3.1.1.1
41	الواردات	3.1.1.2
42	الخدمات	3.1.2
42	العائدات	3.1.3
43	التحويلات الجارية	3.1.4
43	حساب رأس المال والعمليات المالية	3.2
44	احتياطي الصرف	3.3
47	تطور سعر الصرف	3.4
49	الدين الخارجي	IV.
49	مخزون الديون الخارجية	4.1
49	الديون الثنائية	4.1.1
50	الديون متعددة الأطراف	4.1.2
50	رصيد الدين حسب العملة	4.1.3
51	رصيد الدين حسب المدين	4.1.4
51	خدمة الدين الخارجي	4.1.5
52	خدمة الدين حسب المانح	4.1.6
52	خدمة الدين حسب المدين	4.1.7
53	خدمة الدين حسب العملة	4.1.8
53	السحب على القروض الخارجية	4.2
54	السحب على القروض الثنائية	4.2.1
55	السحب على القروض متعددة الأطراف	4.2.2
55	توزيع عمليات السحب حسب المستفيد	4.2.3
56	السحب حسب العملة	4.2.4
56	الالتزامات الخارجية الجديدة	4.3
57	المالية العمومية	V.
57	قانون المالية لعام 2012	5.1
57	تنفيذ الميزانية	5.2
58	إيرادات الميزانية	5.2.1
58	الإيرادات الضريبية	5.2.1.1
59	الإيرادات غير الضريبية	5.2.1.2
59	الهبات	5.2.1.3
60	نفقات الميزانية	5.2.2
60	النفقات الجارية	5.2.2.1
60	نفقات الاستثمار والقروض الصافية	5.2.2.2
61	رصيد الميزانية وتمويله	5.2.3
63	النقد	VI.
63	السياسة النقدية	6.1
64	المجاميع النقدية	6.2
64	الكتلة النقدية M2	6.2.1
65	مقابلات الكتلة النقدية	6.2.2
65	العائدات الخارجية الصافية	6.2.2.1

66.....	القروض الداخلية.....	6.2.2.2
66.....	المستحقات الصافية على الدولة.....	6.2.2.3
67.....	دعم الاقتصاد.....	6.2.2.4
67.....	تطور السيولة المصرفية.....	6.3
68.....	سوق رؤوس الأموال.....	.VII
68.....	سوق أدونات الخزينة.....	7.1
69.....	السوق المصرفي البيني.....	7.2
70.....	نسبة الفائدة على أدونات الخزينة.....	7.3
70.....	نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني.....	7.4
71.....	عمليات غرفة المقاصة.....	7.5
71.....	عمليات التقيد الالكتروني.....	7.6
73.....	الإشراف المصرفي.....	.VIII
73.....	مكونات القطاع المالي.....	8.1
74.....	البنوك.....	8.1.1
74.....	المؤسسات المالية الأخرى.....	8.1.2
74.....	نشاط الرقابة والإشراف.....	8.1.3
74.....	معاملات الحيلة.....	8.1.4
74.....	السيولة.....	8.1.4.1
75.....	الأصول الخاصة الصافية.....	8.1.4.2
75.....	التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة.....	8.1.4.3
75.....	تغطية المخاطر.....	8.1.4.4
76.....	ربحية البنوك.....	8.1.5
77.....	نشاط القطاع المالي.....	8.2
77.....	البنوك.....	8.2.1
77.....	توزيع القروض من قبل المصارف.....	8.2.1.1
80.....	هينات التمويل الصغرى.....	8.2.2
80.....	القروض.....	8.2.2.1
80.....	الودائع.....	8.2.2.2
81.....	السلف.....	8.2.2.3
81.....	الأموال الخاصة.....	8.2.2.4
81.....	قواعد الحيلة.....	8.2.2.5
82.....	مكافحة غسل الأموال.....	8.3
83.....	الكشوف المالية للبنك المركزي.....	.IX
84.....	حسابات الموازنة.....	9.1
92.....	حساب النتائج.....	9.2
94.....	العمليات خارج الموازنة.....	9.3
95.....	تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني.....	.X
97.....	المصادقة على الكشوف المالية من طرف المجلس العام.....	10.1
102.....	الملحقات.....	XI.

الجزء الأول: المحيط الدولي

تميز عام 2012 بتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي نتيجة غياب ديناميكية الاقتصاديات المتقدمة كما هو حال الاقتصاديات الصاعدة. وهكذا، فإن ضعف الطلب العالمي والخشية من عودة مشاكل الديون السيادية في بعض أجزاء القارة الأوروبية واستمرار هشاشة النظام المالي وتقلبات السوق والعمل على توازن الميزانية في الدول المتقدمة، كانت من بين العوامل التي أعاققت عودة الانتعاش السريع للنشاط الاقتصادي العالمي. وبالمقابل تميز الربع الأخير من 2012 بتسارع النمو الاقتصادي في البلدان الصاعدة. ومع ذلك تراجع النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة تحت تأثير تدني الطلب العمومي واستنفاد المخزون.

أ. النمو العالمي

في عام 2012 ظل نمو الاقتصاد العالمي هشاً ومتبايناً حسب المناطق بسبب ضعف الطلب العالمي وعودة المخاوف المتعلقة بتفاقم أزمة الديون السيادية وهشاشة النظام المالي. وفي الدول المتقدمة كان النمو ضعيفاً نتيجة الإجراءات التقشفية الخاصة بالموازنات. وفيما يتعلق بالدول الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو تميز النمو بالقوة نسبياً لكنه ظل دون المستويات التي حققها في عامي 2010-2011 بسبب صرامة السياسات الاقتصادية وتراجع الطلب من طرف الدول المتقدمة. وهكذا استقر النمو الاقتصادي العالمي عند 3,2% عام 2012 مقابل 4% عام 2011.

وفي الولايات المتحدة، سجل النمو الاقتصادي زيادة بنحو 2,2% عام 2012 مقابل 1,8% عام 2011. وتعود هذه الزيادة البسيطة إلى ارتفاع استهلاك الأسر وإلى زيادة الاستثمارات. وفي الربع الأخير من السنة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,1% في العام بعد أن زاد بنحو 3,1% في الربع الثالث من 2012 نتيجة انخفاض الطلب الداخلي. وفي الربع الثاني ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,5% بعد ارتفاع ب 1,9% في الربع الأول من 2012.

وعلى مستوى منطقة اليورو، تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,6% عام 2012 بعد زيادة بلغت 1,4% عام 2011. ويعزى هذا التراجع إلى التقشف في الميزانية وإلى الأزمات والمخاوف التي شهدتها الأسواق العالمية. وكما قارب النمو الصفر في الربع الأول من السنة قبل أن يصل على التوالي إلى 0,2 و 0,1 و 0,6 في الربع الثاني والثالث والرابع من 2012.

وفي فرنسا بقي النشاط الاقتصادي ضعيفاً عام 2012 بعد أن زاد بنحو 1,7% عام 2011 وهو ما يعود أساساً إلى التراجع الكبير في عدد الورشات عام 2012 وإلى انخفاض استثمار الشركات في السلع الصناعية خلال النصف الثاني من 2012. وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا ب 0,3% في الربع الأخير من 2012 بعد نمو خفيف بلغ 0,1%

في الربع الثالث من نفس العام، وتقلص بنحو 0,1% على التوالي في الربعين الأول والثاني من 2012.

وفي ألمانيا، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,9% عام 2012 مقابل 3,1% عام 2011. ويعزى هذا التباطؤ إلى آثار الأزمة على منطقة اليورو وإلى التراجع العام في الاقتصاديات الأوروبية والعالمية. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي على امتداد 2012 بنسب 0,5% في الربع الأول و 0,3% في الثاني و 0,2% في الثالث وفي النهاية سجل نسبة سالبة قدرها 0,6% في الربع الأخير من 2012.

أما بخصوص إسبانيا وإيطاليا فإن النمو الاقتصادي للبلدين تراجع بـ 1,4% و 2,4% على التوالي عام 2012.

وفي اليابان، بلغت نسبة النمو 2% مقابل تراجع بنسبة 0,6% عام 2011 ويعكس هذا الارتفاع زيادة نفقات الميزانية واعتماد سياسة مرنة من طرف البنك المركزي.

أما في الدول الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو، فإن النشاط الاقتصادي استمر في التباطؤ حيث عكس صرامة السياسة الاقتصادية المعتمدة وهبوط الطلب في الدول المتقدمة. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة بنسبة 5,1% عام 2012 مقابل 6,4% عام 2011.

وفي الصين، كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي 7,8% عام 2012 مقابل 9,3% عام 2011 ويعزى هذا التراجع المسجل في وتيرة النمو للسنة الثانية على التوالي إلى ضعف حصة الصادرات نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبالنسبة للهند، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4,8% عام 2012 مقابل 7,7% عام 2011 وذلك عائد أساسا إلى عدم صرامة الإصلاحات الهيكلية المعتمدة وإلى ارتفاع نسب الفائدة المركزية بهدف كبح التضخم وهبوط الطلب الخارجي.

وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظل النشاط الاقتصادي قويا حيث سجلت نسبة النمو ارتفاعا قدره 4,8% عام 2012 مقابل 4% عام 2011. غير أن هذا التطور الإيجابي اقتصر أساسا على البلدان المصدرة للنفط. أما بقية البلدان فقد تأثرت بالارتفاع العالمي لأسعار الطاقة والغذاء وبترجع النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين وخاصة في أوروبا.

أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 4,8% عام 2012 بعد زيادة بلغت 5,2% عام 2011. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ديناميكية الاستهلاك الخاص والاستثمار الداخلي.

II. التضخم

في عام 2012 تراجع التضخم في الدول المتقدمة مترامنا مع تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية وهكذا سجلت نسبة التضخم انخفاضا لتصل إلى 2,2% عام 2012 مقابل 2,9% عام 2011.

وفي البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو تم حصر الضغوط التضخمية بينما تراجع التضخم الكامن *inflation sous-jacente*. وبلغت نسبة التضخم 5,9% عام 2012 مقارنة مع 7,2% عام 2011.

وفي الولايات المتحدة، تراجع التضخم إلى 2% عام 2012 بعد أن وصل إلى 3,1% عام 2011. وزاد مؤشر أسعار الطاقة قليلا بنسبة 0,5% عام 2012 حيث سجل انخفاضا ملحوظا مقارنة مع مستواه البالغ 6,6% عام 2011. أما مؤشر أسعار المواد الغذائية فقد كان ارتفاعه بنسبة 1,8% يقل كثيرا عن مستواه عام 2011 والبالغ 4,7%.

ومن جانبه تراجع التضخم خارج مصادر الطاقة والمواد الغذائية بشكل خفيف حيث استقر عند 1,9% عام 2012 مقابل 2,2% عام 2011. وأتاح تراجع التضخم للخرينة الأمريكية مواصلة جهودها التحفيزية لدفع الاقتصاد.

وبالنسبة لمنطقة اليورو تباطأ التضخم ليصل 2,5% عام 2012 بعد ارتفاعه إلى 2,7% عام 2011. وبقي التضخم الكامن ضعيفا حيث استقر عند 1,5% عام 2012.

وفي اليابان، بلغت نسبة التضخم 0,0% عام 2012 مقابل انكماش بنسبة 0,3% عام 2011. وقد أدى اعتماد سياسة المرونة النقدية في شهر سبتمبر 2012 إلى الخروج من الانكماش.

وفي الصين، هبطت نسبة التضخم إلى 2,6% عام 2012 مقابل 5,4% عام 2011. وقد سجل التضخم في الصين أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات محققا انكماشاً دون الهدف المرسوم له أي 4%.

وفيما يتعلق بالهند، فقد استقرت نسبة التضخم عند 9,3% عام 2012 مقابل 8,8% عام 2011. وتعود هذه الزيادة إلى ضغوط تضخمية نتيجة عدم الاستجابة للطلب المرتفع للمواد الغذائية. وكان هذا المستوى العالي من التضخم قد قاد البنك المركزي الهندي إلى الإبقاء على سياسة نقدية صارمة.

وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بلغت نسبة التضخم 10,7% عام 2012 مقابل 9,2% عام 2011. وعلى مستوى إفريقيا جنوب الصحراء تباطأ التضخم ليستقر عند 8% في نهاية دجبر 2012 مقابل 10% في نهاية دجبر من العام السابق.

وذلك عائد أساساً إلى صرامة السياسات النقدية وإلى التطور المعتدل لأسعار المواد الأساسية عالمياً.

III. التجارة الدولية

تباطأ نمو التجارة العالمية بشكل قوي للسنة الثانية على التوالي بسبب تراجع الاقتصاد العالمي والبطالة المرتفعة في البلدان المتقدمة وضعف الطلب في الدول التي تأثرت بالأزمة الأوروبية. وهكذا بلغت نسبة نمو التجارة العالمية بالأسعار الثابتة 2% عام 2012 مقابل 5,2% عام 2011.

وقد تزايدت صادرات التجارة العالمية من البضائع بنسبة 2,9% لتبلغ 18.300 مليار دولار في حين زادت الواردات بنسبة 1,9% حيث بلغت 18.155 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالاقتصاديات المتقدمة سجلت الصادرات ارتفاعاً بنسبة 2% فيما تراجعت الواردات بنحو 0,1%. وفي الدول السائرة في طريق النمو سجلت الصادرات والواردات على التوالي زيادات بنسبة 5,5% و 4,2% عام 2012.

وفي الولايات المتحدة، سجلت الصادرات والواردات على التوالي زيادة سنوية قدرها 5% و 3% عام 2012. وبالنسبة لأوروبا تراجعت الصادرات والواردات حيث انخفضت على التوالي بنسب 4% و 6% عام 2012 بسبب الكساد في منطقة اليورو.

وفي الوقت ذاته تراجعت صادرات البضائع اليابانية بنسبة 3% لتستقر عند 799 مليار دولار في حين ارتفعت الواردات بنسبة 4% حيث بلغت 886 مليار دولار. ويرتبط انخفاض الصادرات بتدهور التبادل التجاري بين اليابان والصين. غير أن زيادة الواردات تعزى أساساً إلى ارتفاع الواردات من الوقود لإنتاج الكهرباء بعد كارثة فوكوشيما.

وفي عام 2012، سجلت القارة الإفريقية أعلى نمو للواردات والصادرات حيث ارتفعت على التوالي بنسب 6,1% و 11,3%. واحتلت أمريكا الشمالية المركز الثاني مع زيادة صادراتها بنسبة 4,5% تليها آسيا حيث زادت صادراتها بنسبة 2,8% رغم النتائج التي حققتها الصين التي شهدت صادراتها و وارداتها على التوالي زيادات بلغت 8% و 4%. ويعزى تباطؤ التجارة الخارجية في آسيا إلى انخفاض صادرات كل من الهند واليابان.

وسجلت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية زيادة بنسبة 2% عام 2012 لتستقر عند 4.300 مليار دولار. وتفاوت هذا التطور حسب البلدان والمناطق. ففي شمال القارة الأمريكية ارتفعت كل من الصادرات والواردات على التوالي ب 4% و 2% عام 2012 في حين تراجعت على مستوى القارة الأوروبية بنسبة 3%. وفي آسيا كان تطور تجارة الخدمات 6% بالنسبة للصادرات و 8% للواردات. أما في إفريقيا فقد سجل ارتفاعاً في كل من الصادرات والواردات بنسب 5% و 3% على التوالي. وبخصوص ترتيب التجارة

العالمية للخدمات، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتربع في المركز الأول تليها المملكة المتحدة وألمانيا. أما بالنسبة للواردات من الخدمات، فإن الترتيب لم يتغير عام 2012 إذ احتلت الولايات المتحدة المركز الأول ثم تلتها ألمانيا والصين.

IV. الأسواق المالية

4.1 تطور أهم الأسواق المالية

سجلت الأسواق المالية ارتفاعا قويا عام 2012 وخصوصا في الربع الأول تحت تأثير الاتفاقية المتعلقة بإعادة هيكلة الديون اليونانية وتدخلات البنك المركزي الأوروبي في السوق النقدي. ومع ذلك شهدت الأسواق المالية الكبرى هبوطا ملحوظا في بداية الربع الثاني من السنة نتيجة ظهور مخاوف اقتصادية ومالية كبيرة على المستوى العالمي لكنها عاودت الارتفاع في نهاية هذا الربع لتدفع بمؤشرات الأسواق إلى الارتفاع بنحو (+13%) في منطقة اليورو و(+7%) في الولايات المتحدة بسبب التوقعات الاستباقية للانتعاش النقدي في منطقة اليورو والولايات المتحدة. وانقلب هذا الاتجاه نتيجة الانخفاض الذي حصل في الربع الأخير بسبب المخاوف المرتبطة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية. وسجل مؤشر داو جونز ارتفاعا بنسبة 5,4% عام 2012 بينما عرف الداكس طفرة بنسبة 25% حيث انتقل من 6.100 إلى 7.600 نقطة.

4.2 نسب الفائدة

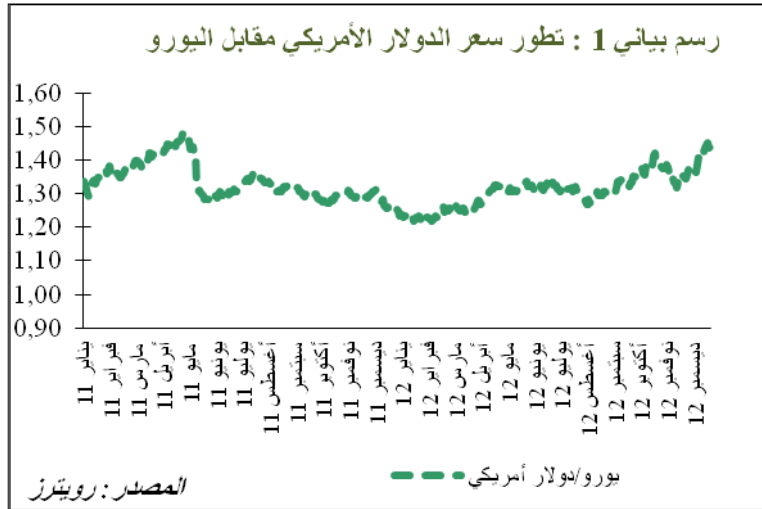
بقيت نسبة فائدة الخزينة الأمريكية دون تغيير عام 2012 أي عند 0,25% كما هو الحال في بنك إنكلترا حيث استقرت عند 0,5% منذ شهر مارس 2009. وقام البنك المركزي الأوروبي بتغيير نسبة الفائدة المركزية حيث انتقلت من 1% إلى 0,75% يوم 5 يوليو 2012 أي بانخفاض 0,25 نقطة. وهدف هذا الإجراء إلى تنشيط الاقتصاد الأوروبي ودعم البنوك التي واجهت أزمة المديونية لأكثر من سنتين.

وبالنسبة لبنك المركزي الياباني فقد احتفظ بنسبة فائدته المركزية دون تغيير عند 0,1% عام 2012.

4.3 سوق الصرف

اتسمت أسواق الصرف خلال العام 2012 بحالة من عدم اليقين، وارتبطت تقلباتها بشكل أساسي بالمصاعب الاقتصادية والمالية في البلدان المتقدمة وتدخلات البنوك المركزية في السياسة النقدية.

4.3.1 الدولار



عرف الدولار الأمريكي ارتفاعا خفيفا في بداية العام قبل أن يتراجع مقابل اليورو اعتبارا من منتصف يناير وذلك بسبب تدهور الميزان التجاري الأمريكي. وعادت العملة الأمريكية إلى الارتفاع في منتصف الربع الثاني من العام لتبلغ 0,829 يورو للدولار الواحد بتاريخ 24 يوليو وهو أعلى مستوى سجلته خلال

العام. وفي نهاية الربع الأخير من السنة عادت للانخفاض من جديد واستمرت في هذا الاتجاه إلى نهاية السنة، حيث بلغ سعرها 0,75 يورو للدولار الواحد.

4.3.2 اليورو

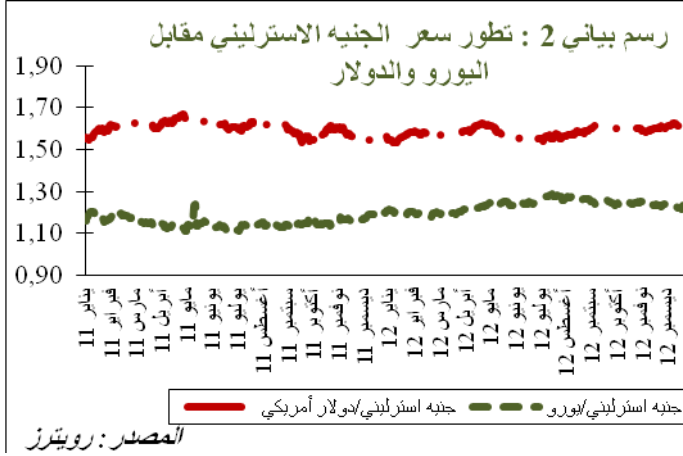
ارتفعت قيمة اليورو مقابل معظم العملات الأخرى حيث زادت بنسبة 4% من نهاية دوجمبر 2011 إلى نهاية فبراير 2012 لتصل إلى مستوى قياسي عند 1,35 دولار لليورو بتاريخ 28 فبراير نتيجة توقعات متفائلة بإمكانية خروج منطقة اليورو من الأزمة على خلفية الاتفاق على إعادة تمويل البنوك الإسبانية والإيطالية وتشكيل حكومة جديدة في اليونان.

غير أن تجدد المخاوف بشأن أوضاع الميزانية في بعض بلدان منطقة اليورو أدى إلى هبوط العملة الأوروبية بنسبة 7% في شهر مايو وهو الانخفاض الذي استمر لغاية نهاية شهر يوليو حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال العام أي 1,20 دولار لليورو. وفي منتصف الربع الثالث، عاد اليورو للارتفاع مقابل العملات الأجنبية الأخرى بفضل المبادرات السياسية الهادفة إلى عودة الاستقرار المالي إلى منطقة اليورو.

4.3.3 الجنيه الإسترليني

على مدار العام، شهد الجنيه الإسترليني زيادة خفيفة بنسبة 4,8% مقارنة بالدولار الأمريكي حيث أنتقل من 1,5 في بداية العام إلى 1,6 في نهايته. وسجل الجنيه ارتفاعا منتظما خلال الربع الأول منتقلا من 1,56 إلى 1,62 قبل أن يهبط فجأة في منتصف الربع الثاني ليسجل 1,53 دولار/جنيه في بداية شهر مايو. ويعزى هذا الانخفاض إلى أداء الدولار. وعاد الجنيه للارتفاع منذ نهاية الربع الثاني ولغاية نهاية الربع الأخير حيث بلغ

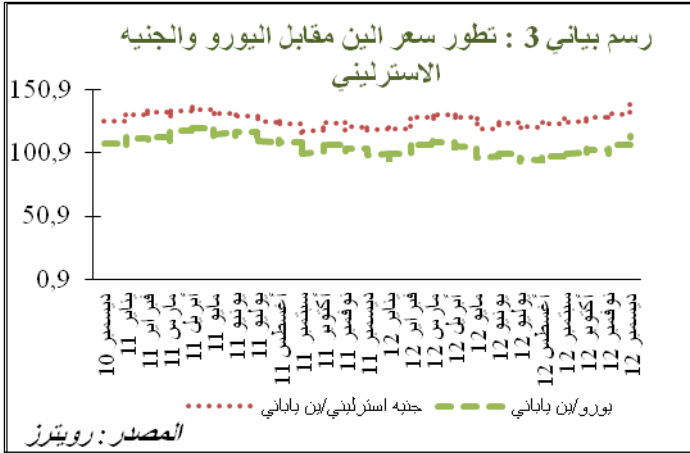
أعلى مستوى له وهو 1,63 دولار بتاريخ 20 دجمبر. ومقارنة مع اليورو، سجل الإسترليني ارتفاعا خلال النصف الأول من 2012 حتى وصل أعلى مستوى له خلال السنة أي 1,3 يورو قبل أن يهبط في النصف الثاني. ويعزى هذا الاتجاه التنازلي إلى زيادة قيمة اليورو. وقد انتقل سعر الجنيه مقابل اليورو من 1,19 في شهر يناير إلى 1,23 في شهر دجمبر أي بزيادة 2,75%.



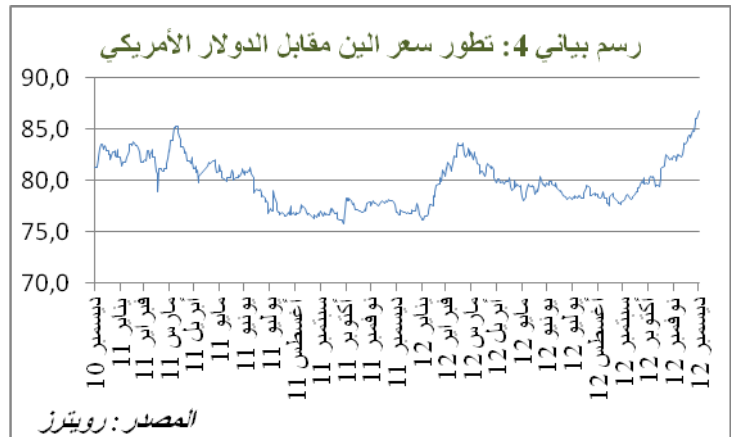
4.3.4 الين

سجلت العملة اليابانية هبوطا قويا في الربع الأول من 2012 ثم استقرت في الربعين المواليين قبل أن تنخفض بشكل خفيف خلال الربع الأخير.

وقد تراجع الين بنحو 11,9% مقارنة بالدولار خلال عام 2012 تحت تأثير زيادة العجز التجاري الياباني.



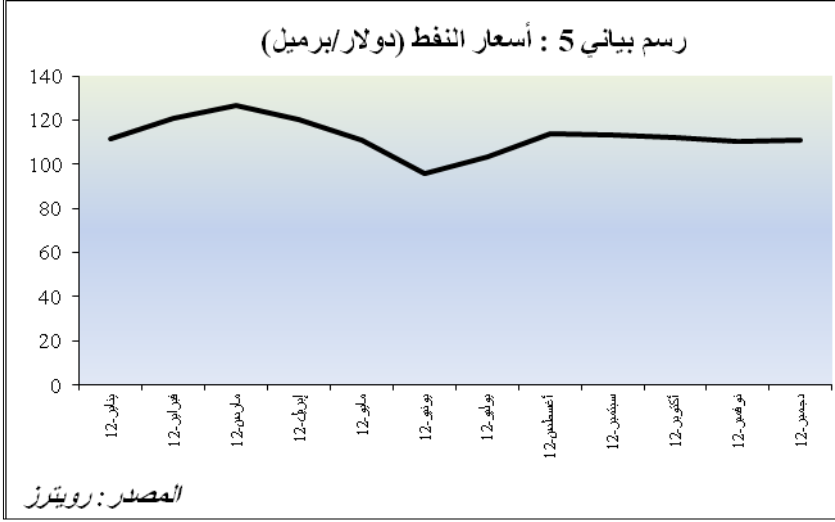
ومقارنة باليورو سجل الين تطورا متباينا، حيث انخفضت قيمته خلال الربع الأول من العام بنسبة 10% قبل أن تزيد بشكل قوي في الربع الثاني أي 14% ثم تنخفض بشدة بنحو 21% اعتبارا من منتصف الربع الثالث ولغاية نهاية العام. وكان سعر اليورو مقابل الين 114,44 ين في دجمبر 2012 وبلغ 99,36 ين لليورو في بداية شهر يناير، بزيادة 15%.



4.4 سوق المواد الأولية

شهدت أسعار المواد الأولية تطوراً متبايناً متأثرة بتباطؤ الاقتصاد العالمي. وهكذا فإن أسعار المواد الأساسية تراجعت قليلاً مقارنة بمستوياتها عام 2011. غير أن أسعار المواد الغذائية سجلت ارتفاعاً بعد موجة الجفاف الشديدة التي ضربت الولايات المتحدة وشرق أوروبا خلال عام 2012.

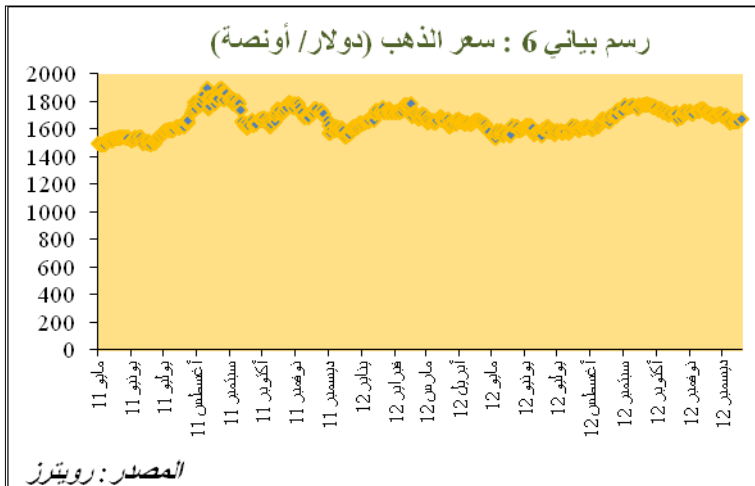
4.4.1 النفط



خلال الربع الأول من 2012، سجل سعر برميل النفط في بورصة لندن زيادة حيث انتقل من 110,6 دولار في يناير إلى 125,4 دولار في شهر مارس أي بارتفاع 13%. وبدأ هذا الاتجاه بالتقلب مع بداية الربع الثاني ليبلغ 95,2 دولار

للبرميل في شهر يونيو. وعلى مدى نصف العام، خسر البرنت 14% في حين انخفض سعر البرميل في بورصة نيويورك بأكثر من 22%. وعادت الأسعار للارتفاع خلال النصف الثاني من السنة لتصل إلى ذروتها في أغسطس وسبتمبر على الترتيب 113,36 دولار و 113,05 دولار قبل أن تهبط إلى 109,4 دولار للبرميل في ديسمبر 2012.

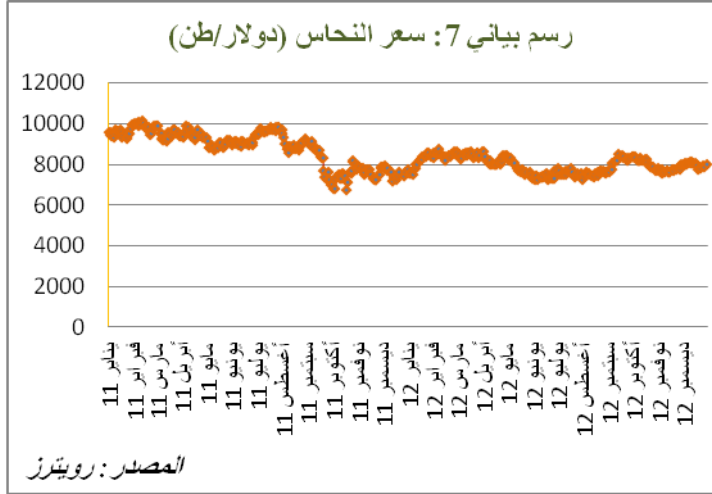
4.4.2 الذهب



سجل سعر الذهب زيادة مطردة في الشهرين الأولين من السنة حيث انتقل من 1.565 دولار للأونصة إلى 1.785 دولار. ومع ارتفاع قيمة العملة الأمريكية في بداية شهر مارس أصبح الذهب أقل جاذبية كملاذ آمن للاستثمار مما أفقده 16% من قيمته ما بين مارس ومايو.

وفي نهاية العام كانت القيمة التداولية للمعدن النفيس بحدود 1.674 دولار للأونصة مقابل 1.565 دولار في بداية شهر يناير.

4.4.3 النحاس



شهد سعر النحاس ارتفاعا قويا في شهر يناير حيث انتقل من 7.900 دولار للطن إلى 8.800 أي بزيادة 10%. واستقر خلال الأشهر الثلاثة التالية ما بين 8.300 و 8.800 دولار.

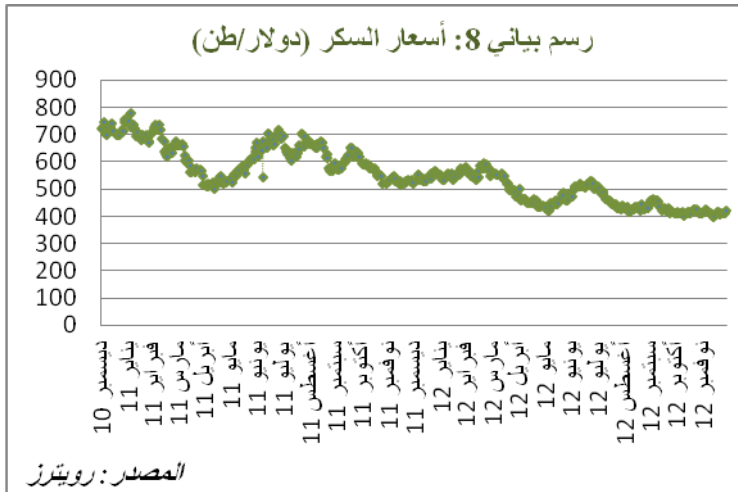
وفي بداية شهر مايو، انخفضت قيمة النحاس بنسبة 17% لتبلغ أدنى مستوى لها وهو 7.488 دولار للطن.

ثم عاد السعر للارتفاع في الربع الثالث قبل أن ينهي السنة عند 8.000 دولار للطن.

4.4.4 الحديد

في عام 2012 سجل معدل سعر الحديد انخفاضا بنسبة 24% بسبب تباطؤ الطلب في كل من الصين وأوروبا. إلا أن أسعار الحديد ارتفعت قليلا في الربع الأول قبل أن تهبط من 147,6 دولار للطن في شهر إبريل إلى 99,5 دولار في شهر سبتمبر. وعاد سعر الحديد إلى الارتفاع في الأسواق اعتبارا من شهر أكتوبر ليستقر عند 128,5 دولار للطن في ديسمبر 2012.

4.4.5 السكر

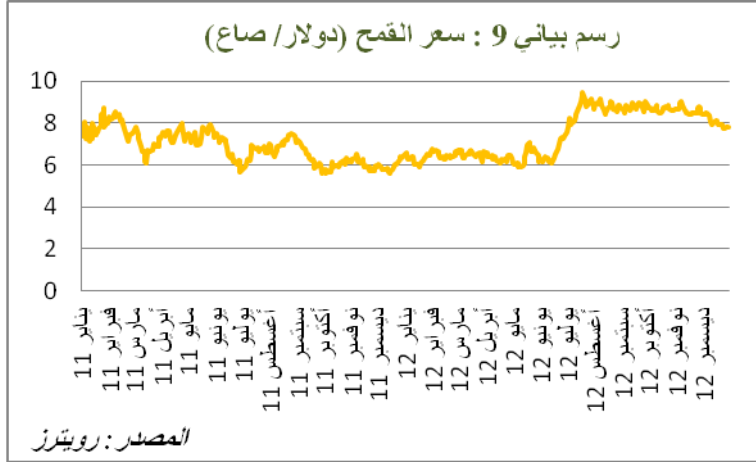


شهد سعر السكر زيادة قوية في بداية الربع الثاني من 2012 وانخفاضا بنسبة 30% ما بين 20 مارس و 5 يونيو قبل أن يعود إلى الارتفاع في نهاية الربع الثاني ولكن لفترة قصيرة، حيث عاد السعر من جديد إلى الهبوط اعتبارا من منتصف الربع الثالث حتى وصل إلى 418 دولار للطن يومي 6 و 7 سبتمبر منهي

السنة عند 424 دولار. ورغم انتعاشه لمدة قصيرة خلال صيف 2012 ظل سعر هذه المادة باتجاه تنازلي طيلة العام. ويعزى ذلك إلى الحصاد الجيد الذي حققته البرازيل التي تصنف

المنتج الأول عالميا وكذلك إلى زيادة إنتاج كبار المنتجين الآخرين كتييلاندا والهند وروسيا. وعلى مدى عام 2012 خسر معدل السعر 23% مقارنة مع عام 2011.

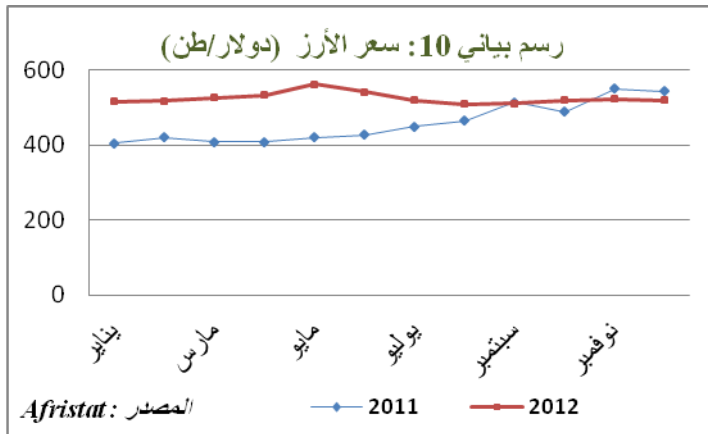
4.4.6 القمح



سجل سعر القمح استقرارا نسبيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2012 حيث بلغ أقل من 8 دولار للصاع. ومع الانخفاض الملحوظ في السعر مع نهاية شهر مايو نتيجة توقع محصول جيدة بلغ سعر القمح أدنى مستوى له خلال السنة أي 6,3 دولار للصاع. وانقلب هذا الاتجاه بسرعة نتيجة التقلبات

الجوية. ومنذ بداية شهر يونيو عاد سعر القمح إلى الارتفاع القوي (+35% في شهر يونيو) بفعل تأثير الجفاف في الولايات المتحدة وفي حوض البحر الأسود في حين بقي الطلب العالمي مرتفعاً. وظل سعر القمح مستقرا عند 8 دولارات للصاع خلال الربعين المواليين من السنة.

4.4.7 الأرز



في عام 2012، ارتفع متوسط سعر الأرز التايلندي حيث استقر عند 556,2 دولار للطن مقابل 500,8 دولار لعام 2011 أي بارتفاع 11,1%. وتعزى هذه الزيادة إلى المستوى القياسي للطلب مع شبه استقرار العرض.

الجزء الثاني:

الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

أ. النشاط الاقتصادي

1.1 التحليل القطاعي

بالرغم من السياق الاقتصادي العالمي غير الملائم، سجل الاقتصاد الموريتاني نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 6,9% وذلك بوتيرة أسرع مما كان عليه الحال عام 2011 أي 4%. ويعزى هذا التطور الإيجابي أساساً إلى الأداء الجيد الذي حققه القطاع الأول (الصيد والزراعة) والقطاع الثاني خارج الصناعات الاستخراجية (نشاطات البناء والأشغال العامة والنشاطات المعملية) أما القطاع الثالث فقد سجل تباطؤاً خفيفاً. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية فإن نمو الناتج الداخلي الإجمالي قد استقر عند 8% أما خارج النفط فإن نمو الناتج الداخلي الإجمالي قد وصل إلى 7,1% عام 2012.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية فإن الناتج الداخلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية سجل متوسط نمو بنحو 4,5% رغم الانخفاض الحاصل عام 2009.

1.1.1 القطاع الأول

بعد سنة الجفاف الماضية، كان عام 2012 ممطراً حيث تجاوز المحصول الزراعي كل التوقعات. وهكذا فإن الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الأول عرف زيادة بنسبة 11,7% بالأسعار الثابتة و 8,3% من حيث القيمة.

1.1.1.1 الزراعة

بفضل موسم زراعي ممطر، بلغ إنتاج الحبوب 314,9 ألف طن أي بزيادة 59% مقارنة مع الموسم السابق. وهكذا فإن إنتاج الزراعة المطرية انتقل من 38,2 ألف طن في الموسم 2011 – 2012 إلى 155,4 ألف طن في الفترة 2012 – 2013. وبالمقابل سجل إنتاج الزراعة المروية (الأرز والقمح) تراجعاً خفيفاً بلغ 0,6% قياساً بالموسم السابق ليستقر عند 159,5 ألف طن وهكذا فإن القيمة المضافة للزراعة سجلت ارتفاعاً بالأسعار الثابتة بلغ 53,3% أي 15,9 مليار أوقية و 70,7% كقيمة لتستقر عند 49,1 مليار أوقية. وتعززت حصة الزراعة في تكوين الناتج الداخلي الخام الإجمالي حيث بلغت 4,1% عام 2012 بدل 2,4% عام 2011.

1.1.1.2 تنمية المواشي

سجل الناتج الداخلي الحقيقي لقطاع تنمية المواشي تراجعاً بنسبة 2,2% عام 2012 وهو ما يزيد على مساهمته عام 2011. ويعزى هذا التراجع إلى الجفاف الذي ضرب المناطق الزراعية الرعوية عام 2011 واستمر حتى منتصف 2012. وقد استقر الناتج الداخلي الإجمالي لتنمية المواشي عام 2012 عند 64 مليار أوقية أي بانخفاض 13,4% مقارنة مع ما كان عليه عام 2011. وقد واصلت مساهمة تنمية المواشي في تكوين الناتج الداخلي

الإسمي اتجاهها التنازلي حيث استقرت عند 5,3% في 2012 مقابل 6,1% في 2011 و 7,9% في 2010.

1.1.1.3 الصيد البحري

شهد نشاط الصيد البحري تطورا إيجابيا تمثل في نمو حقيقي قدره 27,6% وهو ما يعتبر تسارعا بالمقارنة مع 2011 حيث استقر النمو عند نسبة 6,7% مقابل 13,3% في العام السابق. وقد ارتفعت مساهمة القطاع في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي قليلا حيث انتقلت من 5,5% عام 2011 إلى 5,8% عام 2012.

1.1.2 القطاع الثاني

كما هو الحال عام 2011 ظل نشاط القطاع الثاني مدفوعا بأنشطة البناء والأشغال العامة والوحدات المعملية. وقد شهد الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للقطاع ارتفاعا بنسبة 5,4% وذلك بتسارع أقل مقارنة مع زيادته البالغة 4,8% عام 2011. غير أن التأثير النسبي للقطاع على النشاط الاقتصادي الإجمالي قد انتقل من 45% إلى 40% من الناتج الداخلي الإسمي عام 2012. ويعزى هذا التطور إلى انحسار الأنشطة الاستخراجية وإلى تطور الأسعار عالميا.

1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية

تراجعت القيمة المضافة الحقيقية للصناعات الاستخراجية بنحو 1% عام 2012 مقابل انخفاض 1,6% عام 2011 بفعل نقص الأداء الذي سجلته مكونات هذا القطاع باستثناء منجم الحديد. وفي الوقت ذاته تقلص الناتج الداخلي الإسمي للنشاطات الاستخراجية بنسبة 17,2% ليبلغ 366,5 مليار أوقية.

1.1.2.2 المعادن

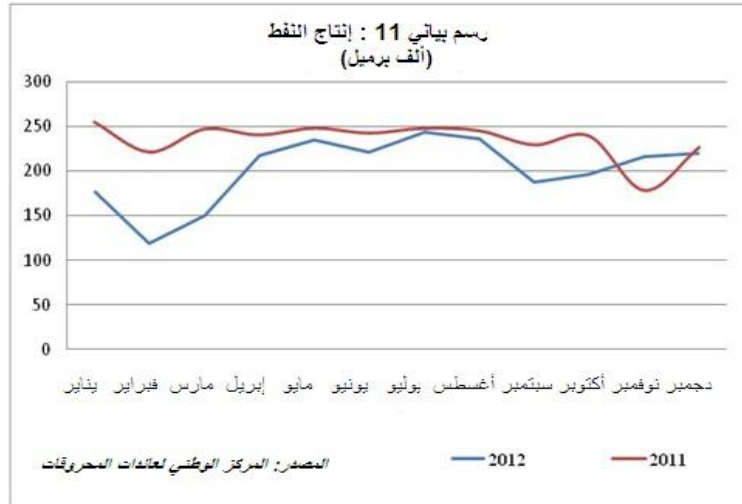
تميز نشاط القطاع المنجمي بانتعاش طفيف عام 2012 حيث زادت القيمة المضافة الحقيقية بنحو 0,3% بعد انخفاض بنسبة 1,2% عام 2011. أما الناتج الداخلي الإجمالي الجاري لفرع المناجم فقد سجل انخفاضا بنسبة 18,1% ليستقر عند 319,3 مليار عام 2012 مقابل 389,9 مليار عام 2011 وهو تطور متناسب مع تطور الأسعار.

وفي عام 2012 بقي إنتاج منجم الحديد بنفس مستوى 2011 حيث استقر عند 11,2 مليون طن. ومن الناحية الإسمية استقرت القيمة المضافة لمنجم الحديد عند 179,7 مليار أوقية عام 2012 أي بانخفاض 27,8% مقارنة مع العام السابق بسبب هبوط معدل سعر الحديد بحوالي 14,3%. وقد مثلت مساهمة نشاط منجم الحديد نسبة 14,9% من تكوين الناتج الداخلي الإسمي بدل 20,7% عام 2011.

وبعد التراجع بنسبة 1,6% عام 2011، عاد إنتاج الذهب ليتقلص من جديد ويستقر عند 243 ألف أونصة أي بانخفاض 7,8%، وبالأسعار الثابتة فإن القيمة المضافة التي أثمرها نشاط استخراج الذهب قد تراجعت بـ 10%، وتجسد هذا التطور في انخفاض بسيط للقيمة المضافة الإسمية بحدود 0,2% وهو ما يعزى أساساً إلى زيادة معدل سعر الذهب بحوالي 6,9%.

وفيما يتعلق بالنحاس استمر انخفاض الإنتاج عام 2012 وإن كان بحدّة أقل. وبلغت الكميات المنتجة 34,8 ألف طن عام 2012 أي بانخفاض 1,4% مقابل 4,6% عام 2011. وقد سجلت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط النحاس انخفاضا بنسبة 0,5% بدل 10,1% عام 2011. ومن الناحية الإسمية فقد استقرت عند 34,3 مليار أوقية أي بانخفاض 3,6% مما قلص مساهمة النحاس في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,8%.

1.1.2.3 النفط



استمر الاتجاه التنازلي لإنتاج النفط عام 2012 بمستويات تتراوح بين 119,3 ألف برميل و 242,8 ألف برميل كمعدل شهري. واستقر إنتاج 2012 عند 2,4 مليون برميل مقابل 2,8 مليون برميل في السنة السابقة أي بانخفاض 14,5% وقد سجلت القيمة المضافة الحقيقية انخفاضا بنحو 15,9%. وقد ترك تطور النشاط النفطي أثراً

سلبيًا على الناتج الداخلي الإسمي للقطاع حيث انتقل من 4,4% عام 2011 إلى 3,9% عام 2012.

1.1.2.4 الصناعات المعملية

سجل الناتج الداخلي الإجمالي لنشاط الوحدات المعملية نموا حقيقيا قدره 7,2% متقدما على نسبة 5,8% لعام 2011. وبالأسعار الجارية فإن نسبة نمو القيمة المضافة لهذه الوحدات قد ارتفعت بنحو 12,5% حيث ساهمت في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بنحو 3,4%. ويعزى هذا الأداء أساساً إلى ارتفاع الإنتاج الغذائي والمواد المعدنية وبدرجة أقل إلى حسن توجه التعدين وصناعة المشغولات المعدنية.

1.1.2.5 البناء والأشغال العامة

سجلت القيمة المضافة لنشاط البناء والأشغال العامة في عام 2012 ارتفاعاً بنسبة 15,6% بالأسعار الثابتة و 21% بالأسعار الجارية. وفي عام 2011 بلغت هذه الزيادة 17,6% بالأسعار الثابتة و 21% بالأسعار الجارية. وبلغها 73,9 مليار أوقية فإن القيمة المضافة لنشاط البناء مثلت 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2012.

1.1.3. القطاع الثالث

سجل القطاع الثالث نمواً حقيقياً قدره 5,5% عام 2012 مقابل 5,9% في العام السابق. ومن الناحية الإسمية فإن القيمة المضافة للقطاع بلغت 439 مليار أوقية مقابل 398,2 مليار أي بزيادة 10,2% ومثلت 36,4% من الناتج الداخلي الإجمالي الجاري عام 2012.

1.1.3.1 النقل والمواصلات

بعد تسارع وتيرة النمو الملاحظ عام 2011 بنسبة (+7%)، شهدت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط النقل والمواصلات ارتفاعاً يكاد يكون مماثلاً أي 7,2% عام 2012. ومن الناحية الإسمية بلغت هذه القيمة المضافة 44 مليار أوقية أي بارتفاع 8,4% مقارنة مع 2011 ومثلت 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

1.1.3.2 التجارة، المطاعم والفنادق

ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لفرع "التجارة المطاعم والفنادق" بنحو 9,2% بدل 9,8% عام 2011.

ومن حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي الإجمالي لهذا الفرع 126,4 مليار أوقية أي بزيادة 14,5% مقارنة مع 2011. وتمثل هذه القيمة المضافة 10,5% من الناتج الداخلي الإجمالي لعام 2012.

1.1.3.3 الإدارات العمومية

سجلت القيمة المضافة لنشاط الإدارات العمومية 2012 زيادة بنسبة 0,8% بالأسعار الثابتة و 6,2% بالأسعار الجارية. وبلغ الناتج الداخلي الإجمالي للفرع 143,6 مليار أوقية مما زاد مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي لتصل إلى 11,9%.

1.1.3.4 الطلب الداخلي

استقر الطلب الداخلي عام 2012 عند 1624,1 مليار أوقية أي بزيادة 27,7% مقارنة مع 2011 وتوسع العجز في الموارد حيث بلغ 417,4 مليار أوقية مقابل 70,6 مليار عام

2011 أي نسبة 34,6% من الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ويعزى هذا العجز إلى زيادة استهلاك الأسر وزيادة الاستثمارات.

1.2.1 الاستهلاك

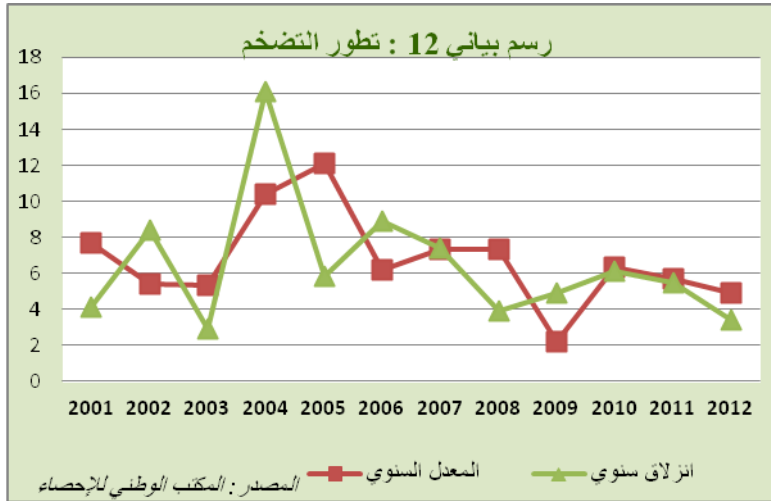
بلغ الاستهلاك الكلي 1075,6 مليار أوقية أي بزيادة 21,4% متأثرا أساسا بارتفاع الاستهلاك الخاص (+23,8%) والعام بدرجة أقل (+12%).

1.2.2 الاستثمار

سجل الاستثمار الكلي تباطؤا بنسبة 42% بعد الارتفاع القوي الذي بلغ 56,7% عام 2011 ويعود ذلك إلى انخفاض وتيرة الاستثمارات الخاصة أي بـ 41,2% عام 2012 مقابل 68,5% عام 2011. وبالمقابل ارتفعت الاستثمارات العمومية بنسبة 45,7% مقابل 20% عام 2011.

وقياسا إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، فإن نسبة الاستثمارات بلغت 45,5% بدل 32,1% عام 2011.

II. التضخم



في سياق يطبعه تباطؤ النمو العالمي، بلغت نسبة التضخم 3,4% من حيث الانزلاق السنوي و 4,9% كمعدل سنوي عام 2012 بدل 5,5% و 5,7% على التوالي عام 2011. ويعود هذا التراجع إلى الاستمرار في نهج سياسة نقدية حذرة وتنفيذ برنامج أمل الاستعجالي الذي أقرته

الحكومة لتخفيف تأثيرات ارتفاع الأسعار على الطبقات الهشة من السكان.

ويعزى ارتفاع الأسعار الداخلية خلال عام 2012 أساسا إلى غلاء أسعار المواد الغذائية (+4,4%) والطاقة (+3,4%) والنقل (+10,9%). وقد ساهمت أسعار المواد الغذائية بنسبة 2,4 نقاط في معدل التضخم السنوي نتيجة زيادة أسعار الحبوب (+4,3%) واللحوم (+5,6%) والأسماك ومنتجات البحر (+8,1%) والحبوب (+5,8%). وهناك مواد أخرى كانت أقل تأثيرا ولكنها ساهمت في الزيادة المذكورة ومنها السكر والمربي والعسل

والشكولاته والحلوى (+0,7%) والزيوت والدهون (+0,8%) والحليب والجبنه والبيض (+0,8%) والمشروبات (+1,2%). وبالمقابل سجل بند الفواكه تراجعاً بنسبة 4,8%.

وفيما يتعلق بالنقل فإن مستوى الأسعار يرتبط بارتفاع سعر الوقود الذي ارتفع من 330,9 أوقية للتر الديزل عام 2011 إلى 355 عام 2012. وهكذا فإن أسعار النقل ساهمت في التضخم بـ 1,1 نقطة وهو ما يعادل مساهمة جميع البنود الأخرى غير الغذائية باستثناء الطاقة والنقل.

ويلاحظ أن بعض هذه البنود بقي مستقراً وخصوصاً الصحة والتعليم والاتصال.

كما يلاحظ أن التضخم كان ناتجاً عن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية أكثر منه عن المنتجات المستوردة حيث كانت مساهمتها على التوالي 2,1 نقطة و 1,3 نقطة.

جدول 1: التضخم السنوي		
سنة	معدل سنوي	انزلاق سنوي
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
2007	7,3	7,4
2008	7,3	3,9
2009	2,2	4,9
2010	6,3	6,1
2011	5,7	5,5
2012	4,9	3,4

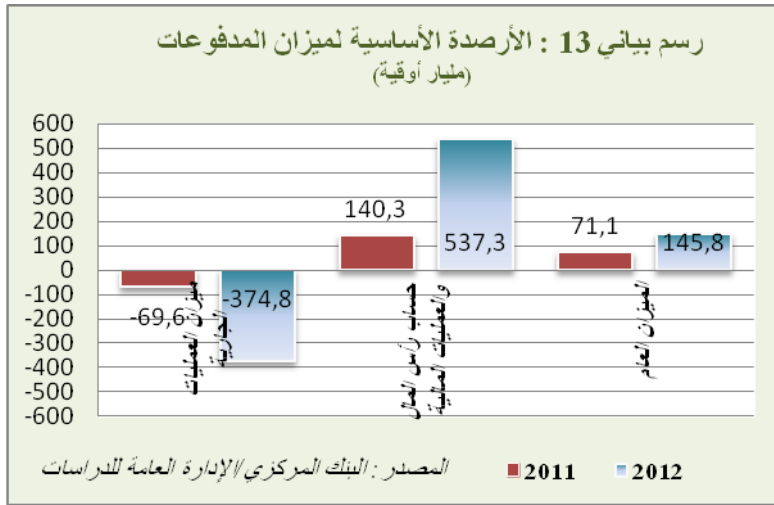
المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

الإسهام بالنقاط	تغير %		2012	2011	ترجيح	جدول 2 : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك
	انزلاق سنوي	معدل سنوي				
1. مواد غذائية، مشروبات غير كحولية	2,6	4,4	204,5	196,0	54,4	
خبز وحبوب	0,6	4,3	186,3	178,6	14,6	
لحوم	0,7	5,6	179,5	170,0	13,0	
أسماك وثمار بحرية	0,4	8,1	438,3	405,3	4,4	
حليب، جبن وبيض	0,0	0,8	179,9	178,4	5,3	
زيوت وشحوم	0,0	0,8	175,7	174,4	3,6	
فواكه	- 0,1	-4,8	179,9	188,9	1,3	
خضار	0,3	5,8	254,3	240,4	4,9	
سكر، مربى، عسل وشوكولاته وحلويات	0,0	0,7	228,6	227,0	2,3	
مشروبات	0,1	2,1	156,5	153,2	3,6	
2. تبغ و منبهات ومؤثرات	0,2	16,5	245,0	210,3	1,3	
3. ملبوسات وأحذية	0,5	7,8	194,0	180,0	5,9	
4. سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى	0,5	3,4	170,3	164,8	13,7	
5. أثاث، تجهيزات منزلية	0,2	3,0	186,4	180,9	6,3	
6. صحة	0,1	3,8	169,7	163,5	1,5	
7. نقل	1,1	10,9	146,0	131,6	10,3	
8. مواصلات	-	-	59,9	59,9	1,8	
9. ترفيه عروض وثقافة	- 0,0	- 0,3	87,1	87,3	1,6	
10. تعليم	0,0	3,2	129,1	125,1	0,6	
11. فنادق، مقاهي ومطاعم	0,1	4,8	164,0	156,5	1,8	
12. سلع وخدمات أخرى	0,0	2,1	119,0	116,6	2,2	
مؤشر عام	4,9	4,9	188,5	179,6	100,0	

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء

III. القطاع الخارجي

جرت المبادلات الخارجية عام 2012 في سياق يطبعه تباطؤ النمو العالمي وضعف الطلب الخارجي. وتجسد الكساد في منطقة اليورو بوجه خاص في تراجع الطلب على منجم الحديد في عدد من الدول الأوروبية مما ساهم في انخفاض أسعاره.



كما نتج عن تقلص الصادرات وعن الزيادة المعتبرة للواردات وخصوصا الواردات من التجهيزات لصالح الشركات المنجمية، تسجيل عجز في الميزان التجاري وتفاقم العجز

الجاري في ميزان المدفوعات الذي بلغ 31,1% من الناتج الداخلي الخام مقابل 7,3% عام 2011.

وسجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بلغ 537,3 مليار أوقية بزيادة 387,7 مليار أوقية بفضل تسارع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعبئة الموارد المالية عن طريق الإقراض الخارجي.

وقد ساهم فائض العمليات المالية ورأس المال في تغطية عجز المدفوعات الجارية بحيث حقق ميزان المدفوعات فائضا إجماليا قدره 145,8 مليار أوقية بزيادة 74,7 مليار مقارنة بمستواه 2011. وعلى هذا الأساس توطدت احتياطات الصرف بشكل ملحوظ حيث سجلت مستوى قياسيا قدره 962 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تغطية 6,2 شهرا من واردات السلع والخدمات مقابل 3,7 شهرا عام 2011 و 2,4 شهرا عام 2010.

2012	2011	2010	جدول 3 : تطور أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
-374,8	-69,6	-99,4	رصيد المعاملات الجارية
537,3	140,3	101,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
-16,5	0,4	4,5	خطأ وسهو
145,8	71,1	6,3	الميزان العام

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

3.1 المعاملات الجارية

خلال عام 2012 تعمق عجز الحساب الجاري ليستقر عند 374,8 مليار أوقية مقابل 69,6 مليار أوقية عام 2011 رغم المداخل الهامة التي سجلت في بند التحويلات الرسمية.

ويعزى هذا الهبوط القوي إلى عجز الميزان التجاري من جهة وتدهور رصيد الخدمات والعوائد من جهة أخرى.

2012	2011	2010	جدول 4: تطور الرصيد الجاري
			(مليار أوقية)
-157,5	86,6	32,0	الميزان التجاري
-313,0	-198,8	-165,6	خدمات وعائدات (صافي)
95,6	42,5	34,1	تحويلات جارية (صافي)
-374,8	-69,6	-99,4	رصيد جاري

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

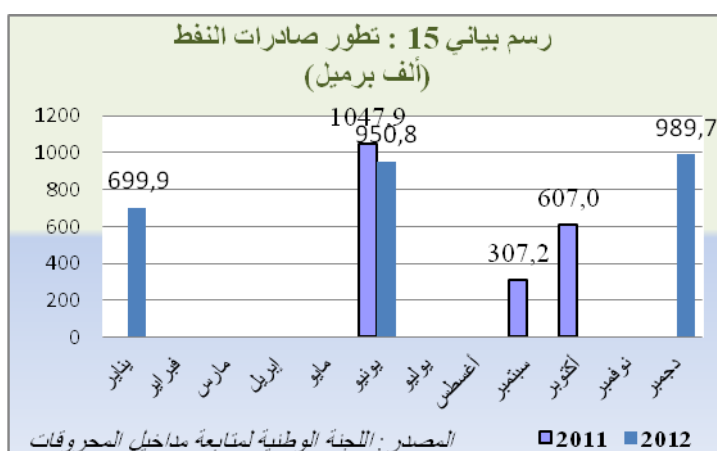
3.1.1 الميزان التجاري

بعد أن سجل فائضا قدره 86,7 مليار أوقية عام 2011، عاد رصيد المبادلات التجارية إلى العجز بمبلغ 157,5 مليار أوقية وذلك للزيادة القوية في الواردات في الوقت الذي استقرت الصادرات على حالها.

3.1.1.1 الصادرات



استقرت الصادرات التي يسيطر عليها القطاع المنجمي بنسبة 68.7% عند 783,2 مليار أوقية عام 2012 مقابل 780,3 مليار عام 2011 أي بزيادة 2,9 مليار أو 04%. ونتجت هذه الزيادة الضعيفة عن ظرفية دولية غير ملائمة تميزت بانخفاض ملموس لسعر الحديد الذي يشكل أبرز منتجات التصدير بحوالي 43%.



وقد بلغت صادرات الحديد 335,2 مليار أوقية عام 2012 مقابل 413,4 مليار عام 2011 أي بانخفاض 18,9% بسبب تراجع متوسط السعر بنسبة 29,5% وأدت الزيادة في سعر الدولار بنسبة 5,5% مقارنة بالأوقية إلى الحد من تراجع عائدات تصدير

منجم الحديد.

ويعكس التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد تباطؤ طلب شركائنا التجاريين في منطقة اليورو حيث تقلصت حصتهم من المبيعات لصالح الصين التي أصبحت الوجهة الأولى لمنجم الحديد بنسبة 62% مقابل 38% لأوربا.

وفيما يتعلق بصادرات النفط، فقد بلغت 80,2 مليار أوقية مقابل 62,1 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 29,3% مقابل انخفاض 24,4% في العام السابق. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع كمية المبيعات التي بلغت عام 2012 ما مجموعه 2,6 مليون برميل أي بزيادة 34% في الوقت الذي بقيت فيه أسعار النفط مستقرة نسبيا خلال العام. وبخصوص صادرات النحاس، فإنها ارتفعت من 69,8 مليار أوقية عام 2011 إلى 70,6 مليار أي بزيادة 1,1% وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالأوقية وهو ما عوض تأثير انخفاض معدل السعر السنوي وتراجع كمية المبيعات.

وبالنسبة لصادرات الذهب، فقد سجلت زيادة بنسبة 13% لتستقر عند 132,2 مليار أوقية عام 2012. ويعزى هذا التطور إلى تضافر زيادة متوسط سعر الذهب وارتفاع قيمة الدولار قياسا بالأوقية. وبقيت كمية الصادرات مستقرة خلال هذه الفترة.



وفيما يخص الصيد البحري، بلغت الكميات المصطادة التي تم تسويقها 303,7 ألف طن بقيمة 142,3 مليار أوقية أي بزيادة 25,3% من الناحية الكمية و 24,1% من حيث القيمة. ويتعلق هذا التغير بانخفاض 6,2% من متوسط سعر الطن بالدولار حيث يعزى إلى حد ما لزيادة العرض مقارنة

بالطلب بالنسبة لراسيات الأرجل التي تمثل ثلثي عائدات تصدير الأسماك.

وسجلت الصادرات عبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك زيادة قدرها 19% حيث بلغت 57,1 ألف طن مقابل 48 ألف طن عام 2011. وتعلقت أكبر الكميات المصدرة من طرف الشركة براسيات الأرجل حيث زادت قيمتها بنسبة 21% لتستقر عند 102,1 مليار أوقية أي حوالي 72% من صادرات قطاع الصيد.

ويبرز التوزيع الجغرافي للصادرات التي قامت بها الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك سيطرة السوق الياباني الذي مثل 56% من المجموع ثم أسبانيا بنسبة 22% وإيطاليا بـ 7% و الصين بـ 4%. أما حصص إفريقيا وباقي بلدان أوروبا وآسيا فإنها هامشية حيث مثلت مجتمعة حوالي 11% من مجموع صادرات الشركة لعام 2012.

وبلغت كميات التصدير بموجب عقود تتعلق بأسماك السطح 194,9 ألف طن وهو ما يمثل 64% من الكمية الإجمالية لصادرات القطاع وإن كانت قيمتها ضعيفة حيث تمثل 15% من العائدات. وقدرت الصادرات بمبلغ 20,7 مليار أوقية مقابل 16,2 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 28%.

وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، بلغت الصادرات 19,4 مليار أوقية أي بزيادة 38% وهو ما يعزى إلى زيادة كميات التصدير بنسبة 31% مما عوض انخفاض معدل سعر الطن الواحد. ونتج عن تزايد عائدات الصيد التقليدي عام 2012 ارتفاع في حصتها من صادرات القطاع إلى 13,7% مقابل 12,3% في العام السابق.

3.1.1.2 الواردات

سجلت قيمة الواردات المقدرة بـ 940,7 مليار أوقية زيادة بنسبة 36% مقارنة بالسنة السابقة. وترتبط هذه الزيادة بالاستثمارات التي أنجزتها الشركات المنجمية وخاصة بناء مصنع لإنتاج الذهب في تازيازت. ويتبين من فحص بنية الواردات أهمية نفقات التجهيز في الصناعات الاستخراجية التي تمثل 51% من مجموع واردات السنة، يلي ذلك الواردات الأخرى التي تتألف من المواد الغذائية ومن التجهيزات (27%) إضافة إلى الواردات النفطية 22%.

وظلت الفاتورة النفطية مرتفعة حيث قدرت بـ 204,5 مليار أوقية أي بزيادة 39% مقارنة مع 2011. وباستبعاد الشركات المنجمية فإن واردات المنتجات النفطية بلغت 123,8 مليار أوقية أي 60% من الفاتورة النفطية لعام 2012 مسجلة بذلك انخفاضا بالمقارنة مع مستواها عام 2011 أي 62,9%. وفيما يتعلق بالشركات المنجمية فإن نفقاتها النفطية قد زادت بنسبة 48% حيث انتقلت من 54,7 مليار أوقية عام 2011 إلى 80,7 مليار عام 2012.

وبالنسبة لنفقات التجهيزات الخاصة بالصناعات الاستخراجية فقد بلغت 481,6 مليار أوقية مقابل 338 مليار عام 2011 أي بزيادة 42% تعزى إلى تنفيذ بعض الشركات لبرامج استثمارية من أجل توسيع طاقتها الإنتاجية.

أما الواردات الأخرى فقد ارتفعت بنسبة 22% لتستقر عند 254,6 مليار أوقية عام 2012 مقابل 208 مليار للسنة السابقة وهو ما يعكس مستوى الإنفاق في إطار برنامج أمل الإستعجالي.

وبقيت بنية الواردات حسب المنطقة الجغرافية بدون تغيير عام 2012. واحتفظ الاتحاد الأوروبي بالمركز الأول في موردي موريتانيا بنسبة 43% من واردات السلع وذلك رغم انخفاض حصتها التي انتقلت من 46,3% عام 2011 إلى 43% عام 2012. وتأتي آسيا في المرتبة الثانية بنسبة



38% مقابل 40,9%. أما الواردات القادمة من أمريكا فقد ارتفعت إلى 10% من المجموع عام 2012 مقابل 5,8% عام 2011. أما الواردات ذات المصدر الإفريقي فلا تزال تمثل 7% من المجموع.

3.1.2 الخدمات

في عام 2012 هبط الرصيد الصافي لتبادل الخدمات بشكل ملحوظ حيث بلغ العجز 257 مليار أوقية مقابل 155,1 مليار عام 2011 وهو ما يعزى أساسا إلى تضافر انخفاض العائدات وزيادة النفقات الخدمية. وهكذا فإن نفقات الخدمات قد زادت ب 42,4 مقارنة مع مستواها عام 2011 في حين هبطت العائدات ب 19%.

وقد تزايدت النفقات المتعلقة بالخدمات بشكل ملحوظ لتستقر عند 304,7 مليار أي بارتفاع 90,7 مليار أوقية عام 2012. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الواردات من الخدمات في القطاعين المنجمي والنفطي حيث انتقلت من سنة إلى أخرى من 67,7 مليار إلى 120,3 مليار أي بزيادة 52,6 مليار أوقية.

أما عائدات الخدمات فقد انخفضت بنسبة 19% حيث استقرت عند 47,7 مليار أوقية مقابل 58,9 مليار عام 2011 كنتيجة لتقلص العائدات المتأتية من رخص الصيد بنسبة 78,9% بعد مراجعة اتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي. ومن جانبها فإن العائدات المتأتية من الخدمات الأخرى شهدت تحسنا بنسبة 4% لتبلغ 44,3 مليار أوقية عام 2012 بعد تحسن مستوى خدمات المواصلات.

3.1.3 العائدات

تعمق الرصيد السالب للعائدات بنسبة 28% ليستقر عند 56 مليار أوقية عام 2012 مقابل 43,7 مليار عام 2011 تحت التأثير المزدوج لانخفاض العائدات وارتفاع النفقات.

ومع نهاية عام 2012 بلغت العائدات التي تحققت 33,5 مليار أوقية بدل 38,8 مليار أوقية عام 2011 أي بتراجع بنسبة 13,6% رغم زيادة الإتاوات التي دفعها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الصيد الجديدة أي حوالي 25,5 مليار أوقية مقابل 20,4 مليار أوقية عام 2011. ويعزى انخفاض العائدات أساسا إلى تراجع العائدات المترتبة على رخص الصيد.

أما نفقات العائدات فقد بلغت 89,5 مليار أوقية عام 2012 مقابل 82,5 مليار للعام السابق أي بزيادة 8,5% كنتيجة لأعباء الفوائد على الديون الرسمية والمدفوعات على أساس الأرباح والأجور في الشركات النفطية والمنجمية.

3.1.4 التحويلات الجارية

تزايدت التدفقات الصافية للتحويلات الجارية بشكل قوي لتستقر عند 95,6 مليار أوقية عام 2012 بدل 42,5 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 53,1 مليار متأتية أساسا من تحسن التحويلات الرسمية على شكل دعم للميزانية في إطار الطاولة المستديرة للمانحين في بروكسل عام 2010. وكذا فإن التحويلات العمومية الجارية سجلت رصيدا موجبا قدره 83 مليار أوقية أي بزيادة 49,3 مليار مقارنة مع 2011 في حين زادت التحويلات الخصوصية بمبلغ 3,8 مليار أوقية خلال نفس الفترة لتستقر عند 12,6 مليار.

3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

تحسن الفائض الذي حققه حساب رأس المال والعمليات المالية ليبلغ 537,3 مليار أوقية بدل 140,3 مليار أوقية أي بزيادة 397 مليار أوقية. وتعود هذه النتيجة في الأساس إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المنجمي وإلى فائض الموارد المعبئة بواسطة القروض الخارجية.

جدول 5: رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية			
(مليار أوقية)			
2012	2011	2010	
537,3	140,3	101,3	حساب رأس المال والعمليات المالية
9,2	0	0	حساب رأس المال
528,0	140,3	101,3	حساب العمليات المالية

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

وفيما يتعلق بحساب رأس المال، فقد سجل فائضا بمبلغ 9,2 مليار أوقية نتيجة إلغاء متأخرات فوائد الديون المستحقة للعراق عام 2012.

ومن جانبه يبرز الحساب المالي فائضا بمبلغ 528 مليار مقابل 140,3 مليار أوقية عام 2011 أي بزيادة 387,7 مليار نتيجة جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية في قطاع المناجم بشكل خاص. كما أن المساعدات الخارجية ساهمت في هذا التطور الإيجابي.

وقد تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ ليبلغ 410,4 مليار أوقية مقابل 165,5 مليار عام 2011 نتيجة ارتفاع الاستثمارات في القطاع المعدني. وقد تزايدت هذه

الاستثمارات بشكل ملحوظ لتبلغ 342,1 مليار أوقية مقابل 139,4 مليار عام 2011 بعد الاستثمارات التي أنجزتها الشركات المعدنية لتوسيع طاقتها الإنتاجية وبشكل خاص في قطاع إنتاج الذهب. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شملت كذلك القطاع المصرفي وقطاع الصيد.

وتزايدت كذلك الموارد المعبأة بموجب القروض الخارجية على المدى البعيد والمتوسط حيث كانت زيادتها لافقة لتبلغ 180 مليار أوقية عام 2012 مقابل 86,2 مليار عام 2011 أي بزيادة 93,7 مليار من سنة إلى أخرى. ويعكس هذا التطور تسارع عمليات السحب على القروض التي أبرمتها الحكومة وشركة الصناعة والمناجم كما تبرز إعادة جدولة الديون المستحقة للعراق. وبلغت الموارد المعبأة من طرف الحكومة لدى دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف 77,2 مليار أوقية أي بزيادة 28,2 مليار مقارنة مع العام السابق. أما عمليات السحب التي قامت بها شركة الصناعة والمناجم فقد بلغت 85,2 مليار أوقية أي بزيادة 47,9 مليار وهو ما يجسد تسارع برنامجها التنموي. وبخصوص إعادة جدولة المديونية مع الحكومة العراقية فيتعلق الأمر بمبلغ 16,3 مليار أوقية هي عبارة عن متأخرات أصل الدين.

ونظرا إلى عمليات التسديد للوفاء بالديون البالغة 29,7 مليار أوقية، فإن التدفق الصافي للقروض على المدى المتوسط والبعيد قد بلغ 150,2 مليار أوقية أي بزيادة 81,9 مليار أوقية.

ومكن الرصيد الجيد لحساب رأس المال والعمليات المالية عام 2012 من تغطية عجز الرصيد الجاري وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بلغ 145,8 مليار أوقية مقابل 71,1 مليار أوقية عام 2011 وهو ما ساهم في دعم الاحتياطيات الخارجية الرسمية.

3.3 احتياطي الصرف

خلال عام 2012 زاد اجمالي العائدات الخارجية للبنك المركزي الموريتاني بنسبة 91,7% مقارنة بمستواها عام 2011 حيث انتقلت من 501,7 مليون دولار أمريكي بتاريخ 31 دجبر 2011 إلى 962 مليون دولار في الفترة ذاتها من عام 2012 وقد تحققت هذه النتيجة بفضل الأداء الجيد الذي تحقق على مستوى القطاع الخارجي وبفضل السياسات النقدية وإجراءات الصرف المناسبة التي اتخذها البنك المركزي الموريتاني. وقد سمح مستوى الاحتياطي الاجنبي المتراكم بتغطية 6.2 شهر من الواردات من السلع والخدمات مقابل 3.7 شهر عام 2011.

جدول 6: احتياطي الصرف (مليون يورو)			
تغير	2012/12/31	2011/12/31	
91,7%	962	501,7	احتياطي خام
-5,3	254,6	268,8	التزامات
203,9%	707,4	232,8	احتياطي صافي

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

وهكذا فقد ارتفعت الإيرادات إلى 1860 مليون دولار منها 1037 مليون جلبها القطاع المنجمي و 338 لتزويد حسابات البنوك و 291 مليون متأتية من قطاع الصيد. وبلغ إجمالي النفقات 1306 مليون دولار عام 2012.

جدول 7: إيرادات ونفقات بالعملة الصعبة (مليون دولار)			
تغير	2012	2011	
28,0%	1 860	1453	إيرادات
2,9%	1306	1269,67	نفقات

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

بالنسبة لتوظيف الأموال، تبقى الودائع لأجل هي الاستثمار الأوسع المسموح به لتسيير احتياطي الصرف. ويعاني هذا النشاط من نسب فائدة شبه منعدمة على كل من الدولار واليورو وخلال العام 2012 كانت العائدات المترتبة على الودائع تقارب 652 مليون أوقية مقابل 617 مليون أوقية في العام السابق أي بزيادة أكثر من 5%.

جدول 8 : ميزان المدفوعات					
2012	2011	2010	2012	2011	2010
مليون أوقية			مليون دولار أمريكي		
-157 509,2	86 675,1	38 132,1	-529,3	308,3	138,2
783 228,6	780 294,8	572 080,3	2641,0	2775,8	2073,5
335 239,8	413 387,5	275 068,6	1130,7	1470,6	997,0
80 192,9	69 837,8	82 018,5	271,2	220,7	297,3
70 604,3	62 029,9	51 712,9	238,0	248,4	187,4
132 188,2	117 204,2	85 381,3	445,2	416,9	309,5
142 288,4	114 686,0	76 058,0	479,0	408,0	275,7
22 715,0	3 149,3	1 840,9	76,7	11,2	6,7
-940 737,8	-693 619,7	-533 948,2	-3170,3	-2467,4	-1935,3
-113 197,8	-81 722,3	-76 474,3	-381,5	-290,8	-277,2
-204 532,3	-147 563,3	-100 681,6	-687,5	-524,9	-364,9
-32 745,3	-24 366,5	-18 393,0	-110,4	-86,7	-66,7
-14 745,0	-12 227,6	-9 147,1	-49,7	-43,5	-33,2
-33 269,3	-18 108,7	-7 332,7	-111,9	-64,4	-26,6
-481 637,5	-338 018,4	-235 227,9	-1625,2	-1202,4	-852,6
-142 904,3	-101 563,5	-96 703,5	-483,2	-361,3	-350,5
-47 558,3	-43 591,4	-30 668,4	-160,4	-155,1	-111,2
-286 704,4	-160 565,7	-50 644,0	-966,6	-571,2	-183,6
-4 470,5	-32 297,9	-57 212,0	-15,0	-114,9	-207,4
-254 568,0	-208 038,0	-121 564,4	-857,6	-740,1	-440,6
-312 963,0	-198 844,8	-170 907,8	-1053,7	-707,4	-619,5
-256 962,0	-155 110,1	-151 996,3	-863,1	-551,8	-550,9
47 718,9	58 917,6	32 819,3	161,0	209,6	119,0
3 458,1	16 364,0	11 625,3	11,7	58,2	42,1
-304 680,8	-214 027,7	-184 815,5	-1024,1	-761,4	-669,9
-75 987,2	-59 327,0	-65 148,5	-255,9	-211,0	-236,1
-56 001,0	-43 734,7	-18 911,5	-190,6	-155,6	-68,5
33 545,4	38 809,5	31 368,8	111,9	138,1	113,7
26 747,0	29 309,5	26 988,5	89,0	104,3	97,8
-89 546,4	-82 544,2	-50 280,2	-302,6	-293,6	-182,2
-17 568,5	-13 851,7	-10 458,5	-59,1	-49,3	-37,9
95 626,5	42 538,4	44 728,7	319,8	151,3	162,1
12 624,3	8 812,9	16 361,4	42,7	31,4	59,3
83 002,1	33 725,5	28 367,3	277,1	120,0	102,8
265,3	738,7	1 581,8	0,9	2,6	5,7
-374 845,7	-69 631,4	-88 046,9	-1263,3	-247,7	-319,1
537 276,4	140 343,5	151 924,8	1753,1	499,2	550,7
9 232,5	0,0	57 663,1	31,6	0,0	209,0
0,0	0,0	57 663,1	0,0	0,0	209,0
528 043,9	140 343,5	94 261,7	1721,5	499,2	341,7
410 369,0	165 508,1	35 399,4	1381,1	588,8	128,3
6 680,2	21 593,3	22 983,9	21,7	76,8	83,3
150 230,2	68 332,6	48 091,7	449,8	243,1	174,3
-29 742,6	-17 903,1	-15 351,7	-100,2	-63,7	-55,6
-32 555,3	-93 497,2	10 770,6	-109,3	-332,6	39,0
-16 586,5	423,1	1 205,5	-57,2	1,5	4,4
145 844,2	71 135,1	65 083,4	488,7	253,1	235,9
-145 844,2	-71 135,1	-65 083,4	-488,7	-253,1	-235,9
-120 556,4	-75 181,8	-12 682,2	-402,1	-267,4	-46,0
-141 704,1	-55 026,8	-11 260,1	-473,6	-195,7	-40,8
-137 013,6	-64 644,8	-11 262,2	-457,7	-230,0	-40,8
-4 690,5	9 618,1	2,1	-15,8	34,2	0,0
25 272,6	-7 167,7	-1 422,0	84,9	-25,5	-5,2
-4 124,9	-12 987,3	-483,9	-13,5	-46,2	-1,8
-25 287,8	4 046,7	-51 917,3	-86,6	14,4	-188,2
المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للدراسات					

3.4 تطور سعر الصرف

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 استمرت قيمة الأوقية في التراجع مقارنة مع الدولار حيث انتقلت من 289,7 في شهر يناير إلى 301,9 (للدولار الأمريكي) في شهر سبتمبر. وبالنسبة للربع الأخير من 2012 انتقلت قيمة الأوقية من 300,9 للدولار في شهر أكتوبر إلى 300,5 في ديسمبر 2012. وعموما انخفضت قيمة الأوقية بنحو 5,5% مقارنة بالدولار الأمريكي عام 2012.

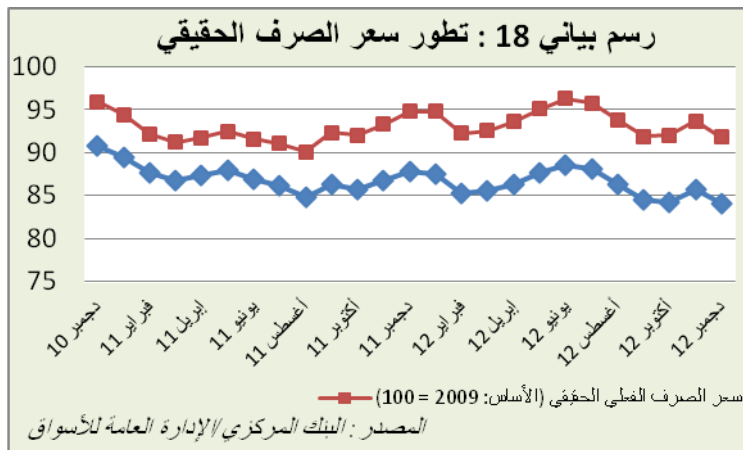
وبالقياس إلى اليورو، كان سعر صرف الأوقية شديد التذبذب عام 2012. وقد انتقل سعر اليورو من 373,5 أوقية في شهر يناير إلى 394,3 في شهر ديسمبر وارتفع إلى 380,2 كمعدل سنوي حيث سجل سعر الأوقية ارتفاعا إجماليا بنسبة 2,6% مقارنة بعام 2011.

أما بالمقارنة مع العملة اليابانية، فبعد الارتفاع في الربع الأول من 2012، تزايدت النسبة بشكل ملحوظ في الربعين الثاني والثالث حيث تم تداول الأوقية بـ 3860,7 مقابل 1000 ين ياباني قبل الهبوط إلى 3610,8 أوقية للين في شهر ديسمبر. وإجمالا انخفضت قيمة الأوقية مقارنة بالين الياباني بنحو 5,5% عام 2012.

ومن ناحية أخرى ساهمت مرونة سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي في التخفيف من آثار تقلبات أسعار الصرف في السوق الدولية لل عملات على الأوقية.

جدول 09: متوسطات السنوية لأسعار صرف بعض العملات					
العملة	2010	2011	2012	تغير 10/11	تغير 11/12
1 دولار أمريكي	275,3	280,3	295,9	1,83%	5,54%
1 يورو	365,1	390,3	380,2	6,90%	-2,58%
1000 ين	3 142,48	3 519,10	3 711,72	11,98%	5,47%

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق



وكان تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي متأرجحا طيلة عام 2012. فبعد الهبوط في شهر فبراير عاد ليرتفع بشكل متواصل لغاية يونيو 2012 ليستقر عند 96,3 قبل أن يهبط بشكل حاد في ديسمبر 2012.

وعلى العموم ارتفع سعر الصرف بنسبة 1,2% مقارنة

مع عام 2011. وفي نفس الفترة ارتفع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنحو 3,8%.

وفي عام 2011 انخفض كل من سعر الصرف الإسمي والحقيقي على التوالي بـ 6,6% و 3,7% مقارنة مع 2010.

ويعكس التطور الإيجابي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي لعام 2012 حصول انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد في حين عرف عام 2011 زيادة في القدرة التنافسية للاقتصاد مقارنة مع 2010.

ومقارنة مع البلدان الشريكة عام 2012، كان سعر الصرف الفعلي الاسمي في موريتانيا الأكثر ارتفاعاً، وقد أدى ارتفاعه بـ (4,9%) بالتزامن مع التضخم إلى زيادة بـ (2,5%) في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

IV. الدين الخارجي

4.1 مخزون الديون الخارجية

قدر مخزون الدين الخارجي في عام 2012 بـ 3049,4 مليون دولار حيث سجل زيادة بنسبة 17,1% مقارنة مع مستواه في العام السابق. ويعزى هذا التطور أساساً إلى تسارع عمليات السحب على القروض الخارجية التي تجسدت في رصيد إيجابي لتدفقات التمويلات الخارجية الصافية البالغة 429,3 مليون دولار أمريكي. وقياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن المديونية العامة انتقلت من 60,8% عام 2011 إلى 74,8% عام 2012.

وتظل بنية مخزون الدين الخارجي خاضعة لسيطرة الدائنين متعددي الأطراف بنسبة 64,5% من المجموع مقابل 35,5% للدائنين ثنائيي الأطراف.

جدول 10: مخزون الدين الخارجي حسب فئات الدائنين						
2012		2011		2010		
النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	
100,0%	3049,4	100,0%	2604,5	100,0%	2246,0	مجموع
35,5%	1083,1	31,8%	827,8	30,8%	691,8	ثنائيين
64,5%	1966,3	68,2%	1776,6	69,2%	1554,3	متعددي الأطراف
75,6%	2305,9	81,6%	2125,9	84,7%	1903,3	الدولة
26,5%	809,0	25,6%	666,4	26,4%	592,2	ثنائيين
49,1%	1496,9	56,0%	1459,6	58,4%	1311,1	متعددي الأطراف
5,6%	170,8	5,7%	149,7	5,7%	127,7	البنك المركزي
0,9%	26,9	1,0%	26,9	1,2%	26,9	ثنائيين
4,7%	144,0	4,7%	122,8	4,5%	100,8	متعددي الأطراف
18,8%	572,7	12,6%	328,9	9,6%	215,0	شركة سنييم
8,1%	247,2	5,2%	134,6	3,2%	72,7	ثنائيين
10,7%	325,5	7,5%	194,3	6,3%	142,3	متعددي الأطراف

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

4.1.1 الديون الثنائية

في عام 2012 بلغ مخزون الدين المستحق للدائنين الثنائيين 1083,1 مليون دولار أمريكي مقابل 827,8 مليون دولار في العام السابق أي بزيادة 30,8%. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى عمليات سحب على قروض ممنوحة من فرنسا والمملكة العربية السعودية.

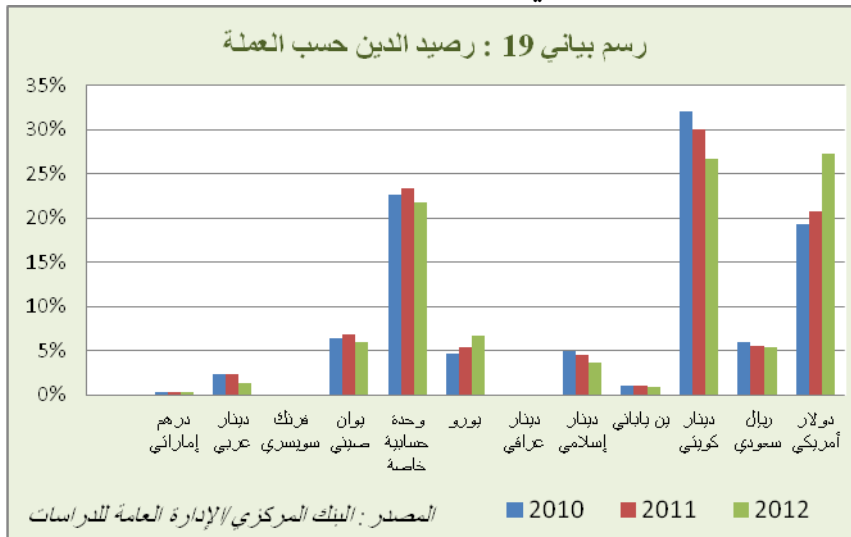
وقد مثلت حصة الدائنين الثنائيين العرب 46,6% من إجمالي الدين الثنائي في حين أن الصين والدائنين الأعضاء في نادي باريس يمثلان على التوالي 21% و 17%.

4.1.2 الديون متعددة الأطراف

زاد مخزون الدين المستحق للدائنين المتعددي الأطراف بنسبة 10,7% عام 2012 ليبلغ 1966,3 مليون دولار أمريكي. وقد انتقلت حصة الهيئات متعددة الأطراف من المجموع من 68,2% عام 2011 إلى 64,5% عام 2012. ونتج هذا التطور إلى حد كبير عن دخول تدفقات مالية متعددة الأطراف متأتية من مانحين كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار مما يعبر عن دعم هؤلاء الشركاء لمشاريع التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

4.1.3 رصيد الدين حسب العملة

تبرز بنية الدين الخارجي حسب العملة وجود زيادة في المديونية بالدولار والبالغة 27,2%



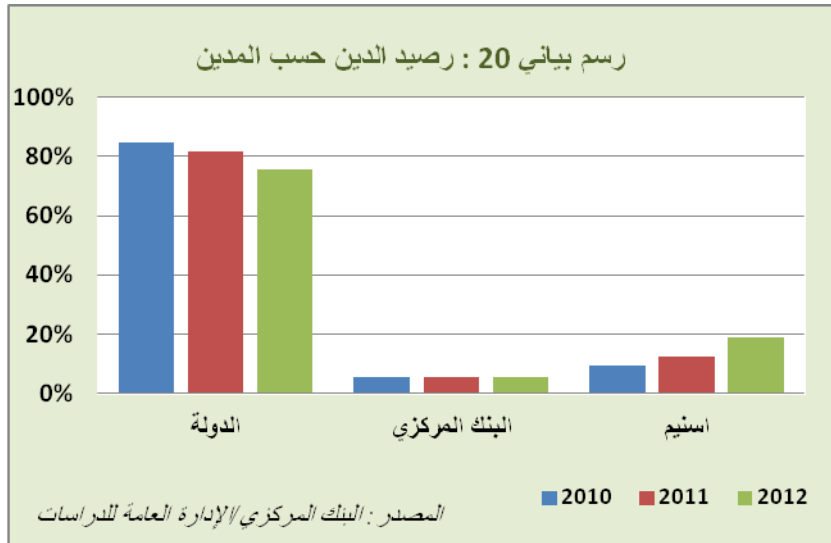
مع نهاية 2012 مقابل 20,7% في العام السابق. وبالمقابل سجلت حصة كل من الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة تراجعاً حيث انتقلا على التوالي من 30% و 23,3% إلى 26,7% و 21,8% خلال الفترة.

أما اليورو فقد شهد زيادة في حصته حيث بلغ 6,7%

عام 2012 مقابل 5,4% في العام السابق.

ويمكن أن يعزى تغير رصيد الدين حسب العملة الذي لوحظ هذا العام بصفة أساسية إلى مستوى التدفقات الصافية لعملات الاستدانة وإلى تأثير تغير سعر الصرف مقارنة بالدولار الأمريكي.

4.1.4 رصيد الدين حسب المدين



بالمقارنة مع نهاية عام 2011 ظلت بنية مخزون الدين حسب المستفيد في نهاية عام 2012 بدون تغيير. وقد هيمنت عليها ديون الدولة. غير أن حصتها من المجموع تراجعت خلال نفس الفترة من 81,6% إلى 75,6%.

أما حصة البنك المركزي

من مجموع مخزون الدين فقد تراجعت قليلا من سنة لأخرى ما بين 5,7% و 5,6%.

وفيما يتعلق بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، فإن حصتها من الدين انتقلت من 12,6% عام 2011 إلى 18,8% عام 2012 وذلك بسبب تسارع تدفق السحوبات في إطار تمويل برنامجها التنموي.

4.1.5 خدمة الدين الخارجي

بلغت أعباء الدين الخارجي العمومي بما فيها الأقساط والفوائد المسددة عام 2012 نحو 139,9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 24,8% مقارنة مع العام السابق. وتعزى هذه الزيادة من جهة إلى حلول أجل استحقاق بعض القروض مستحقة الأداء بالنسبة لأصل الدين ومن جهة أخرى إلى زيادة أعباء الدين من حيث الفوائد المرتبطة بالسحوبات الجديدة خلال العام. ومثل سداد خدمة الدين للوفاء بأصل رأس المال 62,6% من المجموع مقابل 34,7% للفوائد وكانت هذه الأرقام على التوالي 63,4% و 36,6% خلال العام السابق. وقياسا إلى صادرات السلع والخدمات فإن الدفعات على أساس خدمة الدين مثلت 5,3% مقابل 3,5% عام 2011.

جدول 11: تطور خدمة الدين العمومي								
2012				2011				مليون دولار أمريكي
% إلى المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	% إلى المجموع	المجموع	الفوائد	الأصل	
100,0%	139,9	52,3	87,6	100,0%	112,1	41,0	71,1	مجموع
21,2%	29,6	18,1	11,6	20,9%	23,4	13,0	10,4	أ. ثنائيين
78,8%	110,3	34,2	76,0	79,1%	88,7	28,0	60,7	ب. متعدد الأطراف
57,7%	80,8	32,1	48,6	61,8%	69,2	29,3	39,9	مجموع الدولة
10,3%	14,4	9,4	5,0	12,5%	14,0	8,0	6,0	أ. ثنائيين
47,4%	66,3	22,7	43,6	49,3%	55,2	21,4	33,9	ب. متعدد الأطراف
7,7%	10,8	-	10,8	13,3%	14,9	0,3	14,6	مجموع البنك المركزي
0,0%	-	-	-	0,0%	-	-	-	أ. ثنائيين
7,7%	10,8	-	10,8	13,3%	14,9	0,3	14,6	ب. متعدد الأطراف
34,5%	48,3	20,2	28,1	24,9%	27,9	11,4	16,6	مجموع شركة سنيم
10,9%	15,2	8,7	6,5	8,4%	9,4	5,0	4,4	أ. ثنائيين
23,7%	33,1	11,5	21,6	16,6%	18,6	6,3	12,2	ب. متعدد الأطراف

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

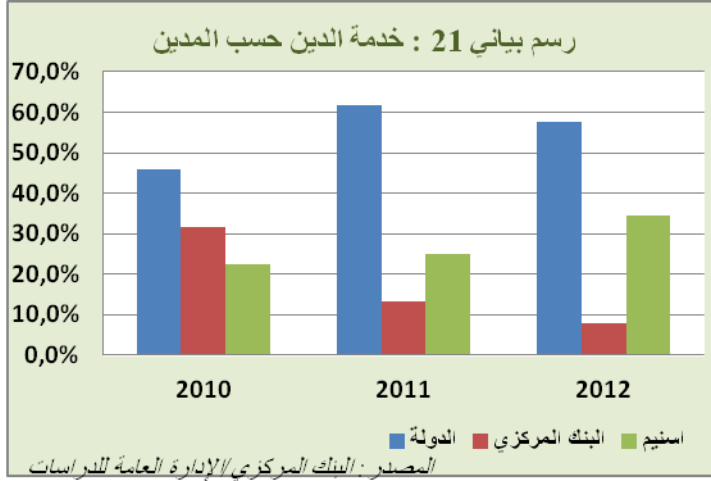
4.1.6 خدمة الدين حسب المانح

تبرز خدمة الدين الخارجي موزعا حسب طبيعة التعاون أن الدفعات التي تمت عام 2012 لصالح الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف قد بلغت على التوالي 21,2% و 79,8% مقابل 20,9% و 79,1% عام 2011. ومن أصل مجموع خدمة الدين الثنائي تم تسديد 27,4% لصالح دائنين ثنائيين عرب و 60,3% لصالح دائنين أعضاء في نادي باريس و 12,3% لحساب الصين.

وقد زادت الدفعات في إطار خدمة الدين لصالح الدائنين المتعددي الأطراف بنسبة 24,3% مقارنة مع مستواها في العام السابق بسبب الأقساط الجديدة المتعلقة بأصل قروض متعددة الأطراف أصبحت مستحقة الأداء عام 2012 وبدرجة أقل نتيجة الفوائد على السحوبات الجديدة.

4.1.7 خدمة الدين حسب المدين

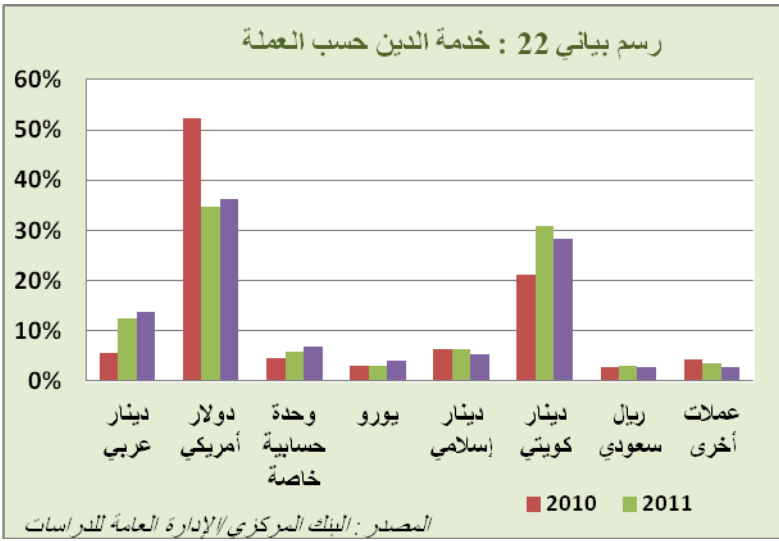
يبرز توزيع خدمة الدين الخارجي حسب المدين أن حصة النفقات التي قامت بها الدولة على أساس ديونها لعام 2012، بلغت 57,7% من المبلغ المسدد في إطار خدمة الدين مقابل 61,8% عام 2011. أما حصة خدمة الدين التي دفعتها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم فقد زادت لتصل إلى 34,5% من المجموع عام 2012 مقابل 24,9% عام 2011.



أما خدمة الدين التي قام البنك المركزي بالوفاء بها فقد تقلصت إلى 27,3% عام 2012 بعد الوفاء التام بالدين قصير الأجل المستحق لصندوق النقد العربي عام 2011 على أساس برنامج تمويل التجارة العربية البينية.

4.1.8 خدمة الدين حسب العملة

مقارنة مع عام 2011، بقيت بنية خدمة الدين حسب العملة مستقرة نسبيا عام 2012 وعليه فإن حصة الدينار الكويتي سجلت تراجعاً بسيطاً حيث انتقلت من 30,9% إلى 28,4%. وبالمقابل فإن حصة كل من الدولار الأمريكي والدينار العربي زادت قليلاً لتبلغ على التوالي 36,1% و 13,1% مقابل 34,6% و 12,4% في العام السابق.



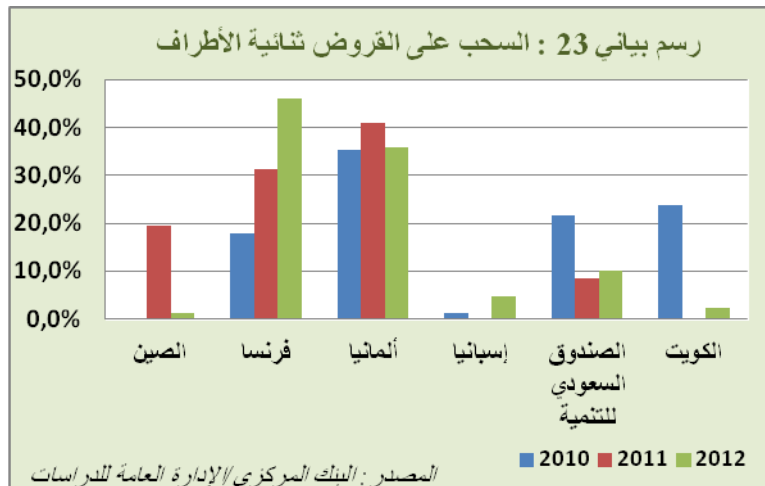
4.2 السحب على القروض الخارجية

بلغت الموارد الخارجية المعبأة من طرف القطاع العمومي خلال عام 2012 ما يعادل 516,9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 35,8% مقارنة مع مستواها في العام السابق. وتبين تركيبة السحوبات حسب فئة الدائن سيطرة نصيب السحوبات الثنائية التي بلغت 41,4% مقابل 58,6% لمتعددي الأطراف عام 2012 بدل 33,7% و 66,3% على التوالي عام 2011.

جدول 12: تطور السحوبات						
2012		2011		2010		
% إلى المجموع	مليون دولار	% إلى المجموع	مليون دولار	% إلى المجموع	مليون دولار	
100,0%	516,9	100,0%	380,5	100,0%	370,1	مجموع
41,4%	213,8	33,7%	128,3	19,8%	73,2	أ. ثنائيين
58,6%	303,1	66,3%	252,2	80,2%	296,9	ب. متعدد الأطراف
40,7%	210,2	56,7%	215,8	62,0%	229,5	مجموع الدولة
18,2%	94,0	16,4%	62,4	9,2%	34,2	أ. ثنائيين
22,5%	116,2	40,3%	153,4	52,8%	195,3	ب. متعدد الأطراف
6,6%	34,0	9,1%	34,7	12,4%	45,8	مجموع البنك المركزي
0,0%	-	0,0%	-	0,0%	-	أ. ثنائيين
6,6%	34,0	9,1%	34,7	12,4%	45,8	ب. متعدد الأطراف
52,7%	272,6	34,2%	130,1	25,6%	94,8	مجموع شركة سنيم
23,2%	119,8	17,3%	66,0	10,5%	39,0	أ. ثنائيين
29,6%	152,8	16,9%	64,1	15,1%	55,8	ب. متعدد الأطراف

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

4.2.1 السحب على القروض الثنائية



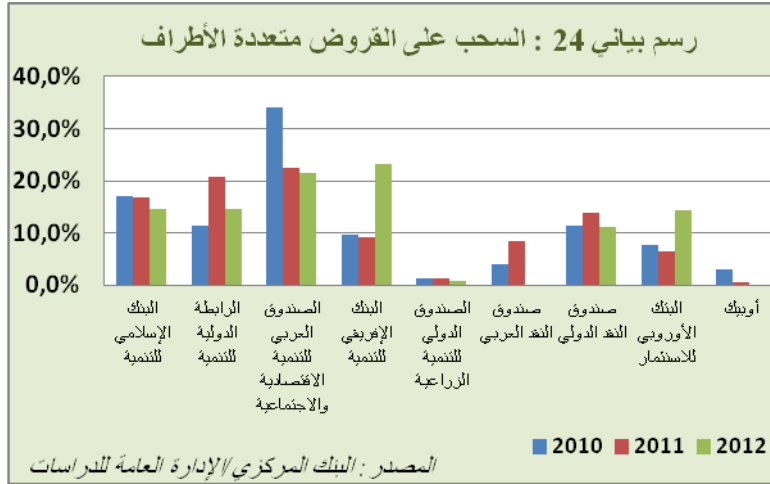
شهدت عمليات السحب المعبأة في إطار التعاون الثنائي والتي بلغت 213,8 مليون دولار أمريكي عام 2012 زيادة بنسبة 66% مقارنة مع مستواها عام 2011. وكانت حصتها من إجمالي السحوبات 41,4% بدل 33,7% في العام السابق.

وتمت تعبئة هذه الموارد من طرف الدولة بنسبة 44%

وشركة اسنيم بنسبة 56% وكانت حصصهما على التوالي 48,6% و 51,4% عام 2011.

وبالنسبة للدولة كان الجزء الأهم من السحوبات علي فرنسا والمملكة العربية السعودية على شكل دعم للميزانية أي على التوالي 61,6% و 27,9%. أما الموارد التي عباها شركة اسنيم لدى هيئات الإقراض الثنائية فقد سجلت زيادة ملحوظة بفعل ارتفاع التدفقات المتأتية من دائني نادي باريس حيث زادت بنسبة 81,6% عام 2012.

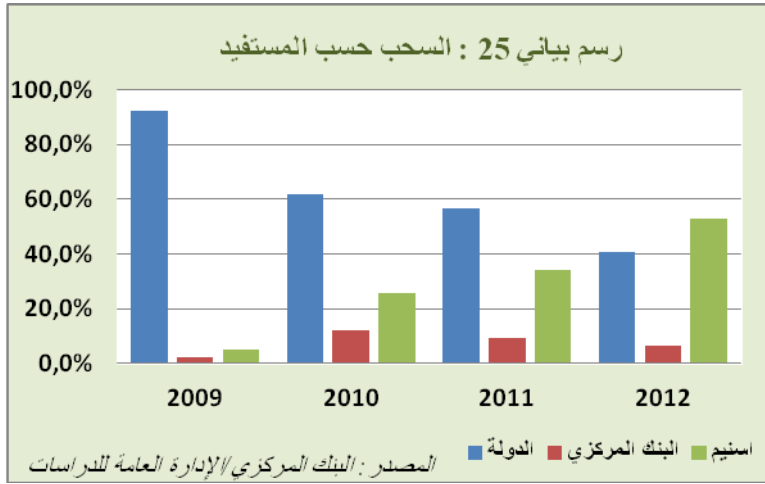
4.2.2 السحب على القروض متعددة الأطراف



في عام 2012، قدرت الموارد المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف بـ 303,1 مليون دولار أمريكي مقابل 252,2 مليون دولار عام 2011 أي بزيادة 20,2% وهو ما يعبر عن دعم الهيئات متعددة الأطراف لبرنامج التنمية الاقتصادية في موريتانيا. وعلى هذا الأساس فإن المانحين متعددي الأطراف يحتلون الصدارة في تزويد الاقتصاد الوطني بالتمويلات الخارجية.

وعلى وجه العموم يبرز توزيع عمليات السحوبات متعددة الأطراف حسب الجهة المانحة تقدم البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 23,2% من مجموع السحوبات متعددة الأطراف عام 2012 يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وبنك الاستثمار الأوربي حيث يساهم هؤلاء على التوالي بـ 21,4% و 14,5% و 14,3%.

4.2.3 توزيع عمليات السحب حسب المستفيد



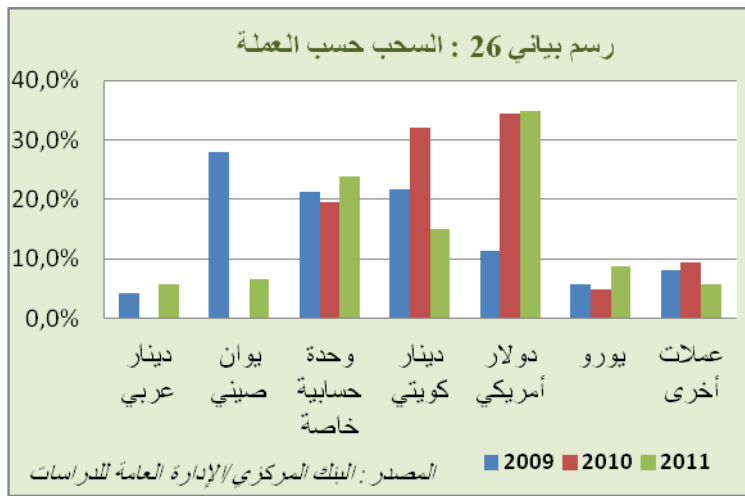
يبرز توزيع عمليات السحب حسب المستفيد في عام 2012، أن الموارد تم استخدامها بنسبة 40,7% لتمويل برامج التنمية التابعة للدولة و 52,7% لمشاريع شركة اسنيم و 6,6% لصالح البنك المركزي الموريتاني وذلك مقابل حصص هؤلاء المستفيدين وهي على التوالي 56,7%،

34,2% و 9,1% عام 2011. وبلغت عمليات السحب على القروض التي أبرمتها الدولة 210,2 مليون دولار أمريكي عام 2012 منها 28,9% لدى مانحين ثنائيين و 71,1% لدى مانحين متعددي الأطراف.

ومن جهة أخرى اقتصر عمليات السحب التي قام بها البنك المركزي الموريتاني عام 2012 على 34 مليون دولار أمريكي وهي عبارة عن القسطين الخامس والسادس من تسهيلة القرض الموسع التي صادق عليها صندوق النقد الدولي دعماً لبرنامج الثلاثي (2010-2012) مع موريتانيا.

وفيما يتعلق بالموارد المعبأة من طرف شركة اسنيم عام 2012، فقد بلغت 272,6 مليون دولار أمريكي مقابل 130,1 مليون دولار عام 2011 أي بزيادة 142,5 مليون دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع القوي لعمليات السحب على القروض التي أبرمتها الشركة عام 2009 في إطار برنامج تنميتها وعصرنتها.

4.2.4 السحب حسب العملة



حدث تغيير كبير في بنية السحب على القروض الخارجية حسب العملة في نهاية عام 2012. وتعززت حصص الدولار الأمريكي واليورو على حساب الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة.

وهكذا فإن الدولار الأمريكي انتقل من 34,9% عام 2011

إلى 51,9% عام 2012 بعد زيادة السحبات بالدولار الأمريكي. كما زادت حصة اليورو من 8,7% عام 2011 إلى 14,4% عام 2012.

وبالمقابل، تراجع حصة كل من الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة إلى 13,5% و 15,6% على التوالي مقابل 14,9% و 23,7% عام 2011.

4.3 الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2012، بلغت قيمة اتفاقيات القروض الجديدة 383,2 مليون دولار أمريكي منها 50,9% مع أطراف ثنائية و 49,1% مع هيئات متعددة الأطراف. وتم تخصيص هذا الغلاف بنسبة 53,1% لتمويل مشاريع الاستصلاح الترابي و 31,8% للقطاع الصناعي و 9,8% لتنمية المصادر البشرية.

وعلى العموم، كانت شروط منح هذه الالتزامات جد ميسرة من حيث نسبة الفائدة ومدة السداد. وهكذا، فإن معدل الفائدة يقدر بنسبة 0,5% لمدة قدرها 15 سنة كمتوسط منها 5 سنوات إعفاء.

٧. المالية العمومية

تميز عام 2012 على صعيد المالية العمومية بتحسّن ملحوظ في وضع الميزانية، حيث تحقق فائض قياسي رغم الزيادة المعتمدة في النفقات الجارية المخصصة للإعانات والتحويلات وكذلك لنفقات الاستثمار.

5.1 قانون المالية لعام 2012

أخذ قانون المالية لعام 2012 في الاعتبار العمل ببرنامج خاص يطلق عليه "برنامج التدخل والأمل" لمواجهة تأثيرات نقص الأمطار على إنتاج الحبوب والماشية. وتم تمويل هذا البرنامج الطموح الذي كلف 45 مليار أوقية بفضل موارد الدولة الذاتية ودعم الشركاء الفنيين والماليين.

وعلى صعيد الترتيبات الضريبية، تعلقت أهم الإجراءات المتخذة بما يلي: (1) تطبيق حقوق النفاذ على التبغ، (2) العمل برسم يطلق عليه رسم التلوث ويطبق على الأكياس البلاستيكية ومدخلاتها بنسبة 30% من قيمة "سيف"، (3) تعميم إصدار رقم تعريف أوحّد لجميع المكلفين بالضرائب.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين أداء الميزانية، تم تقديم قانون المالية الأصلي وفقا لتبويب وظيفي للنفقات العمومية فضلا عن التبويب الإداري والاقتصادي. ويهدف هذا التصنيف كذلك إلى تجميع النفقات العمومية انطلاقا من المهام الأساسية التي تقوم بها الدولة.

5.2 تنفيذ الميزانية

كان تنفيذ الميزانية برسم عام 2012 يفوق كثيرا توقعات قانون المالية المعدل لعام 2012 وإنجازات السنة المالية السابقة. ويعزى هذا التطور إلى حسن الأداء الحاصل في مجال الإيرادات وبشكل خاص المداخل المتعلقة بالإيرادات غير الضريبية وعلى وجه التحديد التعويض المالي بموجب اتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي والإعانات إلى الميزانية.

وفي هذه الظرفية سجل رصيد الميزانية الإجمالي فائضا بمبلغ 32,9 مليار أوقية أي 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط وذلك عوضا عن عجز بمبلغ 17,3 مليار أوقية أي - 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط لعام 2011. أما الرصيد الأساسي فقد سجل فائضا بمبلغ 4,4 مليار أوقية أي 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي

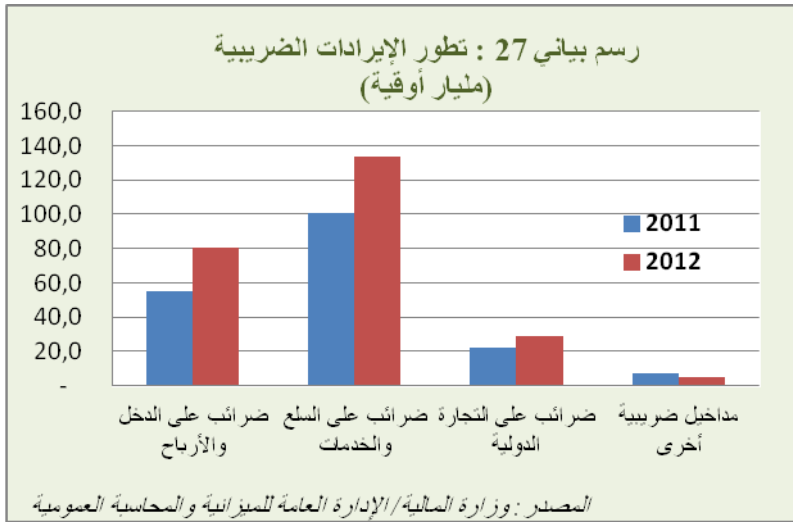
خارج النفط مقابل عجز قدره 2,4 مليار أوقية أي - 2,0% من نفس الناتج خلال عام 2011. وبفضل إتاحة الصيد التي دفعها الاتحاد الأوروبي في نهاية 2012 والتي قيدتها الخزينة العامة في بداية 2013 وكذلك الإعانة الاستثنائية المقدمة للميزانية في 2012، فإن رصيد الميزانية الأساسي خارج النفط سجل عجزا بمبلغ 19,7 مليار أوقية أي 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط مقابل عجز بمبلغ 2,4 مليار أوقية أي ما يعادل 0,2% من نفس الناتج عام 2011. ومن جانبه سجل رصيد الميزانية الإجمالي في هذه الحالة عجزا بحدود 51,6 مليار أوقية أو 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط مقابل رصيد سالب يبلغ 17,3 مليار أوقية أو 1,5% من ناتج عام 2011.

5.2.1 إيرادات الميزانية

بلغت إيرادات ميزانية الدولة 462,9 مليار أوقية أي بزيادة 42,8% مقارنة مع مستواها عام 2011. ويعزى هذا التطور إلى الارتفاع الذي تحقق على مستوى كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وخاصة الإعانات إلى الميزانية.

5.2.1.1 الإيرادات الضريبية

بلغت الإيرادات الضريبية التي كان يتوقع لها أن تكون بحدود 226,2 مليار أوقية ما يعادل



250,5 مليار أوقية عام 2012 مقابل 183,7 مليار في العام السابق أي بزيادة 66,8 مليار أوقية وهو ما يعادل 36,4% بفضل التحسن الحاصل على مستوى جميع فئات الإيرادات الضريبية بالارتباط مع تحسن النشاط الاقتصادي من جهة ومع مجهود التحصيل الذي بذلته الدوائر الضريبية من جهة أخرى.

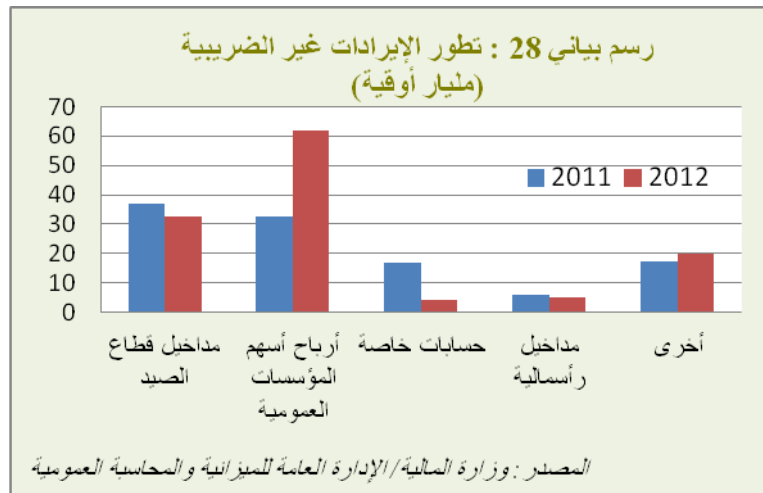
وببلوغها 80,5 مليار أوقية عام 2012 فإن الإيرادات المستحصلة بفضل الرسوم على الدخل والأرباح زادت بـ 46,5% وأصبحت تمثل 32,1% من مجموع الإيرادات الضريبية مقابل 30% عام 2011 وعلى وجه التحديد بلغت المداخل المتأتية من الأرباح الصناعية والتجارية / الأرباح غير التجارية / الضريبة الجزافية الدنيا والجمارك والضرائب على الرواتب والأجور بلغت على التوالي 41,8 مليار أوقية و 31 مليار أوقية

حيث زادت على التوالي بـ 53% و 57,5% نتيجة مجهود التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي من جهة وتحسن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

أما الرسوم على البضائع والخدمات فقد بلغت 133,5 مليار أوقية أي بزيادة 33 مليار أوقية أي 26,8% نتيجة تحسن المداخل المتأتية من ضريبة القيمة المضافة التي زادت بنسبة 56,3% لتبلغ 101,3 مليار أوقية عام 2012. ويرتبط هذا التطور بزيادة الطلب الداخلي وبالتحديد الاستهلاك الخصوصي تحت تأثير تحسن الدخل. ويجدر التنويه أيضا بزيادة المداخل على أساس الضريبة على القيمة المضافة نتيجة ارتفاع الإيرادات التي تم تحصيلها بموجب النظام الداخلي وقد تحسنت بـ 26,9 مليار أوقية أي 151% وكذلك وبدرجة أقل نتيجة ضريبة القيمة المضافة على الواردات والتي زادت بـ 9,6 مليار أوقية أو 20,4%.

أما الرسوم المطبقة على التجارة الدولية والمؤلفة من الحقوق الجمركية والرسوم الإحصائية فقد بلغت 29,1 مليار أوقية أي بزيادة 6,8 مليار أو 30,2% نتيجة زيادة الواردات.

5.2.1.2 الإيرادات غير الضريبية



فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية باستثناء الهبات، فقد زادت بـ 14,8 مليار أوقية أي 13,5% بما في ذلك مبلغ 25,5 مليار أوقية دفعها الاتحاد الأوروبي في نهاية 2012 في إطار اتفاقيات الصيد. ويعزى تحسن الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات إلى مقسوم الأرباح البالغ 56,5 مليار أوقية

وزعتها شركة اسنيم بعد الأرباح القياسية التي تحققت عام 2011.

وفيما يخص الإيرادات النفطية، فقد سجلت 21,5 مليار أوقية بدل 22,9 مليار أي بنسبة انخفاض 6,2% نتيجة تراجع كمية الصادرات دون أن يعوض ذلك بزيادة في الأسعار.

5.2.1.3 الهبات

بلغ هذا البند 67,8 مليار أوقية بما في ذلك المنحة الاستثنائية البالغة 60,4 مليار أوقية في إطار التزامات الهيئات المانحة خلال الطاولة المستديرة المنظمة ببروكسل عام 2010.

5.2.2 نفقات الميزانية

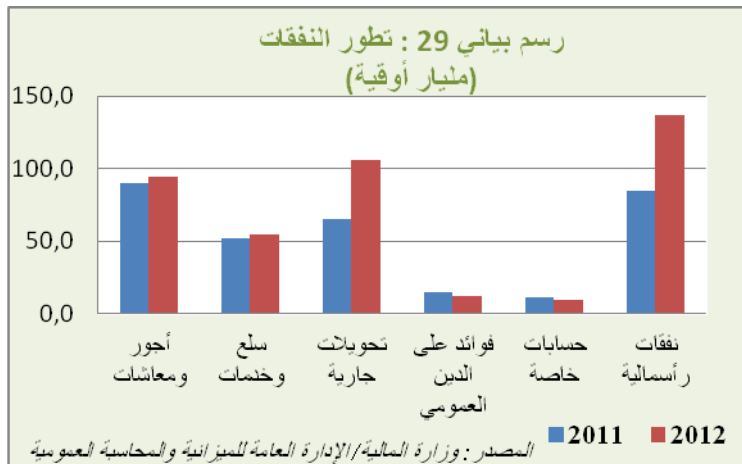
في عام 2012 بلغت نفقات الدولة 430 مليار أوقية أي بزيادة 25.9% مقارنة مع مستواها عام 2011 كنتيجة لتضافر ارتفاع النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

5.2.2.1 النفقات الجارية

زادت النفقات الجارية بنسبة 18.4% لتستقر عند 293 مليار أوقية. ويعود هذا التطور أساسا إلى زيادة التحويلات. وهكذا فإن البند "الإعانات والتحويلات" الذي بلغ 105,2 مليار أوقية قد سجل زيادة بنسبة 61.6% مقارنة بمستواه عام 2011. ويعزى هذا التطور إلى التكفل بنفقات التعويضات المتعلقة بالوقود وبفارق تعرفه الكهرباء والغاز وإلى بدء العمل بالبرنامج الاستعجالي المعروف باسم "أمل 2012". أما نفقات الرواتب والأجور فقد بلغت 94,7 مليار أوقية أي بزيادة 5,1% وهو ما يعكس التأثير المالي الناتج عن تعميم تطبيق قيمة الرقم القياسي لدفع معاشات المتقاعدين الخاضعين لنظام صندوق التقاعد التابع للدولة طبقا لما قرره السلطات العمومية وكذلك ترقية عمال الدولة واكتتاب موظفين جدد. وفيما يتعلق بالنفقات على السلع والخدمات الأخرى فيتبين أنها زادت بنسبة 5,8% وهو ما يعادل 54,5 مليار أوقية وهو ما يعكس التطور الاعتيادي الذي يترتب على ضمان السير الحسن للمرفق العام.

وفيما يتعلق بالنفقات الملتزم بها على أساس خدمة الديون لعام 2012، فقد بلغت 12,6 مليار أوقية أي بانخفاض 31,5% مقارنة مع مستواها لعام 2011 بسبب انخفاض أعباء الفوائد على المديونية الداخلية بالارتباط مع انخفاض نسب الفائدة على أدونات الخزينة.

5.2.2.2 نفقات الاستثمار والقروض الصافية



بلغت النفقات الرأسمالية 137 مليار أوقية بزيادة 49,1% مقارنة مع العام السابق نتيجة تزايد كل من النفقات الاستثمارية على المورد الخاصة للدولة والنفقات الاستثمارية الممولة بموارد خارجية.

وهكذا فإن النفقات الملتزم بها بموجب استثمارات على الموارد

الذاتية للدولة قد زادت بـ 31,5 مليار أوقية أي 57,4% عام 2012 لتبلغ 86,1 مليار أوقية. ويعكس هذا التطور الأولوية التي تمنحها الحكومة للاستثمار وخصوصا في مجال

النهوض بالبنى الأساسية التي تدعم النمو ومحاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان الأكثر احتياجا.

ولوحظ نفس الاتجاه على مستوى نفقات الاستثمار الممولة بمصادر خارجية حيث بلغت 50,8 مليار أوقية عام 2012 أي بزيادة 36,9% من سنة إلى أخرى وهو ما يجسد جهود الحكومة من أجل تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لتمويل التنمية. وشملت هذه التمويلات كافة القطاعات الاقتصادية.

ويبرز تطور بنية الانفاق لعام 2012 زيادة نصيب الانفاق الرأسمالي مقارنة مع إجمالي الانفاق حيث ارتفع من 26,8% عام 2011 إلى 31,9% عام 2012 في حين تراجعت الانفاق الجاري إلى 68,9% بدل 73,2% عام 2011.

5.2.3 رصيد الميزانية وتمويله

بالرغم من زيادة النفقات العمومية بنسبة 32,7% عام 2012 فإن وضع موارد وأعباء الخزينة العامة قد تكلل بفائض بمبلغ 32,9 مليار أوقية أي 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط بدل عجز بمبلغ 17,3 مليار أوقية أي 1,5% من نفس الناتج لعام 2011. ويشمل هذا الفائض قبض منحة استثنائية غير معوضة بمبلغ 60,4 مليار أوقية تم الحصول عليها في إطار الطاولة المستديرة للمانحين في بروكسل عام 2010. وعلى صعيد التمويل، تحسن المركز الصافي للخزينة العامة اتجاه البنك المركزي بعد فائض الميزانية الذي تحقق عام 2012. وهكذا فإن التدفق الصافي للموارد التي تراكمت لصالح الخزينة على مستوى البنك المركزي بلغت 89,3 مليار أوقية عام 2012 مقابل خروج رأس مال صافي يقدر بـ 8,5 مليار أوقية في العام السابق.

ويبرز الوضع لدى البنوك هبوطا بمبلغ 8,5 مليار أوقية يعبر عن زيادة مديونية الخزينة اتجاه البنوك. وعلى العموم يبرز التمويل الداخلي للخزينة تدفقا صافيا ساليا يبلغ 88,4 مليار. أما مخزون أذونات الخزينة، فقد زاد بـ 5,3 مليار أوقية ليستقر عند 84,8 مليار أوقية منها 56,6 مليار أوقية مستحقة للبنوك و28,2 مليار أوقية مستحقة لدائنين غير مصرفيين.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، قدرت عمليات السحب على قروض خارجية بحوالي 68,4 مليار أوقية عام 2012 أي بزيادة 31,5 مليار أوقية عام 2011 وبعد مراعاة أعباء سداد الدين التي بلغت 14,4 مليار أوقية، فإن تدفق رأس المال الأجنبي قد حقق رصيда موجبا بلغ 53 مليار أوقية مقابل 36,9 مليار عام 2011. ومن جانبه تم حصر التمويل الاستثنائي لسداد الدين عند 3,3 مليار أوقية أي بانخفاض 0,6 مليار أوقية مقارنة مع السنة المالية السابقة وذلك بسبب حلول أجل أقساط القروض المعادة جدولتها.

وبالنسبة للصندوق الوطني للعائدات النفطية فقد تم تحصيل 21,5 مليار أوقية تمثل العائدات النفطية لعام 2012 في حين بلغت النفقات على أساس المساهمة في تمويل ميزانية الدولة 17,3 مليار أوقية وهو ما يعني فائضا صافيا بمبلغ 4,2 مليار أوقية جاء لتحسين رصيد الحساب النفطي عام 2012.

VI. النقود

6.1 السياسة النقدية

سعت السياسة النقدية المعتمدة عام 2012 إلى توطيد استقرار الأسعار؛ حيث تمت السيطرة على التضخم في حدود 3,4% كانزلاق سنوي و 4,9% كمعدل سنوي مقابل 5,5% و 5,7% على التوالي عام 2011. وبفضل التحكم في الأسعار وسعيا إلى عدم تشديد شروط تمويل الاقتصاد، أقر مجلس السياسة النقدية الإبقاء على سعر الفائدة المركزي ونسب الاحتياطي النقدي بدون تغيير أي على التوالي 9% و 7%.

وفيما يتعلق بالإطار العملي للسياسة النقدية فقد تم ترتيبه من أجل تعزيز استقلالية البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية. وهكذا فإن أدوات السياسة النقدية قد تم تعزيزها عام 2012 عبر إدخال استعادة السيولة بواسطة إصدار أدونات الخزينة لمدة سبعة أيام بمبادرة من البنك المركزي لأغراض ضبط السيولة المصرفية على المدى القصير. وعلى هذا الأساس تم التوقيع بين البنك المركزي ووزارة المالية على اتفاقية تحدد تدابير اللجوء إلى هذه الأداة (راجع المؤطر).

وهكذا أصبحت منظومة ضبط السيولة تقوم على ثلاثة أنواع من التدخلات :

- إصدار أدونات الخزينة لآجال تساوي أو تزيد على أربع أسابيع من قبل البنك المركزي ووزارة المالية بما يسمح في نفس الوقت بتلبية الاحتياجات التمويلية للخزينة وكذلك بسحب فائض السيولة؛
- عمليات السوق المفتوح التي تقوم السلطات النقدية بموجبها بسحب أو ضخ السيولة المصرفية على المدى القصير.
- تدخلات مباشرة من البنك المركزي على شكل استعادة السيولة عبر إصدار أدونات الخزينة أجلها سبعة أيام في المزاد من أجل ضبط السيولة المصرفية على المدى القصير.

ومن جهة أخرى، تمت إعادة النظر في نسبة الفائدة السنوية الدنيا على دفاتر الادخار التي كانت محددة بنسبة 8% وذلك اعتبارا من يوليو 2012. وقد أصبحت نسبة الفائدة من الآن فصاعدا مساوية للمعدل المرجح في آخر عملية طرح أدونات الخزينة في المزاد مع إضافة نسبة 1% إلى الودائع التي تقل أو تساوي 5 مليون أوقية. وبالنسبة للودائع التي تزيد على 5 ملايين أوقية فإن النسبة تكون حرة. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف الضغوط المرتبطة بكلفة الموارد المصرفية مع ضمان الحد الأدنى لمكافأة الودائع الصغيرة ولتشجيع انخفاض كلفة الإقراض المصرفي.

مؤطر 1: اتفاقية البنك المركزي الموريتاني

في إطار تعزيز الاستقلالية العملية للبنك المركزي الموريتاني في مجال إدارة السياسة النقدية، تم التوقيع على اتفاقية بين البنك المركزي ووزارة المالية في شهر يونيو عام 2012 وتهدف الاتفاقية إلى منح البنك المركزي الاستقلالية العملية المطلوبة للفصل بين قرارات تسيير سيولة الخزينة العامة وقرارات السياسة النقدية التي تعود إلى اختصاص البنك المركزي. ولهذا الغرض تم استحداث أجل جديد لأذونات الخزينة مدته 7 أيام لأغراض إدارة السياسة النقدية وتسيير السيولة. وكانت أذونات الخزينة هي الأداة الرئيسية لتسيير السيولة وتمويل الخزينة العامة، فإن البنك المركزي أصبح يتوفر من الآن فصاعداً على أداة خاصة تسمح له بضبط السيولة على المدى القصير جداً وفقاً لأهدافه. ويمكن استخدام هذه الأداة للتعامل مع فائض السيولة المصرفية ومواجهة الضغوط التضخمية المحتملة.

6.2 الوضع النقدي

في عام 2012 شهد نمو الكتلة النقدية تباطؤاً ليستقر عند 10,5% مقابل 19,9% عام 2011 و 12,9% عام 2010 ويرتبط هذا التطور بالانخفاض الملحوظ للديون المستحقة على الدولة رغم زيادة القروض إلى الاقتصاد والعائدات الخارجية الصافية.

6.2.1 الكتلة النقدية M2

استقرت الكتلة النقدية في نهاية دجمبر 2012 عند مبلغ 413,4 مليار أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 10,5% بدل 21,7% عام 2011 وانعكس هذا التطور على مستوى مكونات الكتلة من خلال زيادة النقود بشكليها الورقي والنقدي وبدرجة أقل من خلال الودائع تحت الطلب علماً بأن الودائع لأجل قد سجلت انخفاضاً خفيفاً.

وصل حجم النقود المتداولة 115,3 مليار أوقية مع نهاية دجمبر 2012 بزيادة نسبتها 14,2% بدل 16,4% في العام السابق، حيث كانت وتيرة الطلب على الأوراق والقطع النقدية ثابتة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام قبل أن ترتفع اعتباراً من شهر سبتمبر وذلك بالارتباط مع فترات الأعياد.

وبالعكس عرفت الودائع تحت الطلب اتجاهها تصاعدياً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة قبل أن تهبط على امتداد الربع الأخير. ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع الودائع تحت الطلب التابعة للمؤسسات العمومية والخصوصية لدى النظام المصرفي. وفي شهر دجمبر 2012 استقرت الودائع تحت الطلب عند 246,5 مليار أوقية حيث سجلت زيادة بنسبة 10,6% مقابل 29,7% عام 2011.

وبالنسبة للودائع لأجل فقد بلغت مع نهاية دجمبر 2012 ما يناهز 51,6 مليار أوقية أي بزيادة 2,6% مقارنة مع العام السابق.

الجدول 13: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
2010	2011	تغير (10 / 11)	2012	تغير (11/12)	
258,7	323,9	%25,19	361,8	%11,72	النقد (M1)
86,7	100,9	%16,41	115,3	%14,23	حركة النقود الورقية والمعدنية
172,0	222,9	%29,61	246,5	%10,58	ودائع تحت الطلب
48,8	50,3	%3,11	51,62	%2,57	ودائع لأجل وادخار
307,5	374,2	%21,68	413,4	%10,49	الكتلة النقدية (M2)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

6.2.2 مقابلات الكتلة النقدية

يعود سبب الزيادة في الكتلة النقدية عام 2012 إلى الارتفاع الكبير في العائدات الخارجية الصافية وبدرجة أقل إلى زيادة القروض إلى القطاع الخاص وغيرها من البنود الصافية. وبالعكس، شهدت الديون الصافية على الدولة انخفاضا كبيرا.

جدول 14: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية)					
2010	2011	تغير % (10 / 11)	2012	تغير % (11/12)	
9,4	70,8	655,48	192,2	171,31	العائدات الخارجية الصافية
465,9	502,8	7,93	458,9	-8,74	قروض داخلية صافية
182,0	187,2	2,85	100,3	-46,42	ديون صافية على الدولة
283,8	315,6	11,18	358,5	13,62	دعم الاقتصاد
-167,7	-199,4	18,91	-237,6	19,14	بنود أخرى صافية

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

6.2.2.1 العائدات الخارجية الصافية

شهدت العائدات الخارجية الصافية ارتفاعا بلغ 121,4 مليار أوقية عام 2012 ليستقر في نهاية السنة عند 192,2 مليار مقابل 70,8 مليار فقط في نهاية 2011. ويعود هذا الأداء إلى تزايد العائدات الخارجية الصافية في البنك المركزي بمبلغ 146,9 مليار أوقية، بعد التحسن الملحوظ في احتياطي الصرف. وبالعكس سجلت العائدات الصافية للبنوك التجارية انخفاضا بمبلغ 25,6 مليار عام 2012 متأثرة في الأساس بالالتزامات الخارجية نتيجة ارتفاع مستوى الواردات.

جدول 15: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
2010	2011	تغير % (10 / 11)	2012	تغير % (11/12)	
13,6	67,4	394,26	214,3	218,01	عائدات خارجية صافية البنك المركزي الموريتاني
81,2	144,7	78,29	290,8	100,94	عائدات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-67,5	-77,3	14,49	-76,5	-1,11	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-3,9	3,7	194,28	-21,9	-698,03	عائدات خارجية صافية للبنوك
31,0	38,6	24,66	31,1	-19,59	عائدات خارجية للبنوك
-34,9	-35,0	0,28	-53,0	51,42	التزامات خارجية للبنوك
9,8	71,0	628,63	192,4	170,81	أصول خارجية صافية

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

6.2.2.2 القروض الداخلية

سجلت القروض الداخلية الصافية انخفاضا سنويا بنسبة 8,7% لتستقر عند 458,9 مليار أوقية في نهاية 2012 بعد تراجع قوي في المستحقات الصافية على الدولة. أما زيادة القروض إلى الاقتصاد بنسبة 13,62% فقد تم امتصاصها بواسطة هبوط المستحقات الصافية على الدولة.

جدول 16: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)					
2010	2011	تغير % (10 / 11)	2012	تغير % (11/12)	
465,859	502,786	7,93	458,9	-8,74	قروض داخلية
182,047	187,235	2,85	100,3	-46,42	ديون صافية على الدولة
122,335	145,451	18,90	50,93	-64,99	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
59,712	41,784	-30,02	49,39	18,20	ديون صافية للبنوك
283,812	315,551	11,18	358,5	13,62	دعم للاقتصاد

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

6.2.2.3 المستحقات الصافية على الدولة

بلغت المستحقات الصافية على الدولة 100,3 مليار أوقية في نهاية 2012 مسجلة انخفاضا سنويا قويا قدره 86,9 مليار أوقية أي 46,4% ويبرز هذا التطور انخفاضا في المستحقات الصافية للبنك المركزي على الدولة من 94,5 مليار أوقية في نهاية شهر دجمبر إلى 50,9 مليار أوقية بفضل ارتفاع ودائع الدولة إلى 91,4 مليار أوقية لدى هيئة الإصدار وذلك بعد عمليات السحب التي تمت على أساس المساعدات إلى الميزانية وبفضل دفع أول أقساط اتفاقية الصيد الجديدة مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمستحقات الصافية للبنوك على الدولة، فقد سجلت زيادة قدرها 7,5 مليار أوقية بعد زيادة مخزون أدونات الخزينة في نهاية 2012.

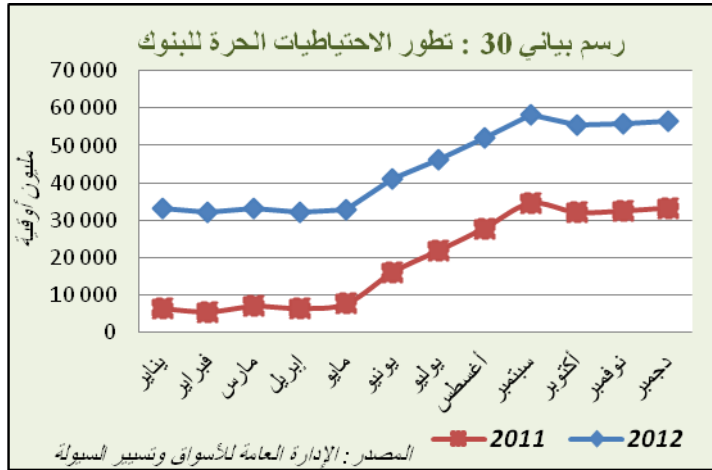
6.2.2.4 دعم الاقتصاد

ارتفع دعم الاقتصاد إلى 358,5 مليار أوقية أي بزيادة 13,6% مقابل 11,2% عام 2011. وترتبط وتيرة الزيادة في القروض إلى الاقتصاد إلى النشاط الاقتصادي الذي لوحظ عام 2012.

وقد بلغت القروض قصيرة الأجل التي تمثل الجزء الأهم من دعم البنوك للاقتصاد 277,1 مليار أوقية أي بزيادة 11,2% مقارنة مع عام 2011، و بلغت حصتها من إجمالي الدعم إلى الاقتصاد عام 2012 نسبة 80,8% بدلا من 82,9% عام 2011.

أما القروض المصرفية على المدى المتوسط والطويل فقد بلغت 50,6 مليار أوقية عام 2012 أي بزيادة سنوية قدرها 14,5 مليار وهو ما يعادل 27,9% وقد تحسنت حصتها من مجموع القروض حيث انتقلت من 11,8% عام 2011 إلى 12,5% في السنة التالية.

وفيما يتعلق بتوزيع القروض حسب القطاع، فقد تميز بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع



الثالث التي مثلت 81% من المجموع في نهاية 2012، أما الدعم لصالح القطاعين الأول والثاني فكان على التوالي 5,5% و 12,48% خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالبنود الصافية الأخرى التي تمثل فائض الموارد غير النقدية نسبة إلى الاستخدامات غير النقدية في النظام المصرفي فقد بلغت 237,6 مليار في نهاية 2012

مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 19,1% وهو ما يعزى إلى دعم الأموال الذاتية للبنك المركزي وللبنوك التجارية.

6.3 تطور السيولة المصرفية

في عام 2012 واصلت السيولة المصرفية تزايدها بعد ارتفاعها بمبلغ 36,8 مليار عام 2011 ثم تزايدت بـ 20 مليار أوقية منتقلة من 77 مليار أوقية عام 2011 إلى 97 مليار عام 2012. وكان للعوامل المستقلة للسيولة تأثيرا توسعيا بمبلغ 113,1 مليار أوقية وهو ما يعزى فقط إلى زيادة العائدات الخارجية الصافية (+ 229,1 مليار أوقية) مما عوض إلى حد كبير القيود على عمليات الخزينة بـ (- 87,9 مليار أوقية) وحركة النقود (- 14,4 مليار أوقية) والعوامل الأخرى (- 13,8 مليار أوقية) وقد شمل التأثير المقيد للسيولة المصرفية

الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية، مبلغاً قدره 95,7 مليار أوقية وهو أقل أهمية من التأثير التوسعي للعوامل المستقلة.

VII. سوق رؤوس الأموال

اقتصرت نشاط هذا السوق على رؤوس الأموال قصيرة الأجل (السوق النقدي وسوق أدونات الخزينة). وتطورت عملياته بصفة متباعدة على امتداد السنة. وهكذا فإن هبوط مخزون أدونات الخزينة الذي لوحظ منذ الربع الثاني من عام 2011 تواصل حتى النصف الثاني من عام 2012 مع انتعاش بسيط في ديسمبر 2012. كما أن نسب الفائدة المطبقة ومبادلات السيولة التي تمت على مستوى السوق المصرفي البيئي قد تناقصت خلال عام 2012.

7.1 سوق أدونات الخزينة

خلال عام 2012 بلغت الإصدارات من أدونات الخزينة 531,9 مليار أوقية مقابل 730,8 مليار أوقية عام 2011 أي بانخفاض 27,2% وقد مثل الاكتتاب الغير المصرفي نسبة 21,3% من السندات العمومية الصادرة عام 2012 مقابل 19,5% عام 2011. وكان أعلى اكتتاب سجل في شهر ديسمبر بلغ 57 مليار أوقية بسبب فائض السيولة المصرفية في تلك الفترة في حين أن أدنى مستوى له سجل في شهر إبريل وهو 37,5 مليار أوقية؛ أما المعدل الشهري فكان 44,3 مليار أوقية عام 2012.

ومثلت حصة أدونات الخزينة التي يفوق أجلها 13 أسبوعاً نحو 1,2% من الاكتتاب مقابل 5% عام 2011 مما يشير إلى الإقبال الكبير على الأدونات قصيرة الأجل.

وقد انتقل مخزون أدونات الخزينة من 79,5 مليار أوقية في نهاية 2011 إلى 84,8 مليار أوقية في 31 ديسمبر 2012 أي بزيادة 6,7% وهو ما يمثل زيادة في النشاط بعد انخفاض قوي يعود إلى هبوط متوسط الفائدة المرجحة لبيع الأدونات. وقد استحوذ القطاع غير المصرفي على 33,2% من إجمالي المخزون أي 28,2 مليار أوقية.

جدول 17: الأذونات المعروضة (مليون أوقية)														
الأجل	بنود	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دسمبر	مجموع
أذونات 4 أسابيع	مبالغ مطروحة	29 800	31 800	29 371	29 800	39 900	32 000	33 800	33 350	25 170	27 400	22 500	40 000	374 891
	فوائد محتسبة	81	79	71	73	99	72	64	58	45	57	51	104	853
أذونات 13 أسبوعا	مبالغ مطروحة	5 400	14 400	16 229	7 200	14 380	15 600	16 300	6 550	15 830	15 100	6 460	17 000	150 449
	فوائد محتسبة	42	116	131	56	106	109	103	40	74	104	49	142	1 072
أذونات 26 أسبوعا	مبالغ مطروحة	800	0	0	500	400	0	0	400	0	200	0	0	2 300
	فوائد محتسبة	27	0	0	9	8	0	0	5	0	3	0	0	52
أذونات 50 أسبوعا	مبالغ مطروحة	1 800	0	0	0	1 720	300	200	0	0	0	0	0	4 020
	فوائد محتسبة	116	0	0	0	63	10	5	0	0	0	0	0	193
أذونات 90 أسبوعا	مبالغ مطروحة	200	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	200
	فوائد محتسبة	24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	24
	مجموع	38 000	46 200	45 600	37 500	56 400	47 900	50 300	40 300	41 000	42 700	28 960	57 000	531 860

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

الجدول 18: تطور مخزون أذونات الخزينة (مليون أوقية)							
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصرفي	34.650	41.360	52.840	54.125	69.950	49.971	56 615
غير مصرفي	5.360	13.250	28.015	22.117	19.752	29.516	28 206
مجموع	40.010	54.610	80.855	76.242	89.702	79.487	84 821

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

7.2 السوق المصرفي البيئي

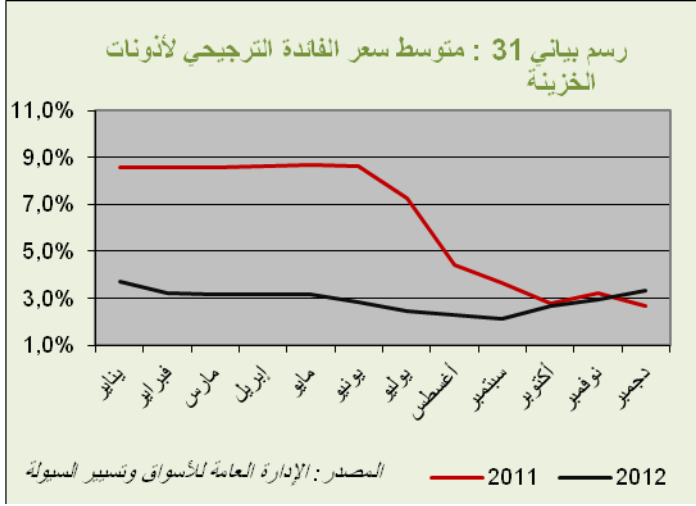
خلافا لسوق أذونات الخزينة، كانت المعاملات المصرفية البيئية دائما دون المطلوب رغم المستوى العالي للسيولة، حيث ظلت مبادلة السيولة بالأذونات أو بأذونات على البياض محدودة بين المصارف.

وظلت نسب الفائدة المطبقة تتجه نحو الانخفاض منذ عام 2011، وانتقل معدل الفائدة الترجيحي من 8,3% في شهر يناير 2011 إلى 4,4% في ديسمبر 2012. وكان أدنى مستوى له في شهر أغسطس وهو 2,75%. وهكذا فإن مجموع تبادلات السيولة بين البنوك

التجارية خلال عام 2012 بلغ 105,54 مليار أوقية بالنسبة لعمليات السندات. وفي عام 2011 كان المبلغ الإجمالي لتبادل السيولة بين البنوك 168,7 مليار أوقية.

وبالنسبة للعمليات مع البنك المركزي، تمت إعادة تمويل بنك واحد قام باللجوء إلى معاملة إعادة شراء أذونات بـ مبلغ 3,3 مليار أوقية عام 2012 مقابل 36 مليار عام 2011.

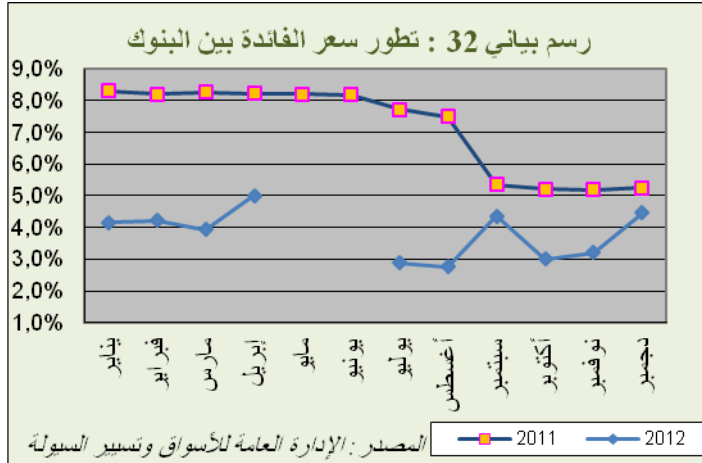
7.3 نسبة الفائدة على أذونات الخزينة



اثمرت السياسة الضريبية المتبعة في زيادة المحاصيل مما حسن الوضع المالي للخزينة العامة وحد من اللجوء إلى التمويل بإصدار أذونات الخزينة، مما أدى إلى انخفاض حاد لأسعار الفائدة على مستوى سوق مزادات أذونات الخزينة.

وقد أدى هذا الانخفاض في أسعار الفائدة إلى انخفاض متوسط معدل الفائدة الترجيحي الشهري و ارتفاع في الاحتياطات الحرة للبنوك.

7.4 نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيئي



جرت عمليات التسليف والإقراض بين البنوك لفترات تتراوح مدتها بين يوم واحد و 4 أيام وبنسب فائدة من 2,7% إلى 5%، بمعدل فائدة ترجيحي بحدود 4%.

7.5 عمليات غرفة المقاصة

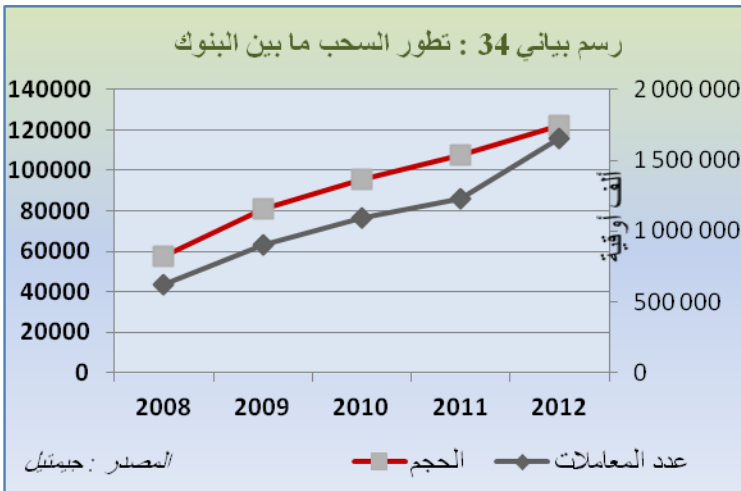
بلغ عدد المعاملات التي عالجتها هذه الغرفة لعام 2012، 115851 عملية أي بزيادة 15% مقارنة مع العام السابق. وشهد حجم المعاملات من حيث المبالغ زيادة 42% مقارنة مع عام 2011 حيث انتقل من 532,91 مليار أوقية إلى 758,60 مليار أوقية.

ويبقى الشيك هو السند الأكثر استخداما من بين وسائل الدفع أي بحدود 82,67% من إجمالي العمليات لعام 2012.

جدول 19: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة				
2012		2011		
نوع العملية	عدد العمليات	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد العمليات	مبلغ بمليارات الأوقية
شيك	95 780	425	83 726	592
حوالة	19 249	76	16 268	133
كمبيالة	822	32	706	34
مجموع	115 851	533	100 700	759

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

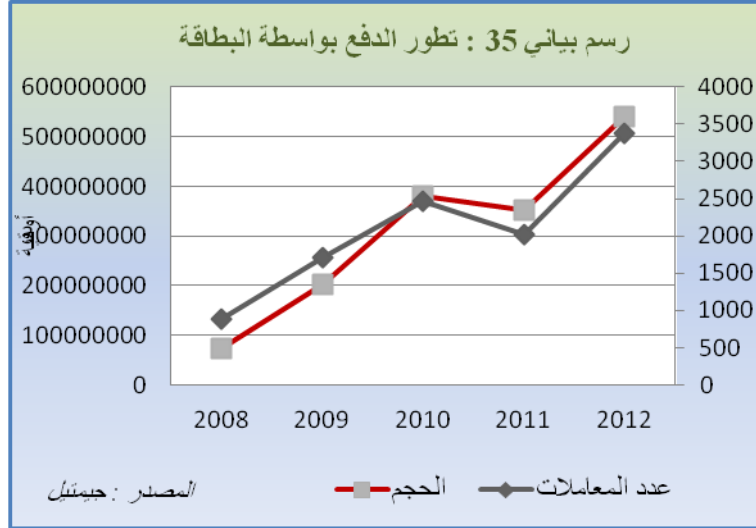
7.6 عمليات التتقيد الالكتروني



في عام 2012 تميز نشاط التتقيد الالكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة بالتعاون مع شبكة VISA الدولية حيث تم اعتماد بنكين هما - BEA BNM ومواصلة أهداف ترقية المعاملات المصرفية البنينة. وترتبط حاليا خمسة بنوك بشبكة "فيزا" عبر منظومة جيمتيل حيث وضعت تحت تصرف حاملي بطاقات "فيزا" أكثر من 60 نقطة توزيع نقود أوتوماتيكية تتوزع في عدة مدن موريتانية، مقابل أربعة بنوك تقوم بإصدار بطاقات دولية عبر شبكة جيمتيل.

وتضم شبكة جيمتيل حاليا 10 بنوك تجمعها معاملات تتقيد الكتروني. وقد تجاوز عدد البطاقات المصرفية العاملة عتبة 44 000 بطاقة ليصل إلى 44566 بطاقة. وفي مجال إصدار البطاقات المصرفية، فإن

مركز الإصدار سجل نشاطا معتبرا خلال عام 2012 حيث أن إنتاج البطاقات المصرفية المحلية قد تزايد بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات السابقة كما يتبين من الرسم البياني أعلاه.



وقد قارب عدد المعاملات المصرفية هذا العام 100000 معاملة وبمبلغ 1,74 مليار أوقية ولا يوجد حتى الآن سجل بعمليات السحب المحلية التي يقوم بها زبناء لدى شبائيك التوزيع في البنوك التي توجد بها حساباتهم رغم أهمية المبالغ المسحوبة.

ورغم العدد المحدود من المتاجر المتعاملة مع شبكة

جيمتيل فإن هذه الأخيرة أنجزت عمليات دفع بلغت 539,3 مليون أوقية. وقد مثلت المعاملات التي تمت بواسطة بطاقات "فيزا" يحملها أجانب أكثر من 95% من المجموع.

VIII. الإشراف المصرفي

أطلق البنك المركزي الموريتاني منذ عدة سنوات مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تطوير النظام المالي بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط المالي. وتواصلت هذا العام الجهود الرامية إلى عصرنه وتعزيز الاستقرار المالي عبر اعتماد استراتيجية لتطوير القطاع المالي للفترة 2012 – 2017 وتتركز هذه الإستراتيجية حول: (1) زيادة استقرار وشفافية القطاع؛ (2) النفاذ إلى الخدمات المالية وبكفاءة معقولة لجميع الفاعلين؛ (3) تحسين الإطار القانوني والقضائي؛ (4) تطوير ثقافة الادخار والقرض.

وتوطيدا لهذه الإصلاحات ومن أجل مواكبة المعايير الدولية تم اعتماد نصوص تنظيمية جديدة تتعلق بـ:

- تنظيم التزامات الهيئات المتصلة؛
- التدقيق الخارجي؛
- الرقابة الداخلية؛
- القدرة على الوفاء (بازل II) ؛
- أمر معدل لأمر رقم 8 / م / 2007 والمتعلق بقواعد الحيلة والتسيير المطبقة على هيئات التمويل الصغيرة.

وفضلا عن هذه النصوص التنظيمية، تم اتخاذ مجموعة من الخطوات من طرف سلطة البنك المركزي الموريتاني منها؛ وضع منظومة للتقييم تسمح بالإشراف الوقائي القائم على المخاطرة ووضع خط مؤمن بين البنوك والبنك المركزي يسمح بنقل البيانات في وقت قياسي عند الحاجة، واستكمال مطابقة النظام المحاسبي المصرفي للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) وضع خطة لإصلاح صناديق الادخار والقرض وإنجاز عمليات تدقيق خارجية شملت جميع البنوك تم إسنادها إلى مكاتب تدقيق دولية.

وتميز عام 2012 كذلك بتوقيع برامج تعاقدية مع البنوك كان من أبرز دواعيها تحديد الشروط التي توجب على البنوك التقيد ببعض المتطلبات التشريعية والتنظيمية فيما يخص تنظيم البنوك وعلاقاتها مع البنك المركزي والنسب التي تفرضها السلطات النقدية. ومن أجل دعم المنافسة ونسبة الصيرفة، فقد تم اعتماد أربعة بنوك إضافة إلى شركة للإيجار المالي متخصصة في الخدمات الإسلامية الصرفة.

ومن جهة أخرى تم دعم جهود العصرية من طرف شركائنا في التنمية وخاصة هيئة "أفريتاك" وبالتشاور مع الرابطة المهنية للبنوك.

8.1 مكونات القطاع المالي

مع نهاية عام 2012 ضم النظام المالي، 12 بنكا تجاريا ومؤسسة مالية واحدة و8 شركات تأمين و 99 هيئة تمويل خفيف (منها 51 صندوقا للادخار والقرض (كابيك) و20 صندوقا

للادخار والقرض المتخصص في تنمية المواشي إضافة إلى المصالح المالية للبريد وهيئتين للضمان الاجتماعي. ويطغى النظام المصرفي بشكل واسع على القطاع المالي. ولحد الآن لم تباشر البنوك المعتمدة هذا العام نشاطها.

8.1.1 البنوك

يتألف النظام المصرفي الموريتاني من 12 بنكاً تجارياً 5 منها غالبية رأسمالها مملوكة للأجانب. وارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 83 إلى 91 وكالة في 31 دجمبر 2012، تتوزع على جميع العواصم الجهوية للبلاد. ويوجد 48% من هذه الوكالات في أكبر مدينتين هما نواكشوط ونواذيبو، وتم إصدار رخص لأربع بنوك لمباشرة العمل عام 2012 توطيذاً للمنافسة ورفع نسبة الصيرفة.

8.1.2 المؤسسات المالية الأخرى

تعتبر هيئة (FCI) المؤسسة المالية الوحيدة العاملة حتى نهاية 2012 بعد تحول هيئة الإيجار المالي إلى بنك. وبلغ حجم قروض هذه المؤسسة في نهاية دجمبر 2012 ما مجموعه 525 مليون أوقية أي بزيادة 98% مقارنة مع العام السابق. وتقيدت هيئة (FCI) بجميع قواعد ونسب الحيطة في تاريخ 31 دجمبر 2012.

8.1.3 نشاط الرقابة والإشراف

في إطار مأمورية الرقابة والإشراف قام البنك المركزي عام 2012، فضلاً عن حرصه الدائم على استقرار النظام المالي، بالأنشطة التالية:

- تدقيق دولي لعشر بنوك برسم 2012؛
- عمليات تفتيش مختلفة تتعلق بمواضيع محددة؛
- رقابة مستنديه مستمرة للبنوك وهيئات التمويل الصغرى.

8.1.4 معاملات الحيطة

بشكل عام تقيدت جميع المصارف بقواعد الحيطة.

8.1.4.1 السيولة

وبشكل كلي تقيد النظام المصرفي بنسبة سيولة (20% على الأقل)، حيث بلغت هذه النسبة على العموم 51,7% في دجمبر 2012 مقابل 56,9% في نهاية 2011.

مجموعة	مجموعة	مجموعة	مجموعة	مطلوبة	جدول 20: نسبة السيولة
دجمبر 12	دجمبر 11	دجمبر 10	دجمبر 09		(ألف أوقية)
160 828 148	157 527 244	129 143 302	131 402 299		1. أصول نقدية
311 119 073	276 405 631	217 906 657	191 984 381		2. مستحقات قصيرة الأجل
%51,69	%56,99	%59,27	%68,44	20% الأدنى	نسبة (1/2)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.1.4.2 الأصول الخاصة الصافية

سجلت الأصول الخاصة الصافية للبنوك بين 2011-2012 زيادة بحدود 22 مليار أوقية. ويدخل هذا التطور في إطار الزيادة المتدرجة لرأسمال البنوك لبلوغ الحد الأدنى من الأصول الخاصة المطلوبة وهي 6 مليارات في نهاية 2012. وشكل دعم المركز المالي للبنوك هدفا أساسيا للسلطات النقدية كما يوصي بذلك الأمر رقم 07/محافظ/2009.

جدول 21: قاعدة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية (ألف أوقية)				
2012	2011	2010	2009	مطلوبة
101 966 282	79 320 865	77 323 376	71 142 479	*حد أدنى 40 000 000
41 966 282	25 320 865	32 323 376	31 142 479	فائض (+) عجز (-) في الأموال الخاصة الصافية
*الحد الإلزامي الأدنى لجميع البنوك اعتبارا من 2008/12/31				

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.1.4.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

كانت نسبة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة في عام 2012 متوافقة مع القواعد إلى حد كبير وقد تحسنت هذه النسبة أكثر بعد زيادة الأموال الذاتية بنسبة 22% مقارنة مع عام 2011 (راجع الجدول 22).

جدول 22: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة				
2012	2011	2010	2009	مطلوب (ألف أوقية)
117 339 739	96 145 025	96 131 924	89 672 807	1. أموال خاصة وما شابهها
53 723 421	49 361 498	40 657 396	34 720 025	2. أصول ثابتة
63 616 318	46 783 527	55 474 528	54 952 782	فائض (+) عجز (-) من الأصول الثابتة
%45,78	%51,34	%42,29	%38,72	نسبة (2/1) حد أقصى 100%

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.1.4.4 تغطية المخاطر

بلغت نسبة تغطية المخاطر وهي عبارة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية للبنوك على التزاماتها الترحيحية حسب درجة المخاطرة، 33,9% لغاية 31 دجمبر 2012.

جدول 23: تغطية المخاطر (الف أوقية)					
(الف أوقية)	مطلوب	دجمبر 09	دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12
أموال خاصة صافية مصححة	70 894 661	77 075 558	79 107 280	99 126 403	
التزامات مرجحة	190 359 960	223 137 201	257 683 729	291 916 275	
نسبة (1/2)	حد أدنى 10%	37,24%	34,54%	30,70%	33,96%

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.1.5 مردودية البنوك

حسب البيانات المؤقتة للبنوك، بلغ حساب النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي 6,3 مليار أوقية بدلا من 5,5 مليار أوقية للعام السابق.

وكانت نسبة المردودية المؤقتة للأموال الخاصة تعادل 8% و 1,4% للأصول.

جدول 24: تركبة ربحية نشاط البنوك التجارية (مليون أوقية)						
البيان (مليون أوقية)	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09	دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12
عوائد مالية لعمليات الزبناء	14 872	14 326	15 490	15 512	15 508	14 961
- أعباء مالية لعمليات الزبناء	5 565	3 573	4 023	5 567	4 474	2 203
= هامش مالي	9 307	10 753	11 467	9 945	11 034	12 758
+ عمولات	3 896	9 293	10 900	9 849	15 028	15 532
أ = هامش تشغيل البنوك	13 203	20 046	22 367	19 794	26 062	28 290
عوائد على استثمار السيولة	3 875	4 706	4 581	7 464	4 073	1 703
- أعباء على اقتراض السيولة	787	2 233	2 301	631	1 983	795
ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة	3 088	2 473	2 280	6 833	2 090	908
عائدات تكميلية	3 827	123	157	91	96	115
إعانات تم استلامها	0	0	0	0	0	0
ج = عوائد تكميلية	3 827	123	157	91	96	115
أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي	20 118	22 642	24 804	26 718	28 248	29 313
تكاليف العمال	4 241	4 625	5 284	5 502	6 401	7 725
ضرائب ورسوم	665	846	621	357	540	430
مصاريف تسيير متفرقة	7 098	7 725	10 827	7 438	10 794	10 388
- أعباء مسترجعة	811	950	933	305	494	876
= مصاريف التشغيل	11 193	12 246	15 799	12 992	17 241	17 667
= ربح التشغيل المصرفي	8 925	10 396	9 005	13 726	11 007	11 646
- مخصصات الاندثار	2 571	1 567	1 700	1 741	2 038	2 482
ديون ميئوس منها	706	609	1 076	342	913	1 723
- مخصصات الحبطة	6 057	8 876	8 938	10 718	6 726	9 356
+ استرجاع مخصصات الحبطة	857	4 004	7 107	1 640	3 458	5 151
= ربح جاري	448	3 348	4 398	2 565	4 788	3 236
أرباح وخسائر عن السنوات السابقة	-116	1 313	-362	-838	1 007	1 800
خسائر وأرباح استثنائية	1 599	1 910	1 278	1 004	1 110	2 751
- ضرائب على الشركات	503	590	533	1 133	1 350	1 429
= ربح صافي	1 428	5 981	4 781	1 598	5 553	6 358

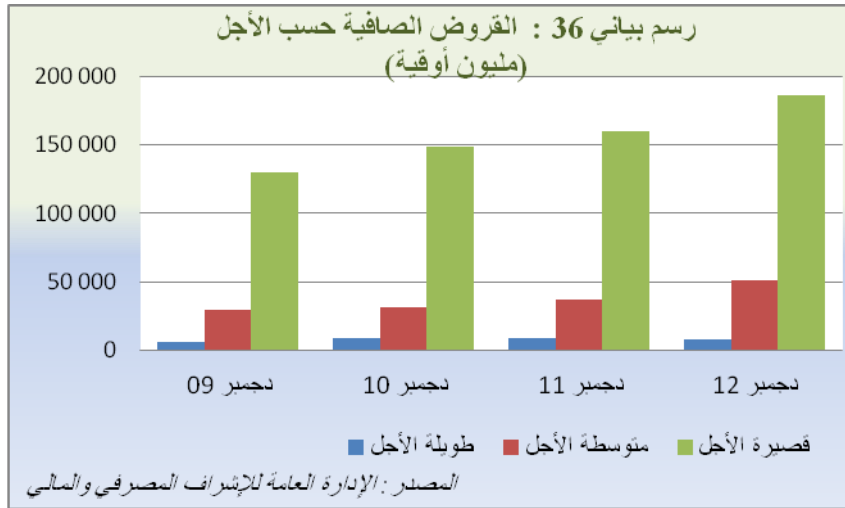
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.2 نشاط القطاع المالي

8.2.1 البنوك

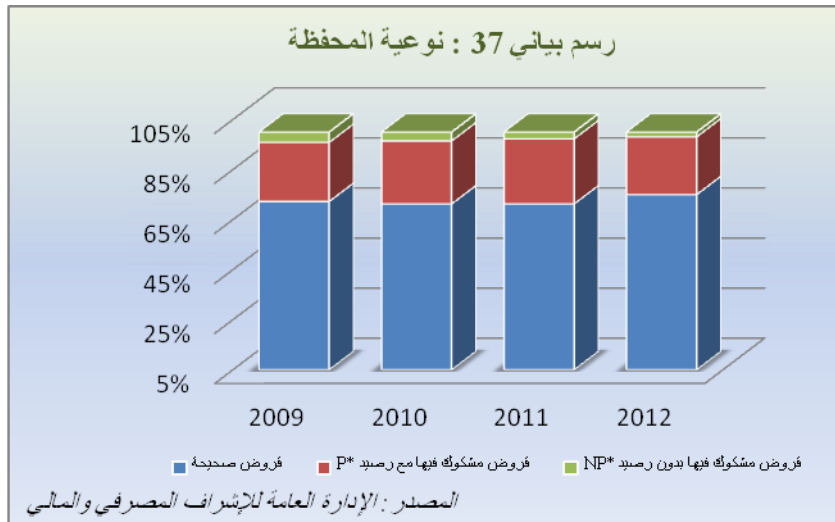
8.2.1.1 توزيع القروض المصرفية

في نهاية عام 2012، سجل النشاط الإقراضي للمصارف زيادة 18% حيث انتقلت من 206 مليار في نهاية 2011 إلى 244 مليار أوقية في نهاية 2012.

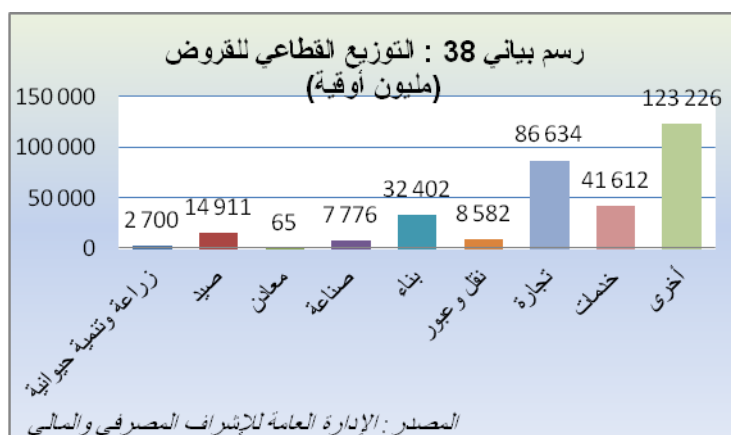


ورغم زيادة القروض على المدى المتوسط بـ 35% ما بين 2011 و 2012 فإن تركبة القروض لأجل سيطرت عليها القروض على المدى القصير. وشكلت هذه الأخيرة حوالي 76% من القروض المقدمة للاقتصاد.

ونظرا إلى حجم القروض المتعثرة مقارنة مع إجمالي القروض حيث مثلت 25% في نهاية



2012 مقابل 28% في عام 2011، فإن البنوك اضطرت إلى توقيع برامج تعاقدية مع البنك المركزي لتصحيح موازنتها. وقد انتقلت نسبة تغطية القروض المتعثرة بالمخصصات التحويطة من 91% إلى 92% عام 2012 وبذلك فإن المجهود الرامي إلى توفير احتياطي لتغطية القروض المتعثرة قد ساهم في تخفيف مخاطر البنوك مما يتطابق مع توصيات سلطة الإشراف المصرفي.



وقد سجل حجم القروض المتعثرة انخفاضا خفيفا حيث انتقل من 80 مليار أوقية عام 2011 إلى 79 مليار أوقية عام 2012. وكما هو الحال في الماضي فإن التوزيع القطاعي للقروض لم يسجل تغييرا، وخلال العام تم منح 79% من القروض لأغراض الاستهلاك والخدمات والتجارة العامة.



وفي 2012 كذلك زادت الودائع بـ 11% مقابل 20% عام 2011 وأبرز هذا التطور تباطؤ وتيرة نمو الودائع تحت الطلب (11% مقابل 20%).

جدول 25: تركيبة وتطور الودائع (مليون أوقية)				
	دجمبر 09	دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12
ودائع تحت الطلب (أ)	172 957	196 645	248 967	279 901
ودائع لأجل (ب)	19 469	20 567	11 233	9 663
حساب ادخار (ج)	15 931	18 809	22 897	26 265
ودائع	208 358	236 021	283 097	315 829
نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع	%83	%83	%88	%89
نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع	%9	%9	%4	%3
نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع	%8	%8	%8	%8

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

لم تتغير تركيبة الودائع ومثلت الودائع لأجل وحسابات الادخار 12% من مجموع ودائع الزبناء على مستوى البنوك

جدول 26: توزيع الودائع (مليون أوقية)				
دجمبر 12	دجمبر 11	دجمبر 10	دجمبر 09	
35 250	27 106	23 955	23 779	ودائع عمومية (أ)
280 579	255 991	200 019	184 579	ودائع خصوصية (ب)
315 829	283 097	223 974	208 358	مجموع الودائع
11%	10%	11%	11%	% لـ (أ) / مجموع الودائع

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

بقيت الودائع العمومية ثابتة ومثلت 11% من الحجم الإجمالي للودائع.

جدول 27: الودائع - القروض (مليون أوقية)					
بيان					
دجمبر 12	دجمبر 11	دجمبر 10	دجمبر 09		
7 895	9 162	8 422	5 712	لأجل طويل	قروض
50 608	37 233	31 655	29 113	لأجل متوسط	
186 010	160 339	148 444	130 195	لأجل قصير	
244 513	206 735	188 521	165 020	قروض صافية	
73 276	72 660	63 407	51 020	مخصصات تحوطية	
317 788	279 395	251 929	216 040	مجموع القروض الخام	
279 901	248 967	196 645	172 957	تحت الطلب	ودائع
35 928	34 130	39 376	35 401	لأجل	
315 829	283 097	236 021	208 358	ودائع	
-1 959	3 702	-15 908	-7 682	فرق : ودائع - قروض خام	
71 317	76 363	47 500	43 338	فرق : ودائع - قروض صافية	
99,4%	101,32%	93,69%	96,44%	نسبة مئوية : ودائع / قروض خام	
129,2%	136,94%	125,20%	126,26%	نسبة مئوية : ودائع / قروض صافية	

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

انتقلت نسبة تغطية الودائع للقروض من 99,3% في نهاية 2012 إلى 101,32% في 2011. ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع أكبر للقروض مقابل الودائع.

جدول 28: تطور سيولة البنوك (مليون أوقية)				
دجمبر 12	دجمبر 11	دجمبر 10	دجمبر 09	
175 729	164 075	129 809	129 685	1- استخدامات السيولة (مليون أوقية)
92 088	81 172	40 015	45 783	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
24 676	32 932	24 844	29 777	وكلاء محليون وأجانب
4 350	0	0	0	سوق نقدي
54 615	49 971	64 950	54 125	سندات خزينة
24 307	14 500	5 834	4 691	2- موارد السيولة
1 913	749	20	217	هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
16 751	10 724	2 811	1 781	وكلاء محليون وأجانب
4 350	334	309	0	سوق نقدي
1 293	2 693	2 693	2 693	إعادة تمويل البنك المركزي
151 422	149 574	123 975	124 994	رصيد عمليات الخزينة (2 - 1)

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

مثل رصيد السيولة لدى النظام المصرفي 151,4 مليار أوقية في ديسمبر 2012 مقابل 149,5 مليار أوقية في ديسمبر 2011.

وتتشكل الأصول الأكثر سيولة من أدونات الخزينة (31%) ومن رصيد الحساب الجاري في البنك المركزي (52%) ومن العائدات لدى الوكلاء (14%).

8.2.2 هيئات التمويل الصغرى

في إطار تطوير هيئات التمويل الخفيفة ومن أجل تحسين نفاذ السكان إلى الخدمات المالية أنشئت شبكات هذا التمويل منذ عدة سنوات. وكانت أبرز هذه الشبكات هما شبكتا صناديق الادخار والقرض وشبكة تعاونيات القرض الزراعي، سواء من حيث عدد الزبناء أو مخزون القروض أو نسب تغطيتها. وتشكلت كذلك صناديق الإدخار والقرض في ميدان تنمية المواشي على شكل شبكة وإن كانت لا تزال ضعيفة في الوقت الحالي. أما هيئات التمويل الخفيف الأخرى ذات الرأس المال الخاص فقد كان مستوى تطورها متباينا إلى حد ما.

وفي نهاية 2012 كان عدد هيئات التمويل الخفيف، فضلا عن شبكات الإدخار والقرض وتنمية المواشي والقرض الزراعي، يبلغ 27 هيئة يوجد معظمها في انواكشوط.

8.2.2.1 القروض

بلغت مستحقات القروض الصافية التي وزعتها هيئات التمويل الخفيف 14,8 مليار أوقية عام 2012 أي بزيادة 5,3% مقارنة مع عام 2011. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الارتفاع الذي تحقق على مستوى الصناديق الشعبية للإدخار والقرض واتحاد القرض الزراعي. ويستحوذ اتحاد القرض الزراعي لوحده على 88,4% من المجموع بينما تبلغ حصص الصناديق الشعبية للإدخار والقرض وهيئات التمويل الأصغر مجما 7,4% و4,1% على التوالي.

ولغاية 2012/12/31 مثل إجمالي القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الصغرى 6,1% من مجموع القروض الصافية التي وزعها النظام المصرفي.

جدول 29: أنشطة هيئات التمويل الصغرى (مليون أوقية)			
بيان	2010	2011	2012
قروض صافية	13.287	14.086	14 838
ادخار	5.184	4.948	5 500
تسليف	7.982	7.545	11 596
أموال خاصة	1.534	1.996	756

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

8.2.2.2 الودائع

سجلت الودائع لدى هيئات التمويل الصغرى زيادة قدرها 11,2% عام 2012 وبلغت 5,5 مليار أوقية في نهاية العام. ويعود سبب هذه الزيادة إلى تطور الودائع لدى الصناديق

الشعبية للادخار والقرض وغيرها من هيئات التمويل الصغرى. ويجدر التنويه بأن الصناديق الشعبية تستحوذ على 84,9% من الودائع وأن حصة كل من الاتحاد الوطني للقرض الزراعي والهيئات الأخرى تمثل على التوالي 8,3% و6,8%.

ولا تمثل هذه الودائع سوى 2% من إجمالي ودائع النظام المصرفي لغاية 2012/12/31 وهي نفس النسبة في العام السابق.

8.2.2.3 السلف

سجلت السلف زيادة بأكثر من 53% عام 2012 مقارنة مع 2011. ويعزى هذا التطور أساسا إلى زيادة السلف المبرمة مع اتحاد تعاونيات القرض الزراعي والتي مثلت أكثر من 84% من المجموع.

8.2.2.4 الأموال الخاصة

بعد الخسائر المتراكمة من طرف شبكة الصناديق الشعبية للادخار والقرض، سجلت الأموال الخاصة انخفاضا بنسبة تفوق 62% خلال عام 2012 مقارنة مع 2011.

8.2.2.5 قواعد الحيلة

جدول 30: نسبة السيولة			
(مليون أوقية)	مطلوب	دجمبر 10	دجمبر 11
1. سيولة وما شابهها	3 117 502	3 329 336	4 475 542
2. ودائع تحت الطلب وما شابهها	5 183 809	4 947 595	5 418 450
قسمة (2/1)	(الحد الأدنى 25%)	60%	67%
		83%	

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

تقيدت مؤسسات التمويل الصغرى بشكل واسع بنسبة السيولة. وكانت تتمتع بمعامل سيولة مرتفع نسبيا.

جدول 31: نسبة القدرة على الوفاء			
(مليون أوقية)	مطلوب	دجمبر 10	دجمبر 11
1. أموال خاصة صافية	1 200 468	1 662 574	420 559
2. أصول صافية مرجحة	9 985 382	11 995 463	10 747 070
قسمة (2/1)	(الحد الأدنى 15%)	12%	14%
		4%	

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

كان لتدهور الأموال الخاصة الصافية على مستوى الصناديق الشعبية للادخار والقرض عام 2012 تأثير بالغ على القدرة على الوفاء بالنسبة لهيئات التمويل الصغرى وقد سجلت هذه النسبة تراجعا قويا من 14% عام 2011 إلى 4% عام 2012.

جدول 32: نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط				
مطلوب	دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12	
1. استخدامات أجل متبقي يفوق سنة واحدة	11 271 629	11 562 896	11 582 495	
2. موارد ثابتة	11 256 069	11 847 805	16 193 131	
قسمة (2/1)	(الحد الأعلى 100%)	%100	%98	%72

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

ارتفعت نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط بعد زيادة الموارد الثابتة خلال عام 2012 كما استمر التقيد بنسب التغطية.

جدول 33: نسبة تغطية الأصول الثابتة				
(مليون أوقية)	مطلوب	دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12
1. سندات استثمار وأصول ثابتة	785 132	772 094	544 198	
2. أموال خاصة صافية	1 200 468	1 662 574	420 559	
قسمة (1/2)	(الحد لأعلى 75%)	%65	%46	%129

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

تراجعت نسبة تغطية الأصول الثابتة خلال عام 2012 بسبب انخفاض الأموال الخاصة الثابتة.

8.3 مكافحة غسل الأموال

في إطار الجهود التي تقوم بها خلية تحليل البيانات المالية (كانيف) من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم إصدار أمرين من قبل المحافظ لتعزيز المنظومة القانونية القائمة :

- قرار رقم 005/محافظ/ 2012 يحدد عتبات للتصريح بالنسبة للوكلاء العقاريين وتجار الحجارة الكريمة والمعادن الثمينة وطرق التفاوض على هذه المقتنيات.
- القرار رقم 006/محافظ/ 2012 يحدد بالنسبة للرباطات والمنظمات التي لا تتوخى الربح، عتبات تصاريح خاصة بالهبات. ويأتي هذا القرار تطبيقاً للمقرر المشترك رقم 640/ وزارة الداخلية/وزارة التجارة/البنك المركزي/ 2011 الذي يحدد بالنسبة للرباطات والمنظمات التي لا تتوخى الربح الإجراءات المتعلقة بالطرق المحاسبية وتسيير الحسابات المصرفية واستقبال وتسيير الهبات.

ومن ناحية أخرى واصلت خلية الكانيف انتهاج سياستها الرامية إلى تعزيز القدرات عبر المشاركة في اللقاءات الدولية وتنظيم ورشات لصالح الفاعلين المعنيين بمكافحة غسل الأموال.

IX. الكشوف المالية للبنك المركزي

تحليل حسابات البنك المركزي برسم 2012

تم إعداد حسابات الموازنة والتشغيل العام والأرباح والخسائر في البنك المركزي للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2012/12/31 باستخدام أساليب التقييم المطبقة خلال السنوات المالية السابقة والقواعد المتعارف عليها في هذا المجال أي:

- تقييم عائداتنا من الذهب حسب سوق لندن بتاريخ 2012/12/31؛
- تقييم عائداتنا وديوننا بأسعار الصرف في يوم ختم الحسابات؛
- حساب الأصول الثابتة حسب مبدأ الكلفة التاريخية؛
- تطبيق مبدأ الحيطة وربط الأعباء بالعائدات وعدم التعويض وفصل السنوات المالية عن بعضها.

9.1 حسابات الموازنة

تتوازن حسابات موازنة البنك المركزي الموريتاني للسنة المنتهية في 2012/12/31 من حيث الأصول والخصوم عند 516.129.332 ألف أوقية مقابل 375.455.821 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31، أي بزيادة في القيمة المطلقة قدرها 140.673.511 ألف أوقية أي 37,47 كقيمة نسبية وهي زيادة بنحو 25,05% مقارنة بالعام السابق.

أ. الأصول

1. الذهب والعائدات من العملات الصعبة

في 2012/12/31 بلغت عائداتنا من الذهب والعملات الصعبة 290.865.177 ألف أوقية مقابل 144.701.026 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 146.164.151 ألف أوقية تمثل 101,01 كقيمة نسبية .

1.1 الذهب

بعد إعادة التقييم في سوق لندن بتاريخ 2012/12/31، بلغت قيمة عائداتنا من الذهب 5.759.794 ألف أوقية مقابل 5.199.746 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 560.048 ألف أوقية أي قيمة نسبية قدرها 10,77.

1.2 العائدات من العملات الصعبة

تم تقييم العائدات الخارجية الصافية في نهاية دجمبر 2012 ب 285.105.383 ألف أوقية وتمثل 55% من مجموع الأصول. وكان اتجاه ارتفاع العائدات خلال العام جليا حيث سجل مع نهاية 2012 زيادة قدرها 145.604.103 ألف أوقية أي 104,37% بالارتباط مع

الفائض الذي حققته الحسابات الخارجية لهذه السنة. وقد زادت الودائع تحت الطلب لوحدها ب 28.004.333 ألف أوقية لتبلغ 108.904.769 ألف أوقية. كما سجلت الودائع لأجل زيادة قوية قدرها 64.703.668 ألف أوقية أي أكثر من 58% مقارنة مع مستواها في العام السابق.

2. صناديق النقد

يسجل هذا البند اكتتاب البنك المركزي بالأوقية في رأسمال كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وكذا العائدات بحقوق السحب الخاصة.

2.1 الاكتتابات

لغاية 2012/12/31، بلغ الاكتتاب بالأوقية 35.137.410 ألف أوقية مقابل 34.359.144 ألف أوقية ل 2011/12/31 أي بزيادة 778.266 ألف أوقية بالقيمة المطلقة وهو ما يمثل 2,27 بالقيمة النسبية. وتأتي هذه الزيادة الخفيفة في أعقاب تغير سعر حقوق السحب الخاصة من 440,64 بتاريخ 2011/04/30 إلى 452,68 بتاريخ 2012/04/30 (راجع الجدول أدناه).

الجدول رقم 1: الاكتتابات (أوقية)		تغير	
بيان	2011-12-31	2012-12-31	تغير القيمة المطلقة تغير %
اكتتابات بالأوقية – صندوق النقد الدولي	28 377 294 945,65	29 152 671 350,09	2,73
اكتتاب في رأسمال صندوق النقد العربي	5 981 848 693,00	5 984 738 295,00	0,05
مجموع	34 359 143 638,65	35 137 409 645,09	2,27

شهد اكتتابنا في رأسمال صندوق النقد الدولي ارتفاعا خفيفا بلغ 2,73 كقيمة نسبية. وتعزى هذه الزيادة إلى تغير قيمة حقوق السحب الخاصة من 440,64 بتاريخ 2011/04/30 إلى 452,68 بتاريخ 2012/04/30.

كما تحققت زيادة 0,05 كقيمة نسبية لاكتتابنا بالأوقية في رأسمال صندوق النقد العربي، ثمرة لتغير سعر صرف الدينار العربي من سنة مالية إلى أخرى والذي انتقل من 1.321,92 بتاريخ 2011/12/31 إلى 1.398,72 بتاريخ 2012/12/31.

2.2 العائدات من حقوق السحب الخاصة

بعد تكفل البنك المركزي بحسابات صندوق النقد الدولي باسم الدولة، تم نقل رصيد الحساب 103 "عائدات من حقوق السحب الخاصة" إلى الحساب 101 02 10 "عائدات من حقوق

السحب الخاصة تحت الفرع 101 بدل 103 وهو يمثل مع نهاية السنة المالية مبلغ 1.057.322 ألف أوقية.

وفي القسم 1 من أصول الموازنة يمثل بند "مستحقات على الدولة" جزءاً مهماً كما تبين من البنود التالية:

3. ديون على الدولة

نظراً إلى استمرار حالة وفرة السيولة عام 2012، تمكنت الخزينة العامة من تلبية احتياجاتها إلى التمويل عبر اللجوء إلى سوق عرض الأذونات. وهكذا فإن ديون البنك المركزي على الدولة التي سجلت زيادة بنسبة 4,33% في العام السابق، شهدت تراجعاً بنحو 1,19%. وبلغت هذه المستحقات 160.247.554 ألف أوقية مع انتهاء السنة المالية مقابل 162.181.829 ألف أوقية في نهاية السنة السابقة.

ويعزى هذا الانخفاض من بين أمور أخرى، إلى عمليات السداد التي تمت خلال السنة المالية بموجب الاتفاقية الموقعة بين البنك المركزي والدولة بمبلغ 2.800.000 ألف أوقية وذلك بمقايضة ثلاثة ودائع كويتية قيمتها 10.157.500 دينار كويتي بما يقابلها من الأوقية في بند "مستحقات أخرى على الدولة للتسوية" بتاريخ 26 سبتمبر 2012 بمبلغ 10.648.615 ألف أوقية بموجب اتفاقية الحل محل الدائن الموقعة بين الدولة والبنك المركزي بتاريخ 20 سبتمبر 2012.

ويجدر التنويه بأن هذا الانخفاض قد تم تخفيفه من خلال تذبذب قيمة حقوق السحب الخاصة التي انتقلت من 444,89 بتاريخ 2011/12/31 إلى 466,24 بتاريخ 2012/12/31 وكذلك متأخرات الفوائد بموجب اتفاقية البنك المركزي والدولة فيما يتعلق بـ 4.455.179 ألف أوقية والعمولات على أذونات الخزينة البالغة 2.629.800 ألف أوقية وإعادة تقييم كمبيالة هيئة FCI بمبلغ 560 مليون.

جدول 2: تركيبة مقارنة لبند "الديون على الدولة"				
البيان	2011-12-31	2012-12-31	تغير	نسبي
حسابات البريد	7 481 176,92	7 479 256,92	1 920,00	0,03 -
مستحقات أخرى على الدولة	70 700 000 000,00	67 900 000 000,00	- 2 800 000 000,00	3,96 -
اعتمادات بحقوق السحب الخاصة - البنك المركزي/الدولة	22 283 327 792,55	23 352 691 114,65	1 069 363 322,10	4,80
مستحقات على الدولة قيد التسوية	20 009 785 226,26	19 806 148 910,01	-203 636 316,25	1,02 -
عمليات أخرى مع الدولة	49 181 234 747,29	49 181 234 747,29	0,00	0,00
مجموع	162 181 828 943,02	160 247 554 028,87	-1 934 274 914,15	1,19 -

4. القروض إلى الاقتصاد

في نهاية السنة المالية كان رصيد هذا البند 13.743.737 ألف أوقية مقابل 15.813.220 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 أي بانخفاض في القيمة المطلقة قدره 2.069.483 ألف أوقية أي 13,09 كقيمة نسبية. ويعزى هذا الانخفاض إلى التخلي عن 1,4 مليار من ديون "باسم بنك" وإلى سداد خط إعادة تمويل الصناديق الشعبية للادخار والقروض بمبلغ 665.083 ألف أوقية ثم إلى سداد أول قسط من سلفة مجموعة جيمتيل 4.400 ألف أوقية.

5. سندات المساهمة

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية. وتشمل سندات مساهماتنا وهي مقومة بكلفتها التاريخية وتضم 3 مساهمات في الهيئات التالية: UBAF ، AFREXIM BANK و GIMTEL.

جدول 3: تطور السندات				
بيان	2011-12-31	2012-12-31	تغير مطلق	تغير نسبي %
اتحاد البنوك الإفريقية (إيباف)	115 132 800,00	115 132 800,00	0,00	0,00
أفركسيم بانك	75 567 316,51	75 567 316,51	0,00	0,00
جيمتل	81 045 000,00	81 045 000,00	0,00	00,00
مجموع	271 745 116,51	271 745 116,51	0,00	0,00

إن سندات المساهمة التي ارتفعت بنسبة 10,74% في العام السابق نتيجة الحصول على 9 أسهم جديدة لدى AFREXIM BANK بقيت بعد عام 2012 دون تغيير أي عند 272 مليون أوقية.

6. الأصول الثابتة

سجلت الأصول الثابتة البالغة 1.163.008 ألف أوقية تراجعاً بمبلغ 43.446 ألف أوقية أي 3,60% مقارنة مع نهاية دجمبر 2011.

ويبرز الجدول التالي هذا التغير:

جدول 4: تركيبة الأصول الثابتة (القيمة المحاسبية الصافية)				
بيان	2011-12-31	2012-12-31	تغير مطلق	تغير نسبي %
قطع أرضية	75 238 820,00	75 238 820,00	0,00	0,00
بنايات	464 802 098,45	400 889 199,20	-63 912 899,25	-13,75
تنظيم استصلاح	130 700 108,09	109 063 543,56	-21 636 564,53	-16,55
معدات وأثاث مكتبي	84 408 006,81	67 615 405,44	-16 792 601,37	-19,89
تجهيزات معلوماتية	33 856 602,16	72 413 184,17	38 556 582,01	113,88
لوازم الصندوق	66 457 712,27	57 376 440,31	-9 081 271,96	-13,66
وسائل نقل	0	0,00	0,00	
ودائع وكفالة مالية	781 016,40	781 016,40	0,00	0,00
مقدم أشغال/ صفقات	284 705 825,31	284 705 825,31	0,00	0,00
أصول ثابتة جاري اقتناؤها	65 503 951,73	94 924 355,45	29 420 403,72	44,91
مجموع	1 206 454 141,22	1 163 007 789,84	-43 446 351,38	-3,60

7. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

بلغ بند الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الأصول ولغاية 2012/12/31 ما مجموعه 14.700.701 ألف أوقية مقابل 13.864.980 ألف أوقية أي بزيادة 6,03 مقارنة مع نهاية دجمبر 2011.

تغير %		جدول 5: تطور الحسابات النظامية		
القيمة النسبية	القيمة المطلقة	2012-12-31	2011-12-31	بيان
-81,43	-1 884 110,34	429 621,66	2 313 732,00	صناديق تسليف
23,59	748 401 597,00	3 920 274 500,06	3 171 872 903,06	سلف إلى العمال
	0,00	0,00	0,00	أوراق تجارية لم تسدد في المقاصة
-47,21	-214 636 621,95	239 998 653,76	454 635 275,71	مدينون متفرقون
17,64	334 295 300,94	2 229 499 022,37	1 895 203 721,43	سعر تكلفة التسليم
-100,00	-48 521 384,00	0,00	48 521 384,00	شيكات وقيم قيد القبض
-10,95	-869 008 325,34	7 066 164 434,54	7 935 172 759,88	حساب تسوية الأصول
	1 114 975 470,00	1 114 975 470,00	0,00	حساب سوق الصرف
-77,51	-206 804 160,00	60 003 888,00	266 808 048,00	سك نقود ورقية
-23,32	-21 096 580,00	69 355 457,00	90 452 037,00	حساب ارتباط
6,03	835 721 186,31	14 700 701 047,39	13 864 979 861,08	مجموع

ب. الخصوم

1. الأوراق والنقود المعدنية في التداول

بلغت النقود الورقية والمعدنية في التداول لغاية 2012/12/31 ما مجموعه 130.232.293 ألف أوقية مقابل 113.862.158 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة 16.370.136 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 14,38 كقيمة نسبية.

تغير		جدول 6: تطور الإصدارات والمقبوضات (2011 / 2012)		
القيمة النسبية	القيمة المطلقة	2012-12-31	2011-12-31	بيان
19,67	27 401 000 000,00	166 670 000 000,00	139 269 000 000,00	إصدار نقود ورقية نوع 2004
13,78	121 600 000,00	1 004 025 930,00	882 425 930,00	إصدار نقود معدنية
42,42	-11 152 464 403,80	-37 441 732 799,22	-26 289 268 395,42	مقبوضات
14,38	16 370 135 596,20	130 232 293 130,78	113 862 157 534,58	مجموع

2. الحسابات الجارية والودائع

تسجل في هذا البند جميع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية التابعة للمجموعات المحلية والبنوك التجارية، كما يحتوي البند على ودائع البنوك والهيئات المالية الأجنبية المقيمة في موريتانيا وكذلك ودائع عمال البنك.

وبلغ رصيده لغاية 2012/12/31 ما مجموعه 239.180.723 ألف أوقية أي بزيادة 119.737.076 ألف أوقية أي 100,25% وهي زيادة تفوق نسبة 52,64% المسجلة في العام 2011. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع ودائع التجمعات العمومية بـ 121.046.854 والوكلاء المعتمدون في موريتانيا بمبلغ 13.093.753 ألف أوقية. وقد خف هذا الاتجاه التصاعدي بفعل انخفاض ودائع المؤسسات غير المصرفية وخاصة الحساب الخاص بإعادة توطين عائدات شركة اسنيم بمبلغ 20.188.080 دولار الأمريكي.

تغير		جدول 7: تطور الودائع		
القيمة النسبية	القيمة المطلقة	2012-12-31	2011-12-31	بيان
372,25	121 046 854 007,78	153 564 500 039,39	32 517 646 031,61	مجموعات وهيئات عمومية
9,49	5 231 842 007,66	60 369 127 457,84	55 137 285 450,18	بنوك ومؤسسات مالية
179,73	13 093 752 698,29	20 378 790 869,72	7 285 038 171,43	حساب البنوك بالعملة
-85,90	-137 865 109,29	22 624 312,32	160 489 421,61	مؤسسات مالية أجنبية
-98,85	-20 025 192 321,02	233 590 907,97	20 258 783 228,99	مؤسسات غير مصرفية
1,81	19 942 484,90	1 120 873 289,35	1 100 930 804,45	ودائع المؤسسات العمومية بالعملة الصعبة
12,50	201 653 606,84	1 815 237 077,10	1 613 583 470,26	ودائع البنوك التجارية لدى سوق الصرف
22,45	306 088 154,29	1 669 337 000,20	1 363 248 845,91	حسابات العمال
0,00	0,00	6 641 812,12	6 641 812,12	أرباح مقسمة على العمال
0,00	0,00	1 073,00	1 073,00	حساب خاص
100,25	119 737 075 529,45	239 180 723 839,01	119 443 648 309,56	مجموع

3. صندوق النقد الدولي – الخصوم

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة المحلية كمقابل لائكتاباتنا في الأصول (حساب بند صندوق النقد والحساب رقم 1) وكذلك مبلغ الاعتمادات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2.

وكان المركز الصافي لبند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم عند 57.829.886 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 مقابل 55.813.144 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 أي بزيادة 2.091.974 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 3,75 كقيمة نسبية.

تغير		جدول 8: تطور مركز صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم		
القيمة النسبية	القيمة المطلقة	2012-12-31	2011-12-31	بيان
4,80	1 316 555 243,85	28 750 853 250,24	27 434 298 006,39	دعم بحقوق السحب الخاصة
0,00	0,00	399 764 823,34	399 764 823,34	صندوق النقد الدولي الحساب رقم 1
2,77	775 376 404,44	28 752 906 526,75	27 977 530 122,31	سندات صندوق النقد الدولي
	0,00	0,00	0,00	فرق إعادة تقييم مشاركة صندوق النقد الدولي
2,71	42 099,35	1 593 375,83	1 551 276,48	صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2
3,75	2 091 973 747,64	57 829 886 247,94	55 813 144 228,52	مجموع

انتقل بند "الاعتمادات من حقوق السحب الخاصة" من 27.434.298 ألف أوقية في العام السابق إلى 28.750.853 ألف أوقية لهذا العام، أي بزيادة 4,80 كقيمة نسبية وهو ما يناهز 1.316.555 ألف أوقية بسبب تقلبات سعر حقوق السحب الخاصة التي انتقلت من 444,89 أوقية في 2011/12/31 إلى 466,24 بتاريخ 2012/12/31.

وفيما يتعلق بالبندين "سندات صندوق النقد" و"صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2" فقد سجلا على التوالي زيادات بنسب 2,77 و 2,71 كقيمة نسبية بعد تحيينهما وفق سعر حقوق السحب الخاصة التي حددها صندوق النقد الدولي في 2012/04/30 (وحدة الحساب تساوي 452,68 أوقية).

4. صندوق النقد العربي – الخصوم

يمثل مبلغ 105.754 ألف أوقية مقابل رصيد حساب صندوق النقد العربي البالغ 80.000 دينار عربي وهو جزء من ائتماننا في الأصول.

ويجدر التنويه بأن سنداتنا لدى هذه المؤسسة تبلغ 184 سهما.

5. ودائع البنوك الأجنبية

يشمل هذا البند الودائع لأجل لبعض البنوك الأجنبية لدى البنك المركزي وكان رصيده المحين 47.808.374 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 مقابل 49.882.486 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 أي بانخفاض 2.174.112 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 4,35 كقيمة نسبية ويعزى هذا الانخفاض إلى تعويض ودائع البنك المركزي الكويتي التي كانت تبلغ 10.157.500 دينار كويتي بجزء من المستحقات على الدولة وبوجه خاص الحساب 30 127 11 وذلك وفقا لاتفاقية الحلول محل الدائن الموقعة بين الدولة والبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 20 سبتمبر 2012.

6. اتفاقيات الدفع

يجمع هذا البند في آن واحد اتفاقيات القرض والمقاصة.

6.1 اتفاقيات القرض

يراعي هذا البند في جانب الخصوم من موازناتنا جميع الأرصدة غير المستخدمة من القروض الممنوحة للدولة الموريتانية من طرف بعض الهيئات المالية الأجنبية والتي تخصص مبالغها لتمويل مختلف المشاريع المنجزة في موريتانيا في إطار التعاون بين بلادنا وهذه الهيئات وكذلك التزامات البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الأجنبية.

وبلغ رصيده 6.879.359 ألف أوقية لغاية 2012/12/31 مقابل 4.507.119 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة 2.372.239 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 52,63 كقيمة نسبية.

6.2 غرفة المقاصة

يتعلق هذا البند بالوضع الصافي للمعاملات التجارية بين بلادنا وبلدان شبه منطقتي غرب إفريقيا والمغرب العربي عبر آلية تتمثل في غرفتين للمقاصة.

ولغاية 2012/12/31 كان رصيد هذا البند هو 1.730 ألف أوقية مقابل رصيد لاغ في العام السابق ويعود السبب في ذلك إلى الأمور العالقة بين هيئتنا والبنك المركزي التونسي.

7. رأس المال وصندوق الاحتياط

بلغ هذا البند 3.125.821 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 مقابل 2.525.097 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة 6.724 ألف أوقية كقيمة مطلقة أو 23,79 كقيمة نسبية.

وتعود هذه الزيادة إلى إعادة تشكيل الاحتياطي القانوني والاختياري وفقا لمحضر المجلس العام للبنك رقم 124 بتاريخ 2012/06/20.

ويبين الجدول التالي هذا التغير:

جدول 9: تطور رأس المال وصندوق الاحتياط				
بيان	2011-12-31	2012-12-31	تغير 2012-12-31 2012-12-31	تغير ب %
رأس المال	200 000 000,00	200 000 000,00	0,00	0,00
احتياطي قانوني	100 000 000,00	100 000 000,00	0,00	0,00
احتياطي اختياري	2 223 301 276,44	2 823 301 276,44	600 000 000,00	26,99
مرحل من جديد 2008	1 795 658,00	2 519 910,49	724 252,49	40,33
مجموع	2 525 096 934,44	3 125 821 186,93	600 724 252,49	23,79

8. احتياطي إعادة تقييم العائدات من الذهب

يبين هذا البند إعادة تقييم مخزوننا من الذهب سواء كان في الودائع أو في خزائن البنك المركزي. وهو يعطي تغيرا موجبا بمبلغ 560.048 ألف أوقية أي 11,77% بعد زيادة سعر الذهب الذي انتقل من سنة لأخرى ما بين 1.574,50 دولار للأونصة لغاية 2011/12/31 إلى 1.664,00 دولار للأونصة بتاريخ 2012/12/31 حيث انتقل الاحتياطي من 4.757.452 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 إلى 5.317.500 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31.

9. الحسابات النظامية والمتفرقة في جانب الخصوم

يحتوي هذا البند على العمليات للحفظ وتلك التي يتعين تسويتها في جانب الخصوم وكذلك مخصصات الخسارة والأعباء ومخصصات صندوق المساعدات والحيطة الاجتماعية وغير ذلك من الحسابات النظامية كالقيم المقبوضة وحسابات الارتباط والمبالغ المهيأة للدفع والعمليات التي يتعين خصمها.

وبلغت مختلف عناصر الخصوم 11.553.184 ألف أوقية أي بتراجع بأكثر من 48% وهو ما يعني مستوى التحكم في الحسابات النظامية للبنك.

ويمكن تحليل الحسابات النظامية كالآتي:

تغيره %		جدول 10: تطور الحسابات النظامية والمتفرقة		
نسبي	مطلق	2012-12-31	2011-12-31	بيان
-43,10	-491 878 253,46	649 495 212,59	1 141 373 466,05	دائنون متفرقون
-57,95	-415 928 776,00	301 750 087,00	717 678 863,00	ضرائب نوعية
	1 234 237,00	1 234 237,00	0,00	استقطاعات ضمان الأشغال والصفقات
126,81	52 770 377,27	94 384 946,23	41 614 568,96	التزامات بالدفع
6,89	676 330,28	10 498 666,80	9 822 336,52	عمليات للاستقطاع
-74,91	-2 674 503 445,53	895 679 929,17	3 570 183 374,70	مخصصات
-100,00	-68 652 149,00	0,00	68 652 149,00	قيم تحت التحصيل غير قابلة للتصرف
-43,64	-7 434 495 696,18	9 600 115 584,00	17 034 611 280,18	حساب تسوية الخصوم
0,00	0,00	25 000,00	25 000,00	رأس مال صندوق النقد الدولي تحت التأسيس
-100,00	-953 013,00	0,00	953 013,00	حسابات الارتباط
-48,85	-11 031 730 388,62	11 553 183 662,79	22 584 914 051,41	مجموع

9.2 حساب النتائج

ويضم حسابات التسيير والحسابات خارج التشغيل.

أ. حسابات التسيير

تتألف من أعباء وعائدات التشغيل:

1. أعباء التشغيل

بلغت أعباء التشغيل 35.063.375 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 وهي زيادة بمبلغ 24.269.489 ألف أوقية أي 224,84% ويقترن هذا التطور بتغير طريقة حساب مخصصات تعويضات الاستقادة من المعاش. وفي السابق كان حساب تعويضات التقاعد يتم عبر التكليف مع زيادة أو نقصان المخصص الذي سبق احتسابه. وبالعكس واعتباراً من هذه السنة المالية سيلاحظ استعادة المخصصات وسيقام باحتساب المخصص الجديد.

تغير		جدول 11: مقارنة تركيبة الأعباء		
مطلق	مطلق	2012-12-31	2011-12-31	بيان
7,58	70 186 192,03	996 050 653,91	925 864 461,88	صيانة تداول إصدار النقود
8,98	6 807 143,00	82 650 000,00	75 842 857,00	مخصصات التجهيز
25,28	7 711 656,00	38 211 656,00	30 500 000,00	المجلس العام
12,72	756 324 135,10	6 703 006 268,14	5 946 682 133,04	مصاريف العمال
-6,69	-15 085 480,45	210 404 761,35	225 490 241,80	تكاليف أموال وغير منقولة
22,30	47 746 083,97	261 858 941,53	214 112 857,56	أسفار ونقل
16,80	50 211 635,27	349 158 786,04	298 947 150,77	توريدات خارجية
3,01	19 543 756,59	667 955 750,05	648 411 993,46	مصاريف عامة للتسيير
-47,74	-328 864 043,08	359 978 782,52	688 842 825,60	مصاريف مالية
-62,07	-216 737 966,66	132 455 442,02	349 193 408,68	خسائر صرف
-13,01	-28 247 464,79	188 855 725,70	217 103 190,49	مخصصات للاندثار
2 037,68	23 899 893 378,75	25 072 788 591,76	1 172 895 213,01	مخصصات تحوطية
224,84	24 269 489 025,73	35 063 375 359,02	10 793 886 333,29	مجموع

2. عائدات التشغيل

بلغت عائدات التشغيل 40.635.376 ألف أوقية لغاية 2012/12/31 مقابل 12.244.791 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 28.390.586 ألف أوقية أي 231,86 كقيمة نسبية.

تغير		جدول 12: مقارنة تركيبة العائدات		
مطلق	مطلق	2012-12-31	2011-12-31	بيان
0,46	3 133 283,54	691 335 811,15	688 202 527,61	فوائد على عائدات العملة الصعبة
-8,80	-4 402 135,41	45 603 385,42	50 005 520,83	فوائد على بروتوكيبك
-1,69	-61 303 396,93	3 557 868 581,66	3 619 171 978,59	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة
51,22	22 668 579,75	66 922 900,84	44 254 321,09	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
-100,00	-37 674,00	0,00	37 674,00	غرامات على مركز الصرف
54,77	39 692 707,50	112 163 038,96	72 470 331,46	عمولات صرف
35,54	827 800 283,13	3 157 003 189,33	2 329 202 906,20	عمولات الصرف على العمليات في الحساب
4,68	53 252 991,00	1 190 031 411,00	1 136 778 420,00	عائدات على سوق الصرف
6,98	224 984 555,43	3 446 588 423,91	3 221 603 868,48	عائدات أخرى
	0,00	0,00	0,00	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي
-93,46	-11 798 750,00	825 000,00	12 623 750,00	فوائد على بيع سندات البنك المركزي
	0,00	0,00	0,00	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
3270,87	26 967 209 372,48	27 791 674 560,55	824 465 188,07	استرجاع المخصصات
51,16	10 164 000,00	30 030 000,00	19 866 000,00	عائدات غير جارية
128,49	290 530 304,75	516 638 528,59	226 108 223,84	أرباح الصرف
231,62	28 361 894 121,24	40 606 684 831,41	12 244 790 710,17	المجموع

ب. حسابات خارج التشغيل

يحتوي هذا البند على الأعباء والعائدات الفعلية الغير مدرجة في الميزانية :

1. الأعباء خارج التشغيل

بلغت الأعباء خارج التشغيل 2.616.291 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 مقابل 1.011.972 ألف أوقية لغاية 2011/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 1.604.319 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي 158,53 كقيمة نسبية.

تغير		جدول 13: مقارنة الخسائر خارج التشغيل			
%	مطلق	2012	2011	البيان	رقم الحساب
- 29,76	- 66 322 508,70	156 567 792,50	222 890 301,20	خسائر للسنوات المالية الماضية	8001400
	1 670 641 570,55	1 670 641 570,55	0,00	خسائر استثنائية	8001500
0,00	0,00	789 081 959,20	789 081 959,20	مخصصات النفقات خارج التشغيل	8001700
158,53	1 604 319 061,85	2 616 291 322,25	1 011 972 260,40	المجموع العام	

2. العائدات خارج التشغيل

3. بلغت العائدات خارج التشغيل 9.600.658 ألف أوقية بتاريخ 2012/12/31 أي بزيادة 8.165.541 ألف أوقية مقارنة مع مستواها عام 2011 (راجع الجدول أدناه).

تغير		جدول 14 : مقارنة الأرباح 2011-2012			
%	مطلق	2012	2011	البيان	رقم الحساب
-86,10	-30 579 481,08	4 937 500,00	35 516 981,08	أرباح على السنوات المالية الماضية	8001400
585,60	8 196 120 427,92	9 595 720 771,85	1 399 600 343,93	أرباح استثنائية	8001600
568,98	9 600 658 271,85	9 595 720 771,85	1 435 117 325,01	المجموع العام	

4. النتيجة الصافية

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وبعد إدراج حساب الخسائر والأرباح، سجلت نتيجة البنك فائضا بمبلغ 12.527.676 ألف أوقية أي بزيادة 10.653.627 ألف أوقية أي 568,48% مقارنة مع نتيجة عام 2011.

9.3 العمليات خارج الموازنة

بلغ إجمالي العمليات خارج الموازنة بتاريخ 2012/12/31 ما مجموعه 115.795.169 ألف أوقية مقابل 108.328.902 ألف أوقية بتاريخ 2011/12/31 أي بزيادة 7.466.267 ألف أوقية أي 6,89 كقيمة نسبية.

تغير		جدول 15 : تركيبة المستحقات خارج الموازنة		
قيمة نسبية	قيمة مطلقة	2012/12/31	2011/12/31	بيان
6,71	5 334 000 000,00	84 821 000 000,00	79 487 000 000,00	سندات خزينة صادرة
-60,72	-2 994 859 738,93	1 937 788 593,63	4 932 648 332,56	الاعتمادات المستندية
22,44	5 166 812 440,40	28 189 765 625,18	23 022 953 184,78	عائدات خارجية للدولة
-4,48	-39 685 950,00	846 614 480,00	886 300 430,00	اتفاقيات دولية
6,89	7 466 266 751,47	115 795 168 698,81	108 328 901 947,34	مجموع

X. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني

10.1 المصادقة على الكشف المالية من طرف المجلس العام

قام المحافظ وفقا للمادة 27 من الأمر القانوني 2007/004 بعرض الكشف المالية أمام المجلس العام للبنك المركزي لاعتمادها.

وقد صادق المجلس العام في اجتماعه بتاريخ 03 يونيو 2013 على الكشف المالية للبنك المركزي لسنة 2012.

البنك المركزي الموريتاني

شارع الاستقلال

ص.ب 623 نواكشوط

موريتانيا

أبيدجان بتاريخ 14 مايو 2013

تقرير تدقيق الحسابات السنوية

للسنة المنتهية يوم 31 ديسمبر 2012

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني،

لقد قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني والتي تضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذلك المذكرات الملحقة والمتعلقة بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2012.

مسؤولية المحافظ فيما يتعلق بالحسابات السنوية

يتحمل المحافظ مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيما وفق قواعد وأساليب المحاسبة التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا ومذكرات مصالح المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي يراه ضروريا لتحضير كشوف محاسبية خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

مسؤوليات المدقق

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار رأي انطلاقا مما قمنا به من تدقيق وفق القواعد الدولية في هذا المجال والتي تتطلب منا التقيد بضوابط وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول من أن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

ويستوجب التدقيق القيام بإجراءات لجمع عناصر يعتد بها، تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الحسابات السنوية. ويعود اختيار الإجراءات إلى قرار المدقق وخاصة إلى تقييمه لمخاطر احتواء الحسابات السنوية لاختلالات هامة، سواء تعلق بالاختلاس أو بالخطأ. وفي تقييمه للمخاطر يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصور إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للحسابات السنوية.

ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لنؤسس عليها رأينا مشفوعا بعدد من الملاحظات.

مبررات الرأي مع تحفظات

- ديون شركة سونيمكس

خلال عام 2008، منح البنك المركزي في إطار برنامج استعجالي سلفة بمبلغ 11.598 مليون أوقية لشركة سونيمكس وهي شركة ذات رأسمال مختلط تمتلك الدولة 51% من رأسمالها. وبلغت عائدات الفوائد على هذه المساعدة 3.193 مليون أوقية أي ما مجموعه 14.791 مليون أوقية بتاريخ 2012/12/31 ولم يسدد المبلغ كما لم تحدد خطة للسداد.

وفي مراسلة بتاريخ 05 سبتمبر 2011 التزم وزير المالية بسداد القرض الذي أقر إبرامه بين البنك المركز الموريتاني والشركة الإسلامية لتمويل التجارة وهي أحد فروع البنك الإسلامي للتنمية وذلك لتمويل عمليات مالية لشركة سونيمكس بحدود 12.893 مليون أوقية أي 40 مليون دولار كأصل وفوائد.

ولم يتسن رصد قرض البنك الإسلامي المذكور كما أن الضمانة التي عبرت عنها الدولة لا تغطي كما يبدو لنا مستحقات البنك المركزي في حالة عدم قيام شركة سونيمكس بسدادها. وبحسب إدارة البنك، كان من المتوقع إبرام بروتوكول اتفاق بين البنك المركزي الموريتاني والدولة الموريتانية قبل إعداد حسابات 2012. ومن شأن هذا الاتفاق أن يسمح بتحمل الدولة الموريتانية لديون سونيمكس.

وبانتظار التنفيذ الفعلي لهذا البروتوكول، لا يمكننا تقييم مخاطر عدم تحصيل هذا الدين أو مستوى الانخفاض الذي يمكن أن يطبق عليه بتاريخ 31 دجبر 2012.

- تقييم مبالغ فيه للنقد قيد التداول

كما هو مبين في الملحق 8 بالحسابات السنوية، تمت المبالغة في تقييم النقود المتداولة بما يعادل 70 مليون أوقية بسبب عدم مراعاة المبلغ الذي قبضته وكالة روصو واحتسابه بنفس القيمة.

رأي مع تحفظات

حسب رأينا ومراعاة للآثار التي قد تتركها المسائل المثارة في الفقرة "مبررات الرأي مع تحفظات" فإن الحسابات السنوية تعكس، في جميع جوانبها المهمة، صورة صادقة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني لغاية 31 دجمبر 2012 وفقا للخطة المحاسبية الموريتانية ولمذكرات مصالح المحاسبية.

فقرة الملاحظات

دون المساس بالرأي المعبر عنه أعلاه نلفت عنايتكم إلى النقاط التالية في المذكرات الملحقة :

- المذكرتان 3 و 12 المتعلقة بعرض الديون على الدولة ومعالجة ودائع الكويت؛
- المذكرة 4 المتعلقة بالتخلي عن ديون بنك باسيم "Bank BACIM" والقرض الممنوح للسيد أحمد ولد مغني؛
- المذكرة رقم 16 المتعلقة بمعالجة دين مؤسسة FCI للمال والاستثمار.

عن أرنست ويانغ

كارولين زاموشيوننا أوريو

خبيرة محاسبة مبرزة

XI. الملحقات

ملحق 1: المؤشرات الاقتصادية والمالية						
2012	2011	2010	2009	2008	2007	
التطور ب % ما لم يذكر غير ذلك						
الإيرادات الوطنية والأسعار						
6,9%	3,6%	4,7%	-1,2	3,7	1,0	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة
7,1%	3,7%	5,2%	-1,1	4,1	5,9	الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة
-6,0%	14,4%	21,9%	-5,9	12,4	0,2	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي
-5,8%	14,0%	21,8%	-3,9	13,0	13,3	إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول
4,9	5,7	6,3	2,2	7,3	7,3	مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)
3,4	5,5	6,1	4,9	3,9	7,4	مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)
القطاع الخارجي						
-4,86	33,40	52,0	-23,7	22,9	6,4	تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
-7,26	43,30	55,0	-21,6	31,1	54	منها التصدير خارج البترول
28,49	28,70	31,4	-22,9	35,6	22,7	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
22,94	12,20	18,1	-20,5	8,6	35,1	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي 2/
6,80	3,00	3,0	2,2	3,8	2,6	التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول
-31,01	-7,30	-9,1	-15,1	-16,9	-11,4	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
-8,23	14,50	6,9	- 3,3	- 2,3	-10,1	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول 2/
11,99	6,30	6,7	-0,3	-1,4	0,6	الموازنة الإجمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
الاحتياطيات الرسمية						
962	501,6	287,8	238	195	209	الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة 3/
6,2	3,7	2,5	2,2	1,7	1,9	الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)
النقد والقروض						
10,5	21,7	11,0	15,2	13,7	18,9	النقد وما يشبه النقد
14,3	16,4	5,5	17,4	1,6	3,8	الأوراق والنقد المعدنية المتداولة
% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط						
34,3	31,6	30,2	34,9	28,2	28,8	النقد وما يشبه النقد
9,6	8,5	8,5	10,4	8,2	9,4	الأوراق والنقد المعدنية المتداولة
العمليات المدعمة للحكومة						
39,9	28,7	27,1	26,7	25,9	30,2	إجمالي العائدات
32,2	26,3	24,6	24,1	22,8	24,9	عائدات دون الهيئات والبترول
1,9	2,0	1,4	1,8	2,2	2,9	الإيرادات البترولية 4/
37,1	30,0	29,1	32,1	32,9	32,0	المصرفات والقروض الصافية
2,8	-1,5	-2,0	-5,4	-7,0	-1,8	الرصيد الإجمالي بما فيه الهيئات
1,0	-3,5	-3,4	-5,7	-9,8	-4,9	الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهيئات
-4,9	-4,2	-4,5	-6,0	-10,2	-7,3	الرصيد الإجمالي دون البترول والهيئات
الدين الخارجي						
3049,4	2604,5	3327,7	3041,6	2 649,1	2 451,0	الدين الخارجي الإسمي (مليون دولار)
77,9	63,6	94,4	105,2	80,2	94	الدين الخارجي الإسمي (% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)
للتذكير:						
300,5	287,9	282,1	262,1	256,6	250,6	سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)
2 641,0	2 775,8	2073,5	1 364,1	1787,6	1454,4	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
3 170,3	2 467,4	1935,3	1497,8	1941,2	1432,0	استيراد السلع فوب (مليون دولار 2/
1206,7	1201,4	1016,6	794,2	854,8	733,7	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار أوقية)
1 159,5	1 148,5	972,4	757,6	797,6	678,4	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)
3 914,8	4 096,3	3524,6	2892	3299	2 080,0	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليون دولار)
4 074	4 285	3700	3 031	3 536	2 821,0	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)
3,6	3,5	3,3	3,2	3,1	2,96	السكان (مليون)
1 123	1 209	1099	940	1 124	953,0	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
1,2	-1,4	6,5	-4,9	5,8	2,8	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو؛ نهاية المدة)
102,8	97,1	80,2	54.	86	70	سعر النفط (دولار/برميل)
2,4	2,8	3,0	4,1	4,4	5,5	الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)
						2/ صناعات نفطية ومناجم (خارج سنيم) مستثناة
المصدر: السلطات الموريتانية						

ملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع بأسعار 1998					
2012	2011	2010	2009	2008	
72640	65024	67832	63388	63 124	القطاع الأول
15926	10391	13730	11536	11 369	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
42755	43695	43851	42801	41 555	1.2 تنمية المواشي
13959	10938	10251	9051	10 200	1.3 الصيد
100611	95460	91094	87083	90 769	القطاع الثاني
48622	49128	49928	49005	49 972	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
45197	45055	45612	43149	43 663	2.1 معادن:
34888	33971	34669	32685	35 081	حديد
3521	3537	3936	3898	3 625	نحاس
6789	7547	7007	6566	4 957	ذهب
3425	4073	4315	5856	6 309	2.2 بترول
20026	18677	17654	16858	17 220	3. نشاطات معملية
31963	27655	23512	21219	23 577	4. بناء وأشغال عامة
190830	180822	170785	164983	165 473	القطاع الثالث
31178	29079	27185	26734	27 927	5. النقل والمواصلات
53450	48949	44580	40156	43 281	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
57868	54851	51275	50681	46 517	7. خدمات أخرى
315748	293363	281966	268041	271 617	مجموع النشاطات التجارية
48333	47942	47744	47412	47 748	8. إدارات عمومية
364081	341305	329711	315453	319 366	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
42701	39335	37709	35590	36 014	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
406782	380640	367420	351043	355 380	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
403357	376568	363105	345188	349 071	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
358160	331513	317492	302038	299 099	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2012	2011	2010	2009	2008	ملحق 3 : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
11,7%	-4,1%	7,0%	0,4%	8,1%	القطاع الأول
53,3%	-24,3%	19,0%	1,5%	29,0%	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
-2,2%	-0,4%	2,5%	3,0%	3,0%	1.2 تنمية المواشي
27,6%	6,7%	13,3%	-11,3%	10,7%	1.3 الصيد
5,4%	4,8%	4,6%	-4,1%	-1,2%	القطاع الثاني
-1,0%	-1,6%	1,9%	-1,9%	4,3%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
0,3%	-1,2%	5,7%	-1,2%	7,7%	2.1 معادن:
2,7%	-2,0%	6,1%	-6,8%	0,6%	حديد
-0,5%	-10,1%	1,0%	7,5%	6,4%	نحاس
-10,0%	7,7%	6,7%	32,5%	120,2%	ذهب
-15,9%	-5,6%	-26,3%	-7,2%	-14,5%	2.2 بترول
7,2%	5,8%	4,7%	-2,1%	0,8%	3. نشاطات معملية
15,6%	17,6%	10,8%	-10,0%	-12,4%	4. بناء وأشغال عامة
5,5%	5,9%	3,5%	-0,3%	4,5%	القطاع الثالث
7,2%	7,0%	1,7%	-4,3%	9,8%	5. النقل والمواصلات
9,2%	9,8%	11,0%	-7,2%	3,3%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
5,5%	7,0%	1,2%	9,0%	4,1%	7. خدمات أخرى
7,6%	4,0%	5,2%	-1,3%	3,5%	مجموع النشاطات التجارية
0,8%	0,4%	0,7%	-0,7%	3,0%	8. إدارات عمومية
6,7%	3,5%	4,5%	-1,2%	3,5%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
8,6%	4,3%	6,0%	-1,2%	4,1%	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
6,9%	3,6%	4,7%	-1,2%	3,5%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
7,1%	3,7%	5,2%	-1,1%	3,9%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
8,0%	4,4%	5,1%	1,0%	3,9%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2012	2011	2010	2009	2008	ملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب القطاع (مليون أوقية)
183 104	169 148	157 932	146 638	146 990,0	القطاع الأول
49 104	28 772	40 364	33 721	32 424,0	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
64 013	73 880	79 706	77 384	75 497,0	1.2 تنمية المواشي
69 986	66 496	37 862	35 532	39 069,0	1.3 الصيد
482 059	540 761	410 983	255 434	315 382,0	القطاع الثاني
366 516	442 790	327 503	184 990	244 378,0	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
319 266	389 945	285 066	148 406	187 159,0	2.1 معادن:
179 686	248 915	179 842	94 673	146 473,0	حديد
34 307	35 591	34 623	23 254	21 894,0	نحاس
105 273	105 439	70 601	30 480	18 792,0	ذهب
47 250	52 845	42 438	36 584	57 219,0	2.2 بترول
41 590	36 975	33 070	29 718	29 615,0	3. نشاطات معملية
73 953	60 996	50 410	40 726	41 389,0	4. بناء وأشغال عامة
439 024	398 250	358 746	325 189	316 106,0	القطاع الثالث
44 006	40 601	36 886	35 071	36 309,0	5. النقل والمواصلات
126 442	110 382	95 814	81 113	85 293,0	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
124 951	112 029	99 092	92 171	82 535,0	7. خدمات أخرى
960 563	972 922	800 708	610 428	666 509,0	مجموع النشاطات التجارية
143 624	135 238	126 954	116 834	111 969,0	8. إدارات عمومية
1 104 187	1 108 159	927 662	727 262	778 478,0	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
102 516	93 196	85 800	66 925	75 549,0	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
1 206 702	1 201 355	1 013 462	794 187	854 027,0	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1 159 452	1 148 510	971 024	757 603	796 807,0	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
840 187	758 565	685 959	609 197	609 648,0	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 5: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب القطاع					
2012	2011	2010	2009	2008	
8,3%	7,1%	7,7%	-0,2%	17,9%	القطاع الأول
70,7%	-28,7%	19,7%	4,0%	38,5%	1.1 الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
-13,4%	-7,3%	3,0%	2,5%	10,5%	1.2 تنمية المواشي
5,2%	75,6%	6,6%	-9,1%	18,7%	1.3 الصيد
-10,9%	31,6%	60,9%	-19,0%	24,0%	القطاع الثاني
-17,2%	35,2%	77,0%	-24,3%	33,6%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
-18,1%	36,8%	92,1%	-20,7%	46,7%	2.1 معادن:
-27,8%	38,4%	90,0%	-35,4%	46,5%	حديد
-3,6%	2,8%	48,9%	6,2%	8,1%	نحاس
-0,2%	49,3%	131,6%	62,2%	155,7%	ذهب
-10,6%	24,5%	16,0%	-36,1%	3,3%	2.2 بترول
12,5%	11,8%	11,3%	0,3%	8,1%	3. نشاطات معملية
21,2%	21,0%	23,8%	-1,6%	-6,0%	4. بناء وأشغال عامة
10,2%	11,0%	10,3%	2,9%	11,2%	القطاع الثالث
8,4%	10,1%	5,2%	-3,4%	14,1%	5. النقل والمواصلات
14,5%	15,2%	18,1%	-4,9%	10,9%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
11,5%	13,1%	7,5%	11,7%	11,7%	7. خدمات أخرى
-1,3%	21,5%	31,2%	-8,4%	18,7%	مجموع النشاطات التجارية
6,2%	6,5%	8,7%	4,3%	10,1%	8. إدارات عمومية
-0,4%	19,5%	27,6%	-6,6%	17,3%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
10,0%	8,6%	28,2%	-11,4%	7,4%	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
0,4%	18,5%	27,6%	-7,0%	16,4%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1,0%	18,3%	28,2%	-4,9%	17,5%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
10,8%	10,6%	12,6%	-0,1%	10,7%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

ملحق 6: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي					
2012	2011	2010	2009	2008	
15,2%	14,1%	15,6%	18,5%	17,2%	القطاع الأول
4,1%	2,4%	4,0%	4,2%	3,8%	1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
5,3%	6,1%	7,9%	9,7%	8,8%	1.2 تنمية المواشي
5,8%	5,5%	3,7%	4,5%	4,6%	1.3 الصيد
39,9%	45,0%	40,6%	32,2%	36,9%	القطاع الثاني
30,4%	36,9%	32,3%	23,3%	28,6%	2. نشاطات استخراجية بما فيها البترول
26,5%	32,5%	28,1%	18,7%	21,9%	2.1 معادن:
14,9%	20,7%	17,7%	11,9%	17,2%	حديد
2,8%	3,0%	3,4%	2,9%	2,6%	نحاس
8,7%	8,8%	7,0%	3,8%	2,2%	ذهب
3,9%	4,4%	4,2%	4,6%	6,7%	2.2 بترول
3,4%	3,1%	3,3%	3,7%	3,5%	3. نشاطات معملية
6,1%	5,1%	5,0%	5,1%	4,8%	4. بناء وأشغال عامة
36,4%	33,2%	35,4%	40,9%	37,0%	القطاع الثالث
3,6%	3,4%	3,6%	4,4%	4,3%	5. النقل والمواصلات
10,5%	9,2%	9,5%	10,2%	10,0%	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
10,4%	9,3%	9,8%	11,6%	9,7%	7. خدمات أخرى
79,6%	81,0%	79,0%	76,9%	78,0%	مجموع النشاطات التجارية
11,9%	11,3%	12,5%	14,7%	13,1%	8. إدارات عمومية
91,5%	92,2%	91,5%	91,6%	91,2%	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
8,5%	7,8%	8,5%	8,4%	8,8%	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
96,1%	95,6%	95,8%	95,4%	93,3%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط
69,6%	63,1%	67,7%	76,7%	71,4%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج الصناعات الاستخراجية

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2012	2011	2010	2009	2008	ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته (مليار أوقية)
2 453,30	2 130,41	1 732,40	1 325,70	1 500,20	موارد
1 206,7	1 201,4	1 016,60	794,2	854	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1 246,6	929,1	715,8	531,6	646,1	واردات السلع والخدمات
2 453,3	2 130,4	1 732,40	1 325,70	1 500,20	الاستخدامات
1 075,6	885,8	886,1	731,3	802,1	الاستهلاك
198,5	177,2	165,6	154,9	161	استهلاك الإدارات العمومية
877,1	708,6	720,5	576,4	641	استهلاك الأسر
548,6	386,2	246,4	197,4	235,4	الاستثمار
102,7	70,5	58,9	56,2	55,6	استثمارات عمومية
440,4	311,8	185,1	139,2	177,5	استثمارات خصوصية
5,5	3,9	2,4	2,0	2,3	تغير المخزون
829,2	858,5	602,4	399	465	صادرات السلع والخدمات

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

2012	2011	2010	2009	2008	ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)
-529,3	308,3	138,2	-108,4	-123,3	ميزان تجاري
2641,0	2775,8	2073,5	1364,2	1787,6	صادرات
1130,7	1470,6	997,0	521,6	823,4	حديد
271,2	220,7	297,3	218	325,8	بتترول
238,0	248,4	187,4	118,6	167,2	نحاس
445,2	416,9	309,5	234	168,6	ذهب
479,0	408,0	275,7	268,6	288,5	صيد
76,7	11,2	6,7	3,4	14,1	أخرى
-3170,3	-2467,4	-1935,3	-1472,5	-1910,9	واردات فوب
-381,5	-290,8	-277,2	-322,2	-381,6	مواد غذائية
-687,5	-524,9	-364,9	-247,9	-581,7	منتجات نفطية
-110,4	-86,7	-66,7	-50,1	-84,5	منها شركة سنيم
-49,7	-43,5	-33,2	-23,3	-21,3	شركة نحاس موريتانيا
-111,9	-64,4	-26,6	-14,6	-15,3	شركة تازيزات
-1625,2	-1202,4	-852,6	-477,3	-717,9	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
-483,2	-361,3	-350,5	-205,3	-306,9	منها شركة سنيم
-160,4	-155,1	-111,2	-147,7	-108,4	شركة نحاس موريتانيا
-966,6	-571,2	-183,6	-107,8	-120,6	شركة تازيزات
-15,0	-114,9	-207,4	-16,6	-181,9	استكشاف نفطي
-857,6	-740,1	-440,6	-425,1	-229,7	واردات أخرى
-1053,7	-707,4	-619,5	-427,1	-596,2	خدمات وعائدات (صافية)
-863,1	-551,8	-550,9	-479,2	-626,7	خدمات (صافية)
-190,6	-155,6	-68,5	52,1	30,5	عائدات صافية
111,9	138,1	113,7	118	130,5	دائن
89,0	104,3	97,8	107,5	117	تعويضات صيد
-302,6	-293,6	-182,2	-65,9	-100	مدين
-59,1	-49,3	-37,9	-22,4	-31,6	منه فوائد الدين
319,8	151,3	162,1	130,8	196,6	تحويلات جارية صافية
42,7	31,4	59,3	66,4	71,7	تحويلات صافية خاصة
277,1	120,0	102,8	64,4	124,9	تحويلات رسمية
0,9	2,6	5,7	5,9	5,8	منها تخفيف المديونية مبادرة متعددة الأطراف
-1263,3	-247,7	-319,1	-404,7	-522,9	ميزان المعاملات الجارية
1753,1	499,2	550,7	212,1	408,6	حساب رأي المال والعمليات المالية
31,6	0,0	209,0	0	30,9	حساب رأس المال
0,0	0,0	209,0	0	30,9	منها مبادرة تخفيف المديونية
31,6	0,0	0,0			أخرى
1721,5	499,2	341,7	212,1	377,7	حساب العمليات المالية
1381,1	588,8	128,3	-3,1	338,4	استثمار مباشر (صافي)
21,7	76,8	83,3	-15,1	189,4	منه: الصناعات البترولية (صافي)
449,8	243,1	174,3	172,6	200,5	قروض رسمية على المدينين المتوسط والطويل
550,0	306,8	230,0	240,7	280,7	سحوبات
259,4	174,3	135,2	214	260,5	الدولة
286,6	132,5	94,8	26,7	20,2	شركة سنيم
-100,2	-63,7	-55,6	-68	-80,2	أصل مستحق الأداء
-109,3	-332,6	39,0	42,6	-161,2	معاملات رأسمالية خصوصية أخرى
-57,2	1,5	4,4	184,3	69	خطأ وسهو
488,7	253,1	235,9	-8,3	-45,3	الميزان الإجمالي
-488,7	-253,1	-235,9	8,3	45,3	تمويل
-402,1	-267,4	-46,0	-24,3	-9,1	أصول خارجية صافية
-473,6	-195,7	-40,8	32,2	10,9	البنك المركزي (صافي)
-457,7	-230,0	-40,8	32,3	10,9	عائدات
-15,8	34,2	0,0	-0,1	-0,1	إلتزامات
84,9	-25,5	-5,2	-56,5	-20	بنوك تجارية (صافي)
-13,5	-46,2	-1,8	12,8	13,5	حسابات نفطية
-86,6	14,4	-188,2	19,7	41	تمويل استثنائي

المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة للدراسات

ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة					
(مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)					
2012	2011	2010	2009	2008	
462,9	324,1	263,8	202,2	206,4	إجمالي إيرادات وهبات
373,6	293,5	238,7	182,4	182,5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبيترول
250,5	183,7	145,6	106,6	114,7	إيرادات ضريبية
123,1	109,8	83,1	75,8	67,8	إيرادات ضريبية خارج الهبات
67,8	7,7	11,6	6,1	6,5	هبات
2,9	6,7	0,6	3,7	4,0	منها : مشاريع
430,0	341,4	283,0	242,9	262,0	نفقات وقروض صافية
293,0	247,4	204,5	186,7	206,4	نفقات جارية
94,7	90,1	83,6	77,0	71,3	رواتب و أجور
54,6	51,6	47,2	51,6	54,0	سلع و خدمات
105,7	65,4	27,0	20,3	42,8	تحويلات جارية
12,6	18,4	19,4	16,2	16,5	قوائد على الدين العمومي
9,9	8,4	7,6	5,1	5,8	خارجية
2,7	10,0	11,9	11,1	10,7	داخلية
10,0	11,0	12,6	4,9	6,8	حسابات خاصة
136,9	91,8	65,1	51,8	55,6	نفقات تجهيز و قروض صافية
50,8	37,1	13,7	14,9	12,0	استثمارات ممولة خارجيا
86,1	54,7	51,5	36,9	43,6	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	2,2	13,4	4,4	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
10,8	10,9	13,2	16,6	15,1	احتياطات مشتركة
-56,4	-47,9	-44,2	-60,5	-79,5	رصيد خارج النفط لا يشمل الهبات (عجز -)
11,4	-40,2	-32,7	-54,4	-73,0	رصيد خارج النفط يشمل الهبات (عجز -)
4,4	-2	-23	-40,5	-61,8	رصيد قاعدي خارج النفط، تحديد البرنامج
21,5	22,9	13,5	13,7	17,4	إيرادات نفطية صافية
-34,9	-24,6	-30,8	-46,8	-62,1	رصيد إجمالي لا يشمل الهبات (عجز _)
32,9	-17,3	-19,2	-40,7	-55,6	رصيد إجمالي يشمل الهبات (عجز _)
-38,0	20,6	20,6	45,2	62,4	تمويل
-88,4	-0,6	12,2	27,7	50,9	تمويل داخلي
-54,7	-12,4	14,8	31,3	39,3	نظام مصرفي
-89,3	8,5	-1,0	23,1	26,6	البنك المركزي
9,8	-20,9	15,8	3,0	12,5	البنوك التجارية
-1,3	9,8	-2,5	-5,9	14,8	تمويل غير مصرفي
-2,2	-2,8	-2,8	-2,8	-2,8	خصوصية وغيرها
-5,4	3,0	2,7	0,3	-1,8	تغير متأخرات داخلية
50,4	21,2	8,4	17,5	11,5	تمويل خارجي
-4,2	-13,3	-0,5	3,4	3,3	حساب نفطي (صافي)
-21,5	-22,9	-13,5	-13,7	-17,4	إيرادات نفطية (صافي)
17,3	9,6	13,0	17,1	20,7	مساهمة الحساب النفطي
54,6	34,5	8,9	14,2	8,3	غيرها (صافي)
53,0	30,4	3,1	9,0	1,8	تسليف خارجي (صافي)
3,3	4,1	5,8	5,2	6,5	تمويل خارجي استثنائي
-5,1	3,3	1,4	4,5	6,8	خطا وسهوا

المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

جدول 10: العمليات المالية للدولة					
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)					
2012	2011	2010	2009	2008	
38,4	27,0	25,9	25,9	24,2	إجمالي إيرادات وهبات
31,0	24,4	23,5	23,0	21,4	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبنترول
20,8	15,3	14,4	13,4	13,4	إيرادات ضريبية
10,2	9,1	8,2	9,5	7,9	إيرادات ضريبية خارج الهبات
5,6	0,6	1,1	0,8	0,8	هبات
0,2	0,6	0,1	0,5	0,5	منها : مشاريع
35,6	28,4	27,9	30,6	30,7	نفقات وقروض صافية
24,3	20,6	20,2	23,5	24,2	نفقات جارية
7,8	7,5	8,3	9,7	8,3	رواتب و أجور
4,5	4,3	4,7	6,5	6,3	سلع و خدمات
8,8	5,4	2,7	2,6	5,0	تحويلات جارية
1,0	1,5	1,9	2,0	1,9	قوائد على الدين العمومي
0,8	0,7	0,7	0,6	0,7	خارجية
0,2	0,8	1,2	1,4	1,3	داخلية
0,8	0,9	1,2	0,6	0,8	حسابات خاصة
11,3	7,6	6,4	6,5	6,5	نفقات تجهيز و قروض صافية
4,2	3,1	1,3	1,9	1,4	استثمارات ممولة خارجيا
7,1	4,6	5,1	4,6	5,1	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	0,2	1,3	0,6	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,9	0,9	1,3	2,1	1,8	احتياطات مشتركة
-4,7	-4,0	-4,4	-7,6	-9,3	رصيد خارج النفط لا يشمل الهبات (عجز -)
0,9	-3,3	-3,2	-6,9	-8,6	رصيد خارج النفط يشمل الهبات (عجز -)
0,4	-0,2	-2,3	-5,1	-7,2	رصيد قاعدي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,8	1,9	1,3	1,7	2,0	إيرادات نفطية صافية
-2,9	-2,0	-3,0	-5,9	-7,3	رصيد إجمالي لا يشمل الهبات (عجز _)
2,7	-1,4	-1,9	-5,1	-6,5	رصيد إجمالي يشمل الهبات (عجز _)
-3,2	1,7	2,0	5,7	7,3	تمويل
-7,3	0,0	1,2	3,5	6,0	تمويل داخلي
-4,5	-1,0	1,5	3,9	4,6	نظام مصرفي
-7,4	0,7	-0,1	2,9	3,1	البنك المركزي
0,8	-1,7	1,6	0,4	1,5	البنوك التجارية
-0,1	0,8	-0,2	-0,7	1,7	تمويل غير مصرفي
-0,2	-0,2	-0,3	-0,4	-0,3	خصوصة وغيرها
-0,4	0,3	0,3	0,0	-0,2	تغير متأخرات داخلية
4,2	1,8	0,8	2,2	1,4	تمويل خارجي
-0,3	-1,1	0,0	0,4	0,4	حساب نفطي (صافي)
-1,8	-1,9	-1,3	-1,7	-2,0	إيرادات نفطية (صافي)
1,4	0,8	1,3	2,1	2,4	مساهمة الحساب النفطي
4,5	2,9	0,9	1,8	1,0	غيرها (صافي)
4,4	2,5	0,3	1,1	0,2	تسليف خارجي (صافي)
0,3	0,3	0,6	0,7	0,8	تمويل خارجي استثنائي
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خطأ وسهو

المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 11: العمليات المالية للدولة					
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)					
2012	2011	2010	2009	2008	
39,9	28,2	27,2	26,7	25,9	إجمالي إيرادات وهبات
32,2	25,6	24,6	24,1	22,9	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
21,6	16,0	15,0	14,1	14,4	إيرادات ضريبية
10,6	9,6	8,6	10,0	8,5	أيرادات ضريبية خارج الهبات
5,8	0,7	1,2	0,8	0,8	هبات
0,3	0,6	0,1	0,5	0,5	منها : مشاريع
37,1	29,7	29,1	32,1	32,9	نفقات وقروض صافية
25,3	21,5	21,1	24,6	25,9	نفقات جارية
8,2	7,8	8,6	10,2	8,9	رواتب و أجور
4,7	4,5	4,9	6,8	6,8	سلع و خدمات
9,1	5,7	2,8	2,7	5,4	تحويلات جارية
1,1	1,6	2,0	2,1	2,1	قوائد على الدين العمومي
0,9	0,7	0,8	0,7	0,7	خارجية
0,2	0,9	1,2	1,5	1,3	داخلية
0,9	1,0	1,3	0,7	0,9	حسابات خاصة
11,8	8,0	6,7	6,8	7,0	نفقات تجهيز و قروض صافية
4,4	3,2	1,4	2,0	1,5	استثمارات ممولة خارجيا
7,4	4,8	5,3	4,9	5,5	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,0	0,2	1,4	0,6	0,0	إعادة هيكلة وقروض صافية
0,9	0,9	1,4	2,2	1,9	احتياطات مشتركة
-4,9	-4,2	-4,6	-8,0	-10,0	رصيد خارج النفط لا يشمل الهبات (عجز -)
1,0	-3,5	-3,4	-7,2	-9,2	رصيد خارج النفط يشمل الهبات (عجز -)
0,4	-0,2	-2,4	-5,3	-7,8	رصيد قاعدي خارج النفط، تحديد البرنامج
1,9	2,0	1,4	1,8	2,2	ايرادات نفطية صافية
-3	-2,1	-3,2	-6,2	-7,8	رصيد إجمالي لا يشمل الهبات (عجز _)
2,8	-1,5	-2,0	-5,4	-7,0	رصيد إجمالي يشمل الهبات (عجز _)
-3,3	1,8	2,1	6,0	7,8	تمويل
-7,6	0,0	1,3	3,7	6,4	تمويل داخلي
-4,7	-1,1	1,5	4,1	4,9	نظام مصرفي
-7,7	0,7	-0,1	3,1	3,3	البنك المركزي
0,8	-1,8	1,6	0,4	1,6	البنوك التجارية
-0,1	0,9	-0,3	-0,8	1,9	تمويل غير مصرفي
-0,2	-0,2	-0,3	-0,4	-0,4	خصوصة وغيرها
-0,5	0,3	0,3	0,0	-0,2	تغير متأخرات داخلية
4,3	1,8	0,9	2,3	1,4	تمويل خارجي
-0,4	-1,2	0,0	0,4	0,4	حساب نفطي (صافي)
-1,9	-2,0	-1,4	-1,8	-2,2	ايرادات نفطية (صافي)
1,5	0,8	1,3	2,3	2,6	مساهمة الحساب النفطي
4,7	3,0	0,9	1,9	1,0	غيرها (صافي)
4,6	2,7	0,3	1,2	0,2	تسليف خارجي (صافي)
0,3	0,4	0,6	0,7	0,8	تمويل خارجي استثنائي
-0,4	0,3	0,1	0,6	0,9	خطأ وسهو

المصدر: المديرية العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)					
السنوات	2008	2009	2 010	2011	2012
الأصول الخارجية الصافية	-9,5	-3,5	9,4	70,8	192,2
البنك المركزي	10,1	1,5	13,3	67,2	214,1
بنوك	-19,6	-5	- 3,9	3,7	- 21,9
أصول داخلية صافية	250,1	280,6	298,1	303,3	221,2
قرض داخلي صافي	379,9	420	465,9	502,8	458,8
القرض الصافي للدولة	141,7	172,9	182,0	187,2	100,3
ديون	176	195,2	215,1	204,6	210,3
ودائع	-34,3	-22,3	- 33,1	- 17,4	- 109,9
قروض للاقتصاد	238,2	247,1	283,8	315,6	358,5
بنود أخرى صافية	-129,8	-139,4	- 167,7	- 199,4	- 237,6
عملات بالمفهوم الواسع	240,6	277,1	307,5	374,2	413,4
نقود ورقية ومعدنية متداولة	70	82,2	86,7	100,9	115,3
ودائع تحت الطلب	133,1	149	172,0	222,9	246,5
ودائع لأجل وللاذخار	37,6	45,9	48,8	50,3	51,6
سلطات نقدية					
أصول خارجية صافية	10,1	1,5	13,3	67,2	214,1
أصول	51	62,3	81,2	144,7	290,8
خصوم	-40,9	-60,8	- 67,9	- 77,5	- 76,7
أصول داخلية صافية	100,6	125,1	113,5	110,7	- 1,8
قروض داخلية صافية	113,7	142	141,0	164,4	66,4
قروض صافية للدولة	95,6	124,5	122,3	145,5	50,9
ديون	129,5	146,5	155,4	162,1	159,0
ودائع	-33,9	-22	- 33,1	- 16,6	- 108,0
منها حساب جاري للخرينة	-6,6	-9,3	14,0	- 5,6	- 70,1
ديون على القطاع الخاص	14,8	14,8	15,5	14,8	15,5
ديون صافية على البنوك	3,3	2,7	4,2	4,2	-
بنود أخرى صافية	-13,1	-16,9	- 27,5	- 53,7	- 68,3
قاعدة نقدية	110,6	126,5	126,8	177,9	212,3
نقود ورقية ومعدنية متداولة	70	82,2	86,7	100,9	115,3
احتياطيات البنوك	40,6	44,3	40,1	77,0	97,0
منها: سيولة البنوك	8,2	9,1	10	12,8	14,8
ودائع البنوك بالأوقية	22,3	21,2	22	55,5	60,2
ودائع البنوك من العملات الصعبة	10	14	8,1	8,6	21,9
البنوك التجارية					
أصول خارجية صافية	-19,6	-4,9	-3,9	3,7	- 21,9
أصول	18,4	33,3	31	38,6	31,1
خصوم	-38	-38,2	-34,9	- 35,0	- 53,0
أصول داخلية صافية	152,9	158,3	193,4	194,3	236,8
قرض صافي للدولة	46,2	48,5	64,5	43,3	53,2
ديون	46,6	48,7	64,5	42,6	51,3
منها: سندات خزينة	52,8	54,1	70	50,0	56,6
سندات مضمونة	-6,3	-5,4	-5,5	- 7,4	- 5,3
ودائع	-0,4	-0,2	0	0,7	1,9
ديون على القطاع الخاص	223,4	232,3	269,5	300,8	343,0
بنود أخرى صافية	-116,7	-122,5	-140,6	-149,798	-159,456

المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة للدراسات

جدول 13: السيولة المصرفية (مليون أوقية)				
السيولة المصرفية (مليون أوقية)	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	تطور ل 3 سنوات
1 - نقود ورقية ومعدنية (-)	4 477	14 229	14 361	33 067
المركز الصافي للخزينة (+)	-2 122	23 116	-94 524	-73 531
مخزون سندات الخزينة المصرفية				
تغير سندات الخزينة	10 825	-14 979	6 644	2 490
2- رصيد صافي للإدارات العمومية خارج سندات الخزينة المطروحة للبيع	8 703	8 137	-87 880	-71 041
أصول خارجية صافية للبنك المركزي (+)	11 775	53 920	146 915	212 611
تدخلات صافية في سوق الصرف	58 255	48 831	82 211	189 298
3- أصول صافية على الخارج باستثناء تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف	70 031	102 751	229 127	401 909
4- عوامل أخرى صافية (+)	-10 838	-25 978	-13 823	-50 639
- عوامل أخرى (+)	-9 338	-25 978	-18 015	-53 332
إعادة التمويل (إعادة شراء السندات)	-1 500	0	4 193	2 693
أ. عوامل مستقلة للسيولة (-1+2+3+4)	63 418	70 681	113 062	247 161
5- طرح سندات الخزينة في السوق	-10 825	14 979	-6 644	-2 490
6- عمليات السوق المفتوحة	0	0	0	0
7- إعادة تمويل (إعادة شراء سندات)	1 500	0	-4 193	-2 693
8- احتياطات إلزامية	-1 469	-3 049	-2 641	-7 159
ب - عمليات السياسة النقدية (5+6+7+8)	-10 794	11 930	-13 477	-12 342
ج - تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف	-58 255	-48 831	-82 211	-189 298
د - عمليات السياسة النقدية والصرف	-69 049	-36 901	-95 689	-201 639
هـ - أصول حرة في الحساب الجاري	-5 631	33 780	17 373	45 522
و- احتياطات البنوك	-4 162	36 829	20 014	52 681

المصدر: البنك المركزي، الإدارة العامة للدراسات

ملحق 14: حساب التشغيل العام المقارن 2011-2012

(الأرقام بملايين الأوقية)

مدین					دائن				
تغیر 2012/2011		السنة		مسمیات الحسابات	تغیر 2012/2011		السنة		مسمیات الحسابات
					%	قيمة مطلقة	2012	2011	
%	قيمة مطلقة	2012	2011		%	قيمة مطلقة	2012	2011	
7,58	70	996,1	925,9	صيانة تداول إصدار النقود	0,46	3	691,3	688,2	فوائد على عائدات العملة الصعبة
8,98	7	82,7	75,8	مخصصات التجهيز	(8,80)	(4)	45,6	50,0	فوائد على بروتوكيبك
25,28	8	38,2	30,5	المجلس العام	(1,69)	(61)	3 557,9	3 619,2	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة
12,72	756	6 703,0	5 946,7	مصاريف العمال	51,22	23	66,9	44,3	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
(6,69)	(15)	210,4	225,5	تكاليف سلع وأثاث ومباني		0	-	-	فوائد على مستندات عمليات إعادة شراء السندات
22,30	48	261,9	214,1	أسفار ونقل	!	0	-	-	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية
16,80	50	349,2	298,9	توريدات خارجية	(100,00)	(0)	-	0,0	غرامات على مركز الصرف
3,01	20	668,0	648,4	مصاريف عامة للتسيير	54,77	40	112,2	72,5	عمولات صرف
(47,74)	(329)	360,0	688,8	مصاريف مالية	35,54	828	3 157,0	2 329,2	عمولات الصرف على العمليات في الحساب
(62,07)	(217)	132,5	349,2	خسارة صرف	!	0	-	-	عمولات على عمليات العملات الصعبة
(13,01)	(28)	188,9	217,1	مخصصات إندثار	4,68	53	1 190,0	1 136,8	عائدات سوق الصرف
2 037,68	23 900	25 072,8	1 172,9	مخصصات تحوطية	6,98	225	3 446,6	3 221,6	عائدات أخرى
	0	-	-			0	-	-	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي
	0	-	-		(93,46)	(12)	0,8	12,6	فوائد على بيع سندات البنك المركزي
282,06	4 092	5 543,3	1 450,9	نتيجة تشغيل	3 270,87	26 967	27 791,7	824,5	استرجاع المخصصات
	0	-	-			0	-	-	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
	0	-	-		51,16	10	30,0	19,9	عائدات غير جارية
	0	-	-		128,49	291	516,6	226,1	أرباح الصرف
231,62	28 362	40 606,7	12 244,8	المجموع	231,62	28 362	40 606,7	12 244,8	المجموع

ملحق 15 : حساب التشغيل العام للبنك المركزي			
الفترة من 2012/01/1 إلى 2012/12/13			
ملايين الأوقية			
مدین		دائن	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
996,1	فوائد على عائدات العملة الصعبة	691,3	صيانة تداول إصدار النقود
82,7	فوائد على بروتكيبك	45,6	مخصصات التجهيز
38,2	فوائد على الاتفاقيات مع الدولة	3557,9	المجلس العام
6703,0	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	66,9	مصاريف العمال
210,4	فوائد على إعادة شراء السندات	0,0	تكاليف سلع وأثاث ومباني
261,9	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية	0,0	أسفار ونقل
349,2	غرامات على مركز الصرف	0,0	توريدات خارجية
668,0	عمولات صرف	112,2	مصاريف عامة للتسيير
360,0	عمولات الصرف على العمليات في الحساب	3157,0	مصاريف مالية
132,5	فوائد على عائدات العملة الصعبة	0,0	
25072,8	فوائد على بروتكيبك	0,0	عمولات على عمليات العملات الصعبة
0,0		1190,0	عائدات سوق الصرف
188,9	مخصصات اندثار	3446,6	عائدات أخرى
5543,3	إجمالي ناتج التشغيل	0,0	فوائد مختلفة على مشاركات البنك المركزي
0,0		0,8	فوائد على بيع سندات البنك المركزي
0,0		27791,7	استرجاع المخصصات
0,0		0,0	غرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي
0,0		30,0	عائدات غير جارية
0,0		516,6	أرباح الصرف
40606,7	المجموع	40606,7	المجموع

ملحق 16 : كشوف مقارنة لخصوم 2012 - 2011						
البيان	2011		2012		تغير (2012-2011)	%
	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند		
أوراق ونقد معدنية في التداول		113 862,2	-	130 232,3	16 370,1	14,38
حسابات جارية وودائع		119 443,6	-	239 180,7	119 737,1	100,25
- تجمعات عمومية	32 517,6	-	153 564,5	-	121 046,9	372,25
- بنوك ومؤسسات مالية	55 137,3	-	60 369,1	-	5 231,8	9,49
- حسابات البنوك التجارية بالعملات	7 285,0	-	20 378,8	-	13 093,8	179,73
- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	160,5	-	22,6	-	(137,9)	(85,90)
- مؤسسات غير مصرفية	20 258,8	-	233,6	-	(20 025,2)	(98,85)
- حسابات خاصة	0,0	-	0,0	-	0,0	0,00
ودائع البنوك التجارية في سوق الصرف	1 613,6	-	1 815,2	-	201,7	12,50
- ودائع العمال	1 363,2	-	1 669,3	-	306,1	22,45
- ربح مخصص وحوافز العمال	6,6	-	6,6	-	0,0	0,00
ودائع المؤسسات العمومية بالعملات	1 100,9	-	1 120,9	-	19,9	1,81
صندوق النقد الدولي	-	55 813,1	-	57 905,1	2 092,0	3,75
- اعتمادات بحقوق السحب الخاصة	27 434,3	-	28 750,9	-	1 316,6	4,80
- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1	399,8	-	399,8	-	0,0	0,00
- سندات صندوق النقد الدولي	27 977,5	-	28 752,9	-	775,4	2,77
- فارق إعادة تقييم اكتتاب صندوق النقد الدولي	-	-	-	-	0,0	
- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2	1,6	-	1,6	-	0,0	2,71
صندوق النقد العربي	-	105,8	-	108,6	2,9	2,73
ودائع البنوك الأجنبية	-	49 982,5	-	47 808,4	(2 174,1)	(4,35)
اتفاقيات دفع	-	4 507,1	-	6 881,1	2 374,0	52,67
* اتفاقيات قرض	4 507,1	-	6 879,4	-	2 372,2	52,63
* اتفاقيات تعويض	-	-	1,7	-	1,7	
رأسمال وصناديق احتياط	-	2 525,1	-	3 125,8	600,7	23,79
- رأسمال	200,0	-	200,0	-	0,0	0,00
- احتياطي قانوني	100,0	-	100,0	-	0,0	0,00
- احتياطي اختياري	2 223,3	-	2 823,3	-	600,0	26,99
- ترحيل	1,8	-	2,5	-	0,7	40,33
احتياطي لإعادة تقييم الذهب		4 757,5	-	5 317,5	560,0	11,77

ملحق 17 : كشوف مقارنة للأصول 2012 – 2012						
أصول (ملايين أوقية)						
%	تغير (2011/2012)	2012		2011		البيان
		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
101,01	146 164	290 865,2	-	144 701,0	-	ذهب وديون على الخارج
10,77	560	-	5 759,8	-	5 199,7	- عائدات من الذهب
104,37	145 604	-	285 105,4	-	139 501,3	- عائدات من العملات الصعبة
2,27	778	35 137,4	-	34 359,1	-	صندوق النقد الدولي
-	0	-	-	-	-	- اكتتابات بالعملات الصعبة
-	0	-	-	-	-	- عائدات بحقوق السحب الخاصة
2,73	775	-	29 152,7	-	28 377,3	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد الدولي
0,05	3	-	5 984,7	-	5 981,8	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد العربي
(1,19)	(1 934)	160 247,6	-	162 181,8	-	ديون على الدولة
(0,03)	(0)	-	7,5	-	7,5	- حسابات البريد
-	0	-	-	-	-	- الخزينة العامة
(3,96)	(2 800)	-	67 900,0	-	70 700,0	ديون أخرى على الدولة
4,80	1 069	-	23 352,7	-	22 283,3	اعتمادات بحقوق السحب الخاصة للبنك المركزي/الدولة
(1,02)	(204)	-	19 806,1	-	20 009,8	دين على الدولة قيد التسوية
0,00	0	-	49 181,2	-	49 181,2	عمليات أخرى مع الدولة
(13,09)	(2 069)	13 743,7	-	15 813,2	-	قروض للاقتصاد
(51,99)	(1 400)	-	1 293,0	-	2 693,0	* سندات قصيرة الأجل
0,00	0	-	11 598,2	-	11 598,2	* سلفة لشركة سونمكس
(44,34)	(665)	-	834,9	-	1 500,0	* تمويل شبكة الصناديق الشعبية للاذخار والقرض
(20,00)	(4)	-	17,6	-	22,0	* سلفة لجيمتيل
0,00	0	271,7	-	271,7	-	سندات مساهمة
(3,60)	(43)	1 163,0	-	1 206,5	-	أصول ثابتة
6,03	836	14 700,7	-	13 865,0	-	حسابات نظامية ومتفرقة - أصول
(100,00)	(3 057)	-	-	3 057,4	-	فارق الصرف
-	-	-	-	-	-	حسابات السنة المالية
37,47	140 674	516 129,3	-	375 455,8	-	مجموع
		0		0		
6,71	5 334	84 821,0	-	79 487,0		أذونات خزينة صادرة
(60,72)	(2 995)	1 937,8	-	4 932,6		قرض مستندي
22,44	5 167	28 189,8	-	23 023,0		عائدات خارجية للدولة الموريتانية
(4,48)	(40)	846,6	-	886,3		اتفاقيات دولية
6,89	7 466	115 795,2	-	108 328,9		مجموع

ملحق 18 : موازنة البنك المركزي الموريتاني							
الإقفال 2012/12/31 (مليون أوقية)							
%	أصول			%	خصوم		
	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان
56,36	290 865,2	-	ذهب وديون على الخارج	25,23	130 232,3	-	أوراق ونقد معدنية في التداول
1,12	-	5 759,8	- عائدات من الذهب	46,34	239 180,7	-	حسابات جارية وودائع
55,24	-	285 105,4	- عائدات من العملات الصعبة	29,75	-	153 564,5	- تجمعات عمومية
6,81	35 137,4	-	صندوق النقد الدولي	11,70	-	60 369,1	- بنوك ومؤسسات مالية
0,00	-	-	- اكتتابات بالعملات الصعبة	3,95	-	20 378,8	- حسابات البنوك التجارية بالعملات
0,00	-	-	- عائدات بحقوق السحب الخاصة	0,00	-	22,6	- بنوك ومؤسسات مالية أجنبية
5,65	-	29 152,7	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد الدولي	0,05	-	233,6	- مؤسسات غير مصرفية
1,16	-	5 984,7	- اكتتاب بالأوقية في صندوق النقد العربي	0,35	-	1 815,2	ودائع البنوك التجارية في سوق الصرف
	-	-		0,32	-	1 669,3	- ودائع العمال
	-	-		0,00	-	0,0	- حساب خاص
31,05	160 247,6	-	ديون على الدولة	0,00	-	6,6	- أرباح مخصصة - حوافز العمال
0,00	-	7,5	- حسابات البريد	0,00	-	1 120,9	ودائع المؤسسات العمومية بالعملات
0,00	-	-	- الخزينة العامة	11,22	57 905,1	-	صندوق النقد الدولي
13,16	-	67 900,0	ديون أخرى على الدولة	5,57	-	28 750,9	- اعتمادات بحقوق السحب الخاصة
4,52	-	23 352,7	اعتمادات بحقوق السحب الخاصة للبنك المركزي/الدولة	0,08	-	399,8	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 1
3,84	-	19 806,1	دين على الدولة قيد التسوية	5,57	-	28 752,9	- سندات صندوق النقد الدولي
9,53	-	49 181,2	عمليات أخرى مع الدولة	0,00	-	-	- فارق إعادة تقييم اكتتاب صندوق النقد الدولي
	-	-		0,00	-	1,6	- صندوق النقد الدولي حساب رقم 2
2,66	13 743,7	-	قروض للاقتصاد		-	-	
0,00	-	-	* سندات قصيرة الأجل	0,02	108,6	-	صندوق النقد العربي
0,00	-	-	* أوراق تجارية للقبض	9,26	47 808,4	-	ودائع البنوك الأجنبية
0,25	-	1 293,0	* شراء سندات باسم بنك	1,33	6 881,1	-	اتفاقيات دفع
2,25	-	11 598,2	* سلفة لسونمكس	1,33	-	6 879,4	* اتفاقيات قرض
0,16	-	834,9	تمويل شبك الصناديق الشعبية للادخار و القرض	0,00	-	1,7	* اتفاقيات تعويض
	-	17,6	سلفة لجيمتل		-	-	
0,05	271,7	-	سندات مساهمة	0,61	3 125,8	-	رأسمال وصناديق احتياط
0,23	1 163,0	-	أصول ثابتة - صافية	0,04	-	200,0	- رأسمال
2,85	14 700,7	-	حسابات نظامية وأصول متفرقة	0,02	-	100,0	- احتياطي قانوني
	-	-		0,55	-	2 823,3	- احتياطي اختياري
0,00	-	-		0,00	-	2,5	- ترحيل

ملحق 18 : موازنة البنك المركزي الموريتاني							
الإقفال 2012/12/31 (مليون أوقية)							
%	أصول			%	خصوم		
	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان
	-	-		1,03	5 317,5	-	احتياطي لإعادة تقييم الذهب
0,00	-	-		0,00	-	-	تحسين احتياطي سندات المساهمة
	-	-		2,24	11 553,2	-	حسابات نظامية ومتفرقة - خصوم
	-	-		0,29	1 488,9	-	فارق الصرف
	-	-		2,43	12 527,7	-	نتيجة السنة المالية
100,00	516 129,3	-		100,00	516 129,3	-	مجموع
خارج الموازنة							
73,31	84 821,0		أذونات خزينة صادرة	73,25	84 821,0		أذونات خزينة في التداول
1,60	1 937,8		كمبيالات	1,67	1 937,8		كمبيالات الخزينة والتجمعات
24,36	28 189,8		أصول خارجية للدولة الموريتانية	24,34	28 189,8		أصول خارجية للدولة الموريتانية
0,73	846,6		اتفاقيات دولية	0,73	846,6		اتفاقيات دولية
100,00	115 795,2		مجموع	100,00	115 795,2		مجموع

ملحق 19 : حساب أرباح وخسائر البنك المركزي (ملايين أوقية)			
من 2011/01/01 إلى 2012/12/31			
مدين	بيان	دائن	بيان
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
156,6	خسائر السنوات السابقة	5 543,3	نتيجة التشغيل
1 670,6	خسائر استثنائية	4,9	أرباح السنوات السابقة
789,1	اعتمادات تحوطية خارج التشغيل	9 595,7	أرباح استثنائية
-		-	استرجاع على المخصصات ذات الطابع الاحتياطي
12 527,7	ربح السنة	-	خسائر السنة
15 144,0	المجموع	15 144,0	المجموع

ملحق 20 : حساب الخسائر والأرباح المقارنة 2011/ 2012									
مدین					دائن				
التغير 2011/2012		السنة		بيان	التغير 2011/2012		السنة		بيان
%	التغير 2010/2011	2012	2011		%	القيمة المطلقة	2012	2011	
(29,76)	(66,32)	156,6	222,9	خسائر السنوات السابقة	282,06	4 092,4	5 543,3	1 450,9	نتيجة التشغيل
	1 670,6	1 670,6	-	خسائر استثنائية	(86,10)	(30,6)	4,9	35,5	أرباح السنوات السابقة
0,00	-	789,1	789,1	مخصصات تحوطية خارج التشغيل	585,60	8 196,1	9 595,7	1 399,6	أرباح استثنائية
	-	-	-		0,0	0,0	0,0	0,0	استعادة مخصصات تحوطية
568,48	10 653,6	12 527,7	1 874,0	ربح السنة المالية	0,0	0,0	0,0	0,0	خسائر السنة المالية
424,74	12 257,9	15 144,0	2 886,0	مجموع	424,74	12 257,9	15 144,0	2 886,0	مجموع

